

كِتَاب تحريم الغِنَاء والسّمَاع

العلامة أبو بكر محمد الطرطوشي

كتاب تحريم الغناء والسماع

تأليف

أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي
(ـ520/ 1126)

حققه على ثلاث نسخ وقدم له ووضع فهارسه

عبد المجيد تركي
مدير بحوث في المركز الوطني للبحث العلمي بباريس

[الدافع إلى تأليف الكتاب]

1 ــ [ص 308](1) بسم الله الرحمن الرحيم و(2) صلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه(3)!.

الحمد(4) لله ـ ربّ العالَمين. والعاقبة للمُتّقين. ولا عُدوان إلاّ على الظالمين. ونسأل الله أن يُرينا الحقّ حقّاً فنتّبِعه والباطل باطلاً نجتنِبه!.

---

1 ـ (1) هذا هو ترقيم النُسخة التي اعتمدناها كأصل لقِدمها النِّسبـي ولقِلّة أخطائها بالنظر إلى أُختيْها، نُسخة مدريد ثم نسخة دبْلنْ؛ ونعني بها نُسخة الرباط. أمّا ترقيم النُّسختيْن الصالحتيْن للمُقابَلة فقط فيُذكَر في البيانات الهامشيّة أسفل متن النصّ. انظر التفاصيل في التمهيد لهذا التحقيق النصّي.

(2) واو العطف من مخطوطة مدريد (من الآن: م).

(3) في م: وسلم، بدل: وصحبه.

(4) هنا وفي مخطوطة دبْلنْ (من الآن: د) (و 125 ظ) وبين البسْمَلة والتصْلِية من جهة والحَمْدَلة من جهة أُخرى أورد الناسخ هذا النصّ، نُقدّمه بدون الحركات التي وضعها على بعض الأحرف دون حاجة إليها أحياناً، وخطأً أحياناً أخرى. قال الشيخ الإمام الأفضل الورع أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي رحمة الله عليه ورضوانه. أمّا في م (و 105 ظ) وقبل البسْمَلة والتصْلِية والحَمْدَلة وبعد ذكر: تم كتاب الحوادث والبدع (. . .) وسلم، انتقل الناسخ إلى نصّنا هذا بعد أن ترك سطر بياض للتفريق بين النصّيْن، ولكنّه حرَص على التسجيل في الهامش وعلى اليمين وفي أربعة أسطُر ابتداءً من السطر الأبيض: هذا ايضاً من جملة التاليف الاول. أمّا في نُسخة الرباط (من الآن: ر) (ص 308) فبعد أن أعلَن الناسخ عن =

2 ـ وقد كان الناس فيما[1] مضى يستتر[2] أحدهم [ص 309] بالمَعصِية إذا واقَعها ثم يستغفِر الله ويتوب إليه منها. ثُمّ كثُر الجهْل وقلّ العِلْم وتناقص[3] الأمر حتَّى صار أحدهم يأتي المَعصِية جِهاراً[4]. ثم[5] *ازْداد الأمر*[6] إدْباراً حتّى بلَغنا أنّ طائفة من إخواننا المُسلِمين ـ وفّقنا الله وإيّاهم! ـ استزَلّهم الشيطان واستغْوى[7] عُقولهم في حُبّ الأغاني واللهو وسماع الطَّقْطَقَة والزَّمْر[8] واعتقدته من الدِّين الّذي يُقرِّبهم من[9] الله ـ عزّ وجلّ! ـ وجاهَرت به

= انتهاء الكتاب السابق: كمل الجزء الاول من كتاب الحوادث (. . .) وصحبه، قـدّم هذا الكتاب وبأحرف دسمة وأكبر حجْماً ممّا سبَق: الجزء الثاني من كتاب الحوادث والبدع تصنيف الشيخ الفقيه الامام العالم الزاهد ابي بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي رضي الله عنه وارضاه عنه. أما العُنوان الذي سجّلناه وهو: كتاب تحريم الغناء واللهو على الصوفيّة في رقصهم وسماعهم، فقد استفدناه من نهاية النصّ في م، و 122 ظ. وفي د، و 143 ظ: تم كتاب تحريم السماع، فقط. أمّا نهاية ر، ص 334، فلم تُعلِن إلاّ عن تمام كتاب الحوادث والبدع، كما هو مُتوقَّع. وقد سبق في التمهيد أعلاه في تقديم الكِتاب أن فَصّلنا القول في هذا.

2 ـ (1) في د: ممّن.

(2) في م: يستر، وفي د: يَتسَتّر.

(3) د: وتناها، أو هكذا تبدو قراءتها.

(4) الكلمة ساقطة من د.

(5) م: 106 و.

(6) ما بين العلامتيْن ورد محلّه في د: ولم يزدد.

(7) في د: واستهوى.

(8) الكلمة من د فقط. وهي تُفيد معنى مُغايراً لما سبَق. فإن كانت الطقطقة هو تصويت الدوابّ بحوافرها ومن هُناك الدقّ على شيء ما برتابة وتوقيع كالدقّ على الطبْل مثلاً، فالزمْر يعني النفخ في القصَب أو نحوه. وفي م وبدل الكلمة هذه: والتعبير، ولم نجد لها معنى مقبولاً في ما بين أيدينا من القواميس. والظاهر أنّه: التغبير، كما سيرد ذِكره في الفقرة 7 من النصّ.

(9) في د: الى.

جماعةَ المُسلِمين وشاقَّت به[10] سبيلَ المُؤمنين وخالَفت العُلماء والفُقهاء وحَمَلَة الدِّين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾[11].

3 ــ فرأيت[1] أن أُوضِّح الحقّ فأكشِف[2] عن *سبيل أهل*[3] الباطل بالحُجَج الّتي تضمّنها كِتاب الله ـ عزّ وجلّ! ـ وسُنّة رسوله ﷺ وأبدأ *بذِكر أقاويل العُلماء*[4] الذين تدور *الفُتيا عليهم*[5] في أقاصي الأرض وأدانيها[6] حتّى تعلَم هذه الطائفة أنّها قد خالَفت عُلماء المُسلِمين في بِدعتها. والله ولـيّ التوفيق!.

فصــــل

[في أنّ سماع الغِناء مكروه من الرِّجال مُحرَّم من النِّساء]

4 ــ أمّا مالك بن أنس [ـ 179/796] ـ رضِي الله عنه! ـ فإنّه نهى عن الغِناء و[1] استِماعه وقال: «إذا اشترى جارية[2] فوجَدها مُغنّية كان له* أن يرُدّها بالعيْب*[3]».

---

(10) به: من م و د فقط.
(11) قُرآن: الآية 115 من سورة النساء (4).
3 ـ (1) في د: فأَرَدت.
(2) في م: واكشف.
(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د، وقد ورد محلّه في م: شبه اهل.
(4) ما بين العلامتيْن ورد محلّه في د: بأقاويل.
(5) ما بين العلامتيْن ورد محلّه في د: عليهم الفُتْوَى.
(6) في الأصل: ودَانيها، والمُثبت كما في م و د.
4 ـ (1) في م: وعن.
(2) د: 126 و.
(3) ما بين العلامتيْن ورد محلّه في د: ردها به.

وسئل مالك عمّا *يترخّص فيه*[4] أهل المدينة من الغِناء فقال: «إنّما يفعَله[5] عِندنا الفُسّاق!».

5 ــ وأمّا أبو حنيفة [ـ 150/767] *فإنّه يكرَه الغِناء ويجعَله من الذُّنوب*[1] مع إباحته شُربَ النبيذ! وكذلك مذهب[2] أهل الكوفة، سُفيان [ـ 97/715] الثَّوْري[3] وحمّاد [بن أبي سُليمان الكوفي (ـ 120/738)][3] وإبراهيم [النَّخَعي (ـ 96/715)][3] والشَّعْبي [ـ 106/724][3] وغيرهم، لا اختلافَ بينهم في ذلك.

ولا نعلَم أيضاً بين أهل البصْرة خِلافاً *في كراهية*[4] ذلك *والمنْع منه*[5].

6 ــ وأمّا الشافعي [ـ 204/819] فقال في كـ. *أدب القُضاة*[1]: «إنّ

---

(4) ما بين العلامتيْن ورد هكذا في م: يترخصه بعض، وفي د: يترخّصُ فيه بعْضُ.

(5) في الأصل: تفعله، والمُثبت كما في م و د.

5 ـ (1) ما بين العلامتيْن ورد منه الفِعلان في د بصيغة الماضي: فكره ـ وجعله.

(2) في د: بعض، بدل: مذهب.

(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(4) ما بين العلامتيْن من م و د. وفي الأصل: مع كراهة، وهو يُفيد أيضاً معنى مقبولاً.

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

6 ـ (1) في الأصل: ادب القضا، وفي م: ادب القضاء، وفي د: اداب الْقضاة. وفي **المُعجم الشامل للتُّراث العربي المطبوع**، ج 3، ص 347، ذِكر لِكتاب **أدب القاضي** للشافعي ومطبوع في القاهرة في 1311/1892. إلاّ أنّنا لم نقِف على هذا الكِتاب ولا على ذِكْره في كُلّ ما رجعنا إليه من كُتُب طبقات الشافعيّة خاصّة وكُتُب الفُقهاء عامّة ومن كُتُب التراجم والمراجع. هذا وقد ذكره ابن قيّم الجوْزيّة (ـ 751/1350) بِنسبته إلى الشافعي وبالعُنوان الذي أثبتناه ونقل عنه في **كشف الغِطاء عن حُكم السماع** (ص 189) ما نقَله الطُّرطوشي وباللفظ ذاته تقريباً: شبيه بالباطل، مع استِهلال النصّ خالياً من: إنّ. وفي كتاب **الإمتاع والانتفاع** لابن =

الغِناء لهْو مكروه يُشبه الباطل والمُحال[2]. من استكْثر[3] منه فهو سفيه تُردّ شهادتُه!».

وأمّا استِماعه[4] من المرأة الّتي ليست بمَحْرَم له[5] فإنّ أصحاب الشافعي مُجمِعون على أنّه لا يجوز بحال، سواءً كانت مكشوفة أو من وراء حِجاب وسواءً كانت حُرّة أو مملوكة!.

قال الشافعي: «وصاحب الجارية إذا جمَع الناسَ لسماعها[6] فهو سفيه تُرَدّ شهادتُه!». وغلَّظَ القول فيه وقال: «هو دِياثة[7]! فمن يفعَل ذلك*كان دَيّوثاً*[8]!».

7 ـ قال القاضي أبو الطيِّب [الطبري (ـ 450/1058)][1]: «وإنّما جعَل[2] صاحبَها سفيهاً لأنّه دعا الناسَ إلى الباطل. ومن دعا الناس إلى الباطل كان سفيهاً فاسقاً».

= الدرّاج السَّبْتي (ص 105): «قال الشافعي في **أدب القضاء**: هو من اللهو المكروه الذي يُشبِه الباطل».

(2) الكلمة ساقطة من د.

(3) في الأصل: اكثر، والمُثبت من م.

(4) في الأصل: سَماعُه، والمثبت من د.

(5) له: من الأصل فقط.

(6) في د: عليها، بدل المُثبت من الأصل ومن م.

(7) في د: فِسْقٌ، بدل: دِياثة. والكلمة المُثبتة في المتن من الأصل ومن م أنسب إذ تَعني صفة الرجُل الذي لا يغار على زوجته ـ أو جاريته كما هُنا ـ ويدفع بها إلى الفِسق وهو أهمّ إذ يُفيد الخروج عن طريق الصلاح.

(8) في د: فهو ديّوث.

7 ـ (1) رجّحنا أن يكون المعنيَّ بالذِّكر، وهو شافعي.

(2) المقصود هو الإمام الشافعي.

وكان[3] الشافعي يكرَه التغبير[4] وهو الطقطقة[5] بالقضيب ويقول: «صنعته[6] الزنادقة ليشتغلوا به عن القُرآن».

8 ـ قال [الشافعي]: «ويُكرَه اللعِب بالنَّرْد»[1].

قال: «وأكرَه اللعِب بالحُفْرة[2]!». وهي خشَبة مُحفَّرة وكُلّ ما لعِب الناس به لأنّ اللعِب ليس من صِفة[3] أهل الدين والمُروءة[4].

9 ـ وما خالَف في الغِناء إلاّ رجُلان! إبْراهيم بن سعْد[1]؛ فإنّ

---

(3) م: 106 ظ.

(4) في الأصل: التغيير، وفي م: العبير، وفي د: الشمر، أو هكذا تبدو قراءتها. والتغبير معروف في تجويد القرآن وهو قراءته بتهليل أي بترديد الصوت. انظر النصّ أعلاه في البيان 8 من الفقرة 2. وقد نقل ابن قيّم الجوزيّة في المصدر المذكور في البيان 1 من الفقرة 6 جُزءاً من قول الشافعي باللفظ ذاته تقريباً: إنّه مما أحدثته الزنادقة يُصدّون به الناس عن القُرآن. أمّا الطقْطَقَة فهو في الأصل تصويت الدوابّ بحوافرها، ومن هُناك الدقّ على شيء ما برتابة وإيقاع مثل الدقّ على الطبْل مثلاً.

(6) في م و د: وضعته.

8 ـ (1) النَّرْد هو ما تعرفه العامّة بلُعبة الطاولة، وهو من وضع أحد مُلوك الفُرْس.

(2) في الأصل: بالحقوة، والإصلاح من م و د.

(3) في د: صنعة.

(4) في الأصل وفي م: المروة، والمُثبت كما في د.

9 ـ (1) ذكَر ابن حجر في تقريب التهذيب (ج 1، ص 35، ر 202) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوْف الزُّهري، نزيل بغداد، واعتبره «ثِقة حُجّة» وإن «تُكلِّم فيه بلا قادح» وعدّه من الطبقة الثامنة إذ تُوفّي بعده 801/185. والظاهر أنّه المَعنيّ بالذِّكر. وقد ذكر أيضاً إبراهيم بن سعد بن أبـي وقّاص. وفي كِتاب الإمتاع والإنتفاع (ص 105) ذكر ابن الدرّاج السَّبْتي ضِمن من لا يقولون بكراهية الغِناء وحِذْو عُبيد الله بن الحسن العَنْبَري، سعد بن إبراهيم الزهري، أي ابن من أثبتناه. وله ذكر أيضاً في تقريب التهذيب (ج 1، ص 286، ر 71) وقد اعتبره ابن حجر ثقة وعدّه من الطبقة التاسعة، إذ توفي في سنة 816/201 عن 63 سنة. وقد ولِي قضاء واسِط وغيرها. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

الساجي[2] حكى عنه أنّه كان لا يرى به بأساً. والثاني*عُبيد الله بن الحسَن العَنْبَري*[3] [ـ 168/784] قاضي البَصرة، وهو مطعون فيه.

قال القاضي أبو بكر [الباقلاّني (ـ 403/1012)] في كتاب **الهِداية**[4]: «ويجب تكفير*عُبيد الله بن الحسَن العَنْبَري*[2] وعَمرٍو[5] بن بحر الجاحظ [ـ 225/868 ـ 9] في[6] قولهما: «إنّ كُلّ مُجتهِد مُصيب [ص 310] من أهل الأديان».

10 ــ وأمّا إبراهيم بن سعْد[1]*فرجُل من أهل الحديث ليس من أهل الإجتهاد والفُتْيا في الدِّين. ثُمّ لم يُوضِّح الراوي[2] صِفة ما أجازه من الغِناء. فلعلّه نشيد القصائد الّتي لا تُطرِب ولا تُلحَّن على نغَمات الموسيقى! ومِثل ذلك مُباح*[3].وهذا الخِلاف في سماع الصوت.

---

(2) هكذا في الأصل وفي د. وفي م: الساحى، مع تعليق في الطُّرّة: لعله الساحلى.

(3) ما بين العلامتيْن ورد هكذا في الأصل: عبد الله بن الحسين العنبري، والإصلاح من م و د، مع ملاحظة أن في د: العَبْدى، بدل: العنبري. وفي تقريب **التهذيب** (ج 1، ص 531، ر 1434) عُبيد الله بن الحسن بن الحُصيْن بن أبـي الحُرّ العَنْبَري البصري، قاضي البصرة، وقد اعتبره ابن حجر ثِقة وفقيهاً وإن ذكر ما عيب عليه من القول بمسألة تكافؤ الأدِلّة، وعدّه من الطبقة السابعة إذ قد تُوفّي في 168/784. انظر عنه التعليقات العامّة على الأعلام.

(4) تعني المالكيّة عادة بالقاضي أبـي بكر، الباقلاّني، وهو فعلاً مُؤلِّف **الهِداية**. وقد ذكَرها عِياض في ترتيب **المدارك** (ج 7، ص 69) في ترجمته للقاضي (ص 44 إلى 70) وقال عنها: «وهو كتاب كبير». انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) في الأصل: عمر، والمُثبت كما في م. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(6) في م فقط: و، بدل حرف الجرّ.

10 ـ (1) انظر أعلاه البيان 1 من الفقرة 9. ونُضيف إليه أنّ ابن قيّم الجوْزيّة ذكر شُذوذه عن أهل المدينة في **كشف الغِطاء**، ص 32.

(2) المقصود به الساجي. انظر أعلاه الفقرة 9 والبيان 2 منها.

(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

11 ـ فأمّا العُود والطُّنبور وسائر[1] الملاهي فحرام[2]. ومُستمِعه فاسق. واتّباع الجماعة أوْلى من اتّباع رجُليْن مطعون عليهما. وقد[3] قال النبيّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ!»[4]. وقال النبيّ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[5]. وهذه الطائفة[6] مُخالِفة *لجماعة المُسلِمين لأنّهم جعَلوا الغِناء دِيناً وطاعة ورأت إعلانه في المساجد*[7] والجوامع وسائر البِقاع الشريفة والمشاهد الكريمة. وليس في هذه[8] الأُمّة من يرى[9] هذا الرأي.

---

11 ـ (1) الكلمة ساقطة من الأصل.

(2) د: 126 ظ.

(3) في الأصل: فقد، والمُثبت كما في د و م.

(4) انظر **تخريج أحاديث اللُّمع** للشيرازي (ص 268، ر 80) حيث خرّج الصِّدّيقي الحديث بالإحالة على ابن ماجه عن أنس قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُول: إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالةٍ. فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلافاً فَعَلَيْكُمْ (...)». ولاحظ الصدّيقي أنّ إسناده «إسناد ضعيف». ودقّق المرعشلي، مُحقِّق الكتاب، (البيانان 2 و 3 من ص 268)، الإحالة على ابن ماجه وعلّل ضعف الإسناد بوُجود أبي خلَف الأعمى فيه، وهو حازم بن أبي عطاء، وقد اعتبره ابن حبّان من المجروحين «مُنكَر الحديث على قِلّته».

(5) انظر **تخريج أحاديث اللُّمع** للشيرازي (ص 247 و 248، ر 73) حيث خرّج الصِّديقي هذه الصيغة ـ وهي الأقرب ممّا خرّج من صيغة نصّنا ـ عن ابن حنبل بإسناد يصل إلى أبي ذرّ عن النبيّ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْراً خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ». وفي **المُعجم المُفهرَس** (ج 1، ص 393، ع 2): «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْراً فَمَاتَ إِلاَّ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» مع الإحالة على صحيح البُخاري (فِتن ـ أحكام) ومُسلم (إمارة) وسُنن النَّسائي (تحريم الدم) والدارمي (سير) ومُسنَد ابن حنبل. ولم يرد وضع الحركات كاملاً في المُعجَم.

(6) في د وردت الكلمة بدون تعريف بأل.

(7) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(8) هذه: ساقطة من م.

(9) في الأصل: يرا، وفي م و د: رءا.

12 ـــ وقد كان أوْلى الناس بالإحتِياط لدينهم هذه الطائفة. فإنّهم يتلبَّسون بالدِّين ويدّعون الورَع والزُّهد حتّى يُوافق باطنُهم ظاهرَهم. وروى أبو داود[1] [ـ 275/888] في سُنَنه أنّ رجُلاً من أهل الصُّفّة[2] مات فوُجد[3] في مِئْزَره ديناران فقال النبيّ ﷺ: «إنَّهُمَا كَيَّتَانِ[4]!»[5].

ومعلوم أنّ من ترَك مالاً لا يستحِقّ عِقاباً[6]. وإنّما استحقّ هذا الرجُل العِقاب لأنّه ضرْب من النِّفاق حيث جلَس مع أهل الصُّفّة مَجلِس الفُقراء وينال من صدقات المُسلِمين معهم وهو في الباطن[7] بخِلاف ذلك.

13 ـــ والدليل على بُطلان طريقتهم[1] قول الله ـ تعالى![2] ـ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية[3]. قال الحسَن

---

12 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: داوود. والمُثبت هو ما سار واشتهر.
(2) عن أهل الصُّفّة وهم جماعة من الصحابة ذُكروا خاصّة في كُتُب الزُّهد والتصوُّف إذ يُمثِّلون حالة من الفقر والورَع، انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(3) في م: فوجدوا.
(4) في الأصل قد تقرأ الكلمة: كُبّتان، والمُثبت كما في م و د.
(5) لم نقِف على هذا الحديث في سُنن أبـي داود، في طبعتها التي نُحيل عليها ونُقدِّمها في فهرس المصادر والمراجع. وعلى كُلّ فالحديث معروف وتُنسَب رِوايته إلى ابن حنبل فقط، كما أكّد ذلك صاحب **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 334، ع 1): مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ وتَرَكَ دِينَارَيْن. وبقيّة معنى الحديث وردت الإحالة عليها في المصدر ذاته (ج 6، ص 74، ع 2): مَنْ تَرَكَ دِينَاراً فَهُوَ كَيَّةٌ، ثم: فَقَالَ [رَسُولُ اللَّهِ، النَّبِيُّ] كَيَّتَانِ. والإحالة هي أيضاً على **مُسنَد** ابن حنبل. وشكْل الأجزاء من الحديث هو من عِندنا.
(6) في د: عذابا.
(7) في الأصل: الظاهر، والإصلاح من م و د.
13 ـ (1) في الأصل وفي م: طريقهم، والمُثبَت كما في د.
(2) م: 107 و.
(3) قُرآن: جُزء من الآية 6 من سورة لُقمان (31).

[البصـــري (ـ 110/728)](4) ومُجـــاهـــد [ـ 103/721](4) والنَّخَعـــي [ـ 96/715](4): «هُو الغِناء». وقال ابن مسعود [ـ 32/652]: «لَهْوُ الْحَدِيثِ الْغِنَاءُ وَالْإِسْتِمَاعُ إِلَيْهِ(5)».

14 ــ وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ* وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ*﴾(1). قال مُجاهد(2): «بالغِناء(3) والمزامير». وقال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ وقتادة [ـ 117/735](2) ـ رحِمه الله!(4) ـ: «بِدُعَائِكَ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ ـ تعالى! ـ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ(5)!». قال أكثر المُفسِّرين: «كُلّ راكب وماشٍ(6) في معصية الله ـ تعالى! ـ فهم جُنْد إبليس و(7) خيْله ورَجِله(5)».

---

(4) ما وضعناه بين قوسيْن معقوفتيْن هو من اجتِهادنا. انظر التعليقات العامّة على الأعلام. أمّا عن البصري، أي النِّسبة التي أضفناها إلى الحسَن، فانظر ابن قيّم الجوْزيّة في كشف الغِطاء (ص 61) فقد ذكر الاسم والنِّسبة في السِّياق ذاته والغرض نفسه.

(5) إليه: ساقطة من د.

14 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 64 من سورة الإسراء (17). وما بين العلامتيْن هو من الأصل فقط. وقد شكَلنا: وَرَجِلِكَ، حسَب رواية حَفْص بن سُليمان لقراءة عاصم. أمّا نصّ الطُّرطوشي في النُّسخة الأصل فلم يرِد فيه الشكْل كاملاً وتُقرأ الكلمة فيه هكذا: وَرَجلك؛ إلاّ أنّ الناسخ شكَلهما في السطر المُوالي: وَرَجْلك، أي بوضع الجيم ساكنة على طريقة رِواية ورْش عن نافع، السائدة خاصّة في بُلدان الغرب الإسلامي. والمُلاحَظ أنّ مخطوطة الرباط كُتبت بخطّ مغربي ويُمكن أن نقول الشيء ذاته بالنظر إلى مخطوطتي مدريد ودبْلنْ.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في د: هو، بدل: بـ.

(4) سقطت صيغتا الترضّي والترحُّم من د.

(5) انظر البيان 1 من هذه الفقرة.

(6) في الأصل: وَمَاشِي، والمُثبت كما في د.

(7) واو العطف من د فقط.

15 ـ ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾[1]. قال قوم: «هُو[2] كُلّ ما أُصيب من حرام*أو أُنفِق في حرام*[3]». وقال ابن عبّاس وقتادة [ـ 735/117][4] ـ رضِي الله عنهما![5] ـ: «هُو ما كان المُشرِكون يُحرِّمونه[6] من الأنعام كالبَحيرة[7] والسائبة[8] والوَصيلة[9] والحامِ[10]».

وقيل: «مَا كانوا يذبَحونه لآلهتهم والأولاد».

---

15 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 64 من سورة الإسراء. وهو تابع للجُزء المُنبَّه عليه في البيان 1 من الفقرة السابقة.

(2) هو: من د فقط.

(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(4) انظر عنه التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) في م و د ورَدت للأوّل فقط صيغة الترضّي بينما ورَدت للثاني صيغة الترحُّم.

(6) الضمير ساقط من الأصل فقط.

(7) في لِسان العرب مادّة بحر: فسّر ابن منظور هذه الكلمة وكذلك الكلمتيْن اللتيْن تلتاها وذلك في سِياق الآية التي تضمّنتها جميعاً وهي: «ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلاَ سَائِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ» أي جُزء من الآية 103 من سورة المائدة (5). فذكر أنّ العرب كانت تشُقُّ أُذُن الناقة والشاة بنِصفيْن إذا نُتِجتا عشَرة أبطُن فلا تنتفع منهما بلبَن ولا ظَهْر فتُترك البَحيرة ـ أي المشقوقة بهذه الصورة ـ ترعى وترِد الماء ويُحرَّم لحمها على النِّساء ويُحلَّل للرِّجال فنهى الله عن ذلك في الآية السابقة الذِّكر.

(8) في لِسان العرب: مادّة: سيب: أيضاً هي ناقة شبيهة بالتي سبقتها إلاّ أنّها تابعت في النِّتاج بين عشْر إناث فلم يُركَب ظَهْرها ولم يُجَزّ وَبَرها ولم يَشرَب لبَنَها إلاّ ضيف فتركوها هكذا مُسيَّبة لسبيلها وسمَّوها السائبة.

(9) في لسان العرب: مادّة وصل: أيضاً هي من الشاء خاصّة فكانت الشاة إذا ولَدت أُنثى فهي لمالكيها وإذا ولَدت ذكَراً جعَلوه لآلهتهم. فإذا ولَدت ذكَراً وأُنثى قالوا عنها: وصلت أخاها، فلم يذبَحوا الذكَر لآلهتهم.

(10) في تفسير الطبري، جامع البيان (ج 7، م 5، ص 58) هو الفحْل من الإبل إذا لقَح عشْراً فيُترك. وتفسير الجزء من الآية السابق الذِّكر ورد في ص 56 إلى 60 من الجزء ذاته.

16 ــ قال الحسَن [البصري][1] وقَتادة[1] ـ رحِمهما الله[2]! ـ: «قد ـ والله! ـ شارَكهم في أولادهم فَمجَّسوا[3] وهوَّدوا[4] ونصَّروا[5] وصنَعوا[4] غير صِيغة[7] الإسلام».

وقال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «هُو تَسْمِيَتُهُمْ أَوْلاَدَهُمْ عَبْدَ الْحَارِثِ وَعَبْدَ شَمْسٍ وَعَبْدَ فُلاَنٍ».

وعن ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «مَا قَتَلُوا مِنْ أَوْلاَدِهِمْ» يعني المَوْءودة.

وقيل: «يعني أولاد الزِّنــى[7م]».

ويجوز أن يُقال: إنّ[8] مشاركته لنا في الأموال والأولاد ما يُزيِّنه لنا من الأيمان ثم يُزيِّن لنا الحِنْث فيها فنَطأ[9] الفُروج[10] بعد الحِنْث ونكتسِب الأموال بالأيمان الكاذبة[11].

---

16 ـ (1) انظر البيان 4 من الفقرة 13. وانظر كذلك التعليقات العامّة على الأعلام بالنّسبة للإمامَيْن.

(2) صيغة الترحُّم من م و د فقط.

(3) في الأصل: تمجسوا، والمُثبت من م و د.

(4) في الأصل: وتهوّدوا، والمُثبت من م و د.

(5) في الأصل: وتنصّروا، والمُثبت من م و د.

(6) في م و د: وصبغوا.

(7) في م و د: صبغة.

(7 م) في النُّسخ الثلاث: الزنا. وسوف لا نُنبِّه على مثل هذا في ما يلي من تحقيق النصّ.

(8) إنّ: من د فقط.

(9) د: 127 و.

(10) في د: الفرج.

(11) كأنّ الطُّرطوشي يُتابع في هذه الفقرة تفسير ما يلي من الآية التي سبق أن أورد =

17 ـ *﴿وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً﴾*[1] أي مَنِّهم الجميلَ في طاعتك!.

قال الحسَن [البصْري][2] ـ رحِمه الله! ـ: «كان إبْليس ـ لعنَه الله! ـ يُحِبّ يحيـى [ص 311] بن زكريّا ـ عليه السَّلام![3] ـ وكان يختلف إليه فقال يحيـى: يا إبْليس! أُرِيد أن أراكَ في صورتك التي تُضِلّ[4] بها ابن[5] آدم! قال: لا تفعلْ! *قال يحيـى: «بحقّي عليك*![6]».

18 ـ قال: «فدخَل عليه مُشوَّهَ الخِلْقة[1]، ذِقَنُه ممّا يلي جبينَه وجبينُه ممّا يلي ذِقَنَه وأسنانُه كُلّها عظْم واحد وعيناه شَقُّهما طولاً ممّا يلي رأسَه وأُذُناه مُلتويتان[2] وأصابع رِجليْه ممّا يلي عَقِبيْه[3] وعَقِباه أمامه. وله أربع[4] أيْدٍ، يدان في مَنكِبيْه ويدانِ من[5] تحت إبْطَيْه وشَعْره كأنّه القَنا ثابت[6] إلى السماء

= جُزءاً منها، أي الآية 64 من سورة الإسراء (17). وما يسوقه هنا يتعلّق بهذا الجزء: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ﴾.

17 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 64 من سورة الإسراء (17) يلي ما سبق. وما وضعناه بين علامتيْن لم يرد في المخطوطات الثلاث وإنّما سُقناه لأنّ ما يلي من النصّ يتعلّق بغرور الشيْطان أو إبْليس.

(2) انظر البيان 4 من الفقرة 13.

(3) صيغة التسليم ساقطة من د.

(4) في د: تصل.

(5) في د: بني.

(6) في الأصل: قال يحيـى عليه. وفي د: بحقي عليك. والمُثبت كما في م.

18 ـ (1) في م و د: الخلق.

(2) في م: متلوتان.

(3) في الأصل: عقبه، والمُثبت كما في م و د.

(4) في الأصل: ازبعة، والمُثبت كما في د.

(5) حرف الجرّ ساقط من م و د.

(6) في الأصل: الفتى ثابت، وفي د: القنا نَاتيا، وفي م: القنانيب، وما أثبتناه يُمثّل =

ووجْهه كوجْه الخِنْزير*وشفتاه كخُرطوم الخِنْزير*[7]. وعليه بُرْنُس قد جلّل[8] جِسْمه ورأسه وشدّ حَقْوه[9] بخيْط وعلّق حوله كِيزاناً[10]. وعلى بُرْنُسه أصْباغ أهل الدُّنيا وبيده جرَس.

19 ـ «فدخَل عليه. فلمّا نظَر إليه قال: ما هذا البُرْنُس[1]؟ قال: هذه[2] زِينة الرُّهْبان بها أهلكتُهم!*قال: فما هذا الخيْط الّذي على حَقْوك[3]؟ قال: هذه زِينة المَجوس[4] بها أهلكتُهم*[5]!* قال: فما هذه الأصْباغ؟ قال: هذه الدُّنيا وزِينتها*[6]. قال: فما هذه الكِيزان؟ وما فيها؟ قال: فيها شهَوات بني آدم، ليس لهم شهْوة إلاّ وهي فيها. *إنّما أمزُجها*[7]من عِندي كما ترى!.

20 ـ قال: فما هذا الجرَس؟ قال: ملاهي الأرْض! إذا جلَسوا على شرابهم فإنّهم يستخفون من الناس. فإذا دبّ فيهم الشّراب حرّكتُ هذا الجرَس[1]

= صورة الشَّعْر الناتىء المُشوَّش. ونُذكِّر بأنّ القَنا، يُفيد عِذْق النخل وهو كالعُنقود من العِنب، كما يُفيد الرُّمح. وفي قراءة م معنى القُنّاب وهو الزرع عند الإثْمار فيبدو سُنْبُله في صورة تُذكِّر بما مرّ.

(7) ما بين العلامتيْن ساقط من م.

(8) أي عمّ وغطّى.

(9) أي خِصْريه. والمُثبت من د. وفي الأصل وفي م: حقوه.

(10) في الأصل وفي م: كيزان، والمُثبت من د. وهنا ننتقل إلى و 107 ظ من م.

19 ـ (1) المُثبت من م و د، وفي الأصل: البرنوس، وهي صيغة مقبولة أيضاً وتُضمّ الباء وتُفتح كذلك.

(2) في م و د: هذا.

(3) في د: في حَفويْك.

(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من م.

(6) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(7) في الأصل: انا اخرجُها، وفي د: أنَا أمزُجهَا، والمُثبَت من م.

20 ـ (1) الكلمة ساقطة من د.

فغلَب صوتُه صوتَ مَعازفهم. فعندها يطرَبون؛*فمُزمِّرو*[2]مُغنٍّ وراقص ومُفرقِعٌ أصابعَه ومُحرِّك برأسه[3] حتّى يطّلع الناس على أمرهم.

21 ــ «قال: فأخبِرْني كيف تأتي بني[1] آدم؟ قال: آتيهم مِن قِبَل اللذّات والشهَوات. فإذا أعياني أحدهم[2] واعتصَم بالوَرَع أتيتُه مِن قِبَل النِّساء. فإن اعتصَم بالوَرَع والتزويج أتيتُه مِن قِبَل الحِرْص على الدُّنيا. فإن اعتصَم بالزُّهد أتيتُه من قِبَل العُجْب.

22 ــ «قال يحيى ـ عليه السلام!ـ: فهل[1] تنال[2] منّي شيْئاً؟ قال: لا! إلاّ أنّك ملأتَ بطْنك ليلة. فألقيت عليك الفَتْرة[3]! قال يحيى ـ عليه السلام! ـ: وعِزّةِ ربّي لا أملأ بطْني حتّى أخرُج من الدُّنْيا! قال إبْليس ـ لعنه الله! ـ: وعِزّتِه لا أنصَح آدمياً بعدك أبداً!».

23 ــ وقال[1] ـ تعالى! ـ: ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ. وتَضْحَكُونَ وَلاَ تَبْكُونَ. وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾[2]. قال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «هُوَ الْغِنَاءُ بِلُغَةِ حِمْيَرَ».

---

(2) ما بين العلامتيْن من د، وفي الأصل وفي م: فمن بين.
(3) الباء من د فقط.
21 ـ (1) في م: ابن.
(2) في د: أمْرُهم، بدل: أحدهم.
22 ـ (1) د: 127 ظ.
(2) في د: تناول، والمُثبت من الأصل ومن م.
(3) تعني الكلمة الانكِسار والضعف.
23 ـ (1) واو العطف ساقط من د.
(2) قُرآن: الآيات 59 إلى 61 من سورة النجم (53).

وقال[3] مُجاهد[4] ـ رحِمه الله! ـ: «هو الغِناء بلُغة[5] أهل اليَمَن؛ سَمَدَ فُلان: إذا غنّى[6]».

24 ــ وروى أبو إسحاق ابن شعْبان [ـ 965/355][1] ـ رحِمه الله! ـ في كِتاب الزاهي[2] بإسناده أنّ النبـيّ ﷺ قال: «لاَ يَحِلُّ بَيْعُ الْمُغَنِّيَاتِ وَلاَ شِراؤُهُنَّ وَلاَ تِجَارَةٌ فِيهِنَّ! وَأَكْلُ أَثْمَانِهِنَّ حَرَامٌ. وَفِيهِنَّ نَزَلَتْ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ*لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ*[3]﴾[4].

---

(3) واو العطف من م و د فقط.

(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) في م و د: يقول، بدل: بلغة، التي هي من الأصل.

(6) في النُّسخ الثلاث: غنا، وسوف لا نذكُر مثل هذه التعديلات في ما يلي من تحقيق النصّ.

24 ـ (1) من كِبار مالكيّة مصر. صاحب مُختصَر ما ليس في المُختصَر الذي يحيل عليه الطُّرطوشي في كـ. الحوادث والبِدع وكذلك الزاهي الذي سيلي ذكرُه. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) ويُدعى أيضاً بالزاهي الشعباني. انظر البيان السابق من هذه الفقرة.

(3) قُرآن: جُزء من الآية 6 من سورة لُقمان (31). وما بين العلامتيْن إضافة حتّى يبدو معنى الآية جليّاً.

(4) انظر المُعجَم المُفهرَس (ج 5، ص 14، ع 2) للإحالة على الأحاديث الواردة في النهْي عن التِّجارة في المُغنِّيات: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُغَنِّيَاتِ: ابن ماجه: فِتن 22 ـ وَأَثْمَانُهُنَّ حَرَامٌ لِلْمُغَنِّيَات: ابن حنبل ـ لا تَبِيعُوا الْمُغَنِّيَاتِ وَلاَ تَشْتَرُوهُنَّ: الترمذي: بُيوع 51. وشكْل أجزاء الحديث هو من عملنا. انظر في سُنن التِّرمذي (ج 3، ص 579، ر 1282)، كِتاب البُيوع ـ باب ما جاء في كراهية بيْع المُغنِّيات (51) ورد الحديث على صورة مُختلِفة عمّا في نصّنا وقد ساقه المُحدِّث بإسناد يصل به إلى أبـي أُمامة عن النبـيّ ﷺ: «لاَ تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ وَلاَ تَشْتَرُوهُنَّ وَلاَ تُعَلِّمُوهُنَّ! وَلاَ خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ! وَثَمَنُهُنَّ حَرَامٌ. فِي مِثْلِ هَذَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ (...) سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى آخِر الآيَةِ». وقد وضعنا نُقط التعجُّب حيث بدت لنا مُفيدة.

25 ـــ زاد غيره: «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ مَا رَفَعَ رَجُلٌ عَقِيرَةَ صَوْتِهِ بِغِنَاءٍ إِلاَّ بَعَثَ اللَّهُ ـ عزّ وجلّ! ـ عِنْدَ ذَلِكَ شَيْطَانَيْنِ[1] يَرْتَدِفَانِ[2] مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ لاَ يَزَالاَنِ يَضْرِبَانِ بِأَرْجُلِهِمَا عَلَى صَدْرِهِ ـ وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى صَدْرِهِ ـ حَتَّى يَكُونَ هُوَ الَّذِي يَسْكُتُ»[3].

26 ـــ وروى جابر بن عبد الله [ابن عَمرِو بن حَرام الأنصاري السَّلَمي][1] ـ رضِي الله عنه! ـ قال: «قَالَ[1م] النَّبِيُّ ﷺ: كَانَ إِبْلِيسُ ـ لَعَنَهُ اللَّهُ[2]! ـ أَوَّلَ مَنْ نَاحَ وَأَوَّلَ مَنْ تَغَنَّى[3]»[4].

---

25 ـ (1) في الأصل: شيطانان، والمُثبَت كما في م و د.
(2) في الأصل وبعد الفعل: على. وما أُثبت هو كما في م و د.
(3) لم نقف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث. هذا وإنّ ما تضمّنته من معنى كراهية الغِناء بل حتّى النهي عنه يُوجَد في مجاميع السُّنن كسُنن أبي داود كما نبّه على ذلك **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 20، ع 2). وقد أورد ابن حزم في **رِسالة في الغناء المُلهي** (ص 432) حديثاً برواية عبد الملك بن حبيب عن الأُويسي عن ابن عُمر بن حفص بن عاصم أنّ النبيّ ﷺ قال: «إِنَّ المُغَنِّي أُذُنُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ يُرْعِشُهُ حتَّى يَسْكُتَ» وحكم على الرِّواية بالهلاك (ص 434).

26 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام لتبرير الإضافة.
(1 م) أحد الفِعليْن ساقط من الأصل فقط. م 108 و.
(2) صيغة اللعن من م فقط.
(3) في م كما أثبتناه، وفي الأصل وفي د: تغنا، مع الشكل الجُزئي في د.
(4) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث، أي كُتب الصِّحاح التِّسعة المشهورة. إلاّ أنّ ما ورد فيها من معنى كراهية الغِناء بل النهي عنه مُتوفر في كُتب المجاميع (انظر البيان 3 من الفقرة 25) كما هو مُتوفِّر ما تضمنته من معنى كراهية النوْح، بل النهي عنه؛ انظر **المُعجَم المُفهرَس**، ج 5، ص 14، ع 2 ثم ج 7، ص 15، ع 2. إلاّ أنّ هذا الحديث قد ورد في **كشْف الغِطاء** لابن قيِّم الجوزيّة (ص 29) باللفظ ذاته إلاّ اللّعن. وقد وُفّق مُحقّقه، ربيع بن أحمد خَلَف، إلى تخريجه بالإعتماد على **مكارم الأخلاق** للخرائطي وعلى **إتحاف السادة المُتّقين** للزبيدي.

وروى عبد الرحمان بن عوْف ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ، صَوْتٍ عِنْدَ [ص 312] نَائِحَةٍ[6] وَصَوْتٍ عِنْدَ مُغَنِّيَةٍ»[7].

27 ـ وروى أبو مالك [الأشْعري][1] ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ[2] يَسْتَحِلُّون[3] الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ! وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ[4] عَلَمٍ تَرُوحُ[5] عَلَيْهِمْ *سَارِحَةٌ لَهُمْ*[6] فَيَأْتِيهِمْ رَجُلٌ لِحَاجَتِهِ فَيَقُولُونَ: اِرْجِعْ إِلَيْنَا[7] غَداً! فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ ـ تعالى! ـ فَيَضَعُ الْعَلَمَ عَلَيْهِمْ وَيَمْسَخُ[8] آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ * إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[9].

---

(5) صيغة الترضّي مـن م فقط.

(6) في الأصل: نعيه، وفي م: نعت، وفي د كما أثبتناه.

(7) انظر سُنن التِّرمذي (ج 3، ص 328، ر 1005، في كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في الرُّخصة في البُكاء على الميّت) ورد حديث بإسناد يصل إلى جابر بن عبد الله ولكن بصورة مُخالِفة وأكثر تفصيلاً وهي هذه: أخذ النبـي ﷺ بيد عبد الرحمان بن عوْف فانطلق به إلى ابنه إبراهيم فوجَده يجود بنفَسه. فأخذه النبـيّ ﷺ فوضَعه في حِجْره فبكى فقال له عبد الرحمان: أَتَبْكِي؟ أَوَ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قال: لاَ! وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٍ عِنْد مُصِيبَةٍ، خَمْشِ وُجُوهٍ وَشَقِّ جُيُوبٍ، وَرَنَّةِ شَيْطَانٍ». انظر في كشف الغِطاء (ص 204) هذا الحديث بالمعنى ذاته ولكن بلفظ مُختلِف، مع تخريجه في البيان 741 من الصفحة نفسها.

27 ـ (1) لتعليل هذه الإضافة، انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل: اقواماً، والمُثبت كما في م و د.

(3) في م: يتحلون، والمُثبَت كما في الأصل وفي د.

(4) في الأصل: جنبه، والمُثبت كما في م و د.

(5) في الأصل: بروج، وفي د: يروح، والمُثبت كما في م.

(6) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(7) في الأصل: لنا، والمُثبت كما في م و د.

(8) في الأصل: وتمسخ، والمُثبت كما في م و د.

(9) انظر الحديث في صحيح البُخاري (ج 7، م 3، ص 138، في كتاب الأشْرِبة =

28 ــ وروى أبو هُريرة ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «يُمْسَخُ قَوْمٌ[1] مِنْ أُمَّتِي آخِرَ الزَّمَانِ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ*[2]!». قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمُسْلِمُونَ هُمْ؟» قَـالَ: «نَعَمْ! يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ[3] إِلاَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً[4] رَسُولُ اللَّهِ. ويَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ[5]». قَالُوا: «فَمَا بَالُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ[6]: «اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالْقِيَانَ[7] وَالدُّفُوفَ وَشَرِبُوا هَذِهِ الأَشْرِبَةَ فَبَاتُوا عَلَى شَرَابِهِمْ فَأَصْبَحُوا قَدْ مُسِخُوا»[8].

29 ــ ورُوي عن[1] علـيّ بن أبـي طالب ـ رضِي الله عنه! ـ قال: «قالَ النَّبِـيُّ ﷺ[2]: إِذَا عَمِلَتْ أُمَّتِي بِخَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ بِهِمْ الْبَلاَءُ. قَالُوا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ[3]: إِذَا اتَّخَذُوا الْمَغَانِمَ دَوْلَةً[4]* وَالأَمَانَةَ مَغْنَماً*[5]

= ـ باب ما جاء فيمن يَسْتحِلّ الخمر ويُسمّيه بغير اسْمه) حيث ورَد الحديث بإسناد يصِل إلى أبـي عامر أو أبـي مالك الأشعري: «والله ما كذَبني!» وبصيغة قريبة ممّا ورد في نصّنا: الْحِرَ وَالْحَرِيرَ ـ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ ـ يَأْتِيهِمْ يَعْنِي الْفَقِيرَ لِحَاجَةٍ ـ فَيَضَعُ الْعَلَمَ وَيَمْسَخُ.

28 ـ (1) في الأصل: قوما، والمُثبت كما في م و د.
(2) نهاية النقص من د المُعلَن عن بدايته في آخر الفقرة السابقة.
(3) في الأصل وفي د: الا، والمُثبَت كما في م.
(4) في م: واني محمد، وفي د: واني رسول الله.
(5) في م فقط، تقدّمت الصلاة على الصّيام.
(6) في الأصل: قالوا، والمُثبت كما في م ود.
(7) في م: والقينات، وفي د: والمغنيات.
(8) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث، وإن كان ما تضمّنته من معاني المسْخ قِردةً وخنازيرَ والنهي عن الغِناء وشُرب الخمر، بل تحريمها، قد سبق أن ورد فـي حديث الفقرة السابقة وقُمنا بتخريجه.

29 ـ (1) حرف الجرّ ساقط من م و د.
(2) د: 128 و.
(3) في الأصل: قالوا، والمُثبَت كما في م و د.
(4) في م و د: دولا.
(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

وَالزَّكَاةَ مَغْرَماً وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَجَفَا أَبَاهُ وَبَرَّ[6] صَدِيقَهُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ وَأُكْرِمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ وَاتَّخَذُوا الْقَيْنَاتِ وَالْمَعَازِفَ وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْذَلَهُمْ وَلَعَنَتْ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا فَلْيَرْتَقِبُوا[7] بِرِيحٍ حَمْرَاءَ أَوْ خَسْفٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ مَسْخٍ[8]!»[9].

30 ــ ورُوي عن[1] ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَوِ[2] الْقِيَامَةِ إِضَاعَةُ الصَّلَوَاتِ[3] وَاتِّبَاعُ الشَّهَوَاتِ وَتَكُونُ

(6) في الأصل: وَأبرَّ، والمُثبَت من م و د.
(7) في الأصل وفي م: فارتقبوا، والمُثبت من د.
(8) أو مسخ، قدّمها ناسخ د على الكلمتيْن السابقتيْن، وأما أثبتناه هو في الأصل ومن م.
(9) انظر سُنن التِّرمذي (ج 4، ص 428، ر 2210، كِتاب الفِتَن ـ باب ما جاء في علامة حُلول المَسْخ والخَسْف) حيث ورد الحديث بإسناد يصل إلى عليٍ بن أبي طالب، ذاته وبصيغة قريبة ممّا ورد في نصّنا: فَعَلَتْ ـ خَمْسَ ـ بِهَا ـ فَقِيلَ: وَمَا هُنَّ ـ إِذَا كَانَ الْمَغْنَمُ دُوَلاً ـ وَلُبِسَ الْحَرِيرُ وَاتُّخِذَتِ الْقَيْنَاتُ ـ وَلَعَنَ آخِرُ ـ عِنْدَ ذَلِكَ رِيحاً حَمْرَاءَ أَوْ خَسْفاً وَمَسْخاً. وفي رسالة في **الغِناء المُلهي** (ص 430 و 431) أورد ابن حزم الحديث ببعض الاختِلافات في اللفظ وحتّى في المعنى وبإسناد هو: روى لاحق بن حسين بن عمر أنّ ابن أبي الورد المقدسي قال: ثنا أبو المُرجّى ضرار بن عليّ بن عمير القاضي [ص 431] الجيلاني: ثنا أحمد بن سعيد عن محمد بن كثير الحمصي: ثنا فرج [بن] فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن الحنفيّة عن عليّ بن أبي طالب. وقد حكم ابن حزم على الحديث بالوضع باعتبار أن جميع من فيه من الرواة إلى يحيى بن سعيد لا ندري من هم. ثمّ إنّ يحيى هذا لم يرو عن ابن الحنفيّة كلمة ولا أدركه (ص 434). ومن المُلاحَظ أن التِّرمذي يضع في إسناده محمد بن عمرو بن عليّ بين يحيى بن سعيد وعليّ بن أبي طالب. ويشترك الإسنادان أيضاً في الفرج بن فضالة.

30 ـ (1) حرف الجرّ ساقط من د فقط.
(2) الهمزة من حرف العطف ساقطة من م فقط.
(3) في د: الصلاة.

أُمَرَاءُ خَوَنَةٌ وَوُزَرَاءُ فَسَقَةٌ».

فَقَالَ سَلْمَانُ ـ رضي الله عنه! ـ: «بِأَبِي أَنْتَ[4] وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ هَذَا لَكَائِنٌ؟». قَالَ: «نَعَمْ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَهَا[5] *يُكَذَّبُ الصَّادِقُ ويُصَدَّقُ الْكَاذِبُ وَيُؤْتَمَنُ الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْمُؤْتَمَنُ يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَٰلِكَ*[6] يَكُونُ* الْكَذِبُ ظَرْفاً*[7] وَالزَّكَاةُ مَغْرَماً. إِنَّ أَذَلَّ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ الْمُؤْمِنُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ بِالْمَخَافَةِ، يَذُوبُ قَلْبُهُ* فِي جَوْفِهِ*[8] كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ مِمَّا يَرَى[9] وَلاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُغَيِّرَ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَها يَكُونُ الْمَطَرُ قَيْظاً[10] وَالْوَلَدُ غَيْظاً وَالْفَيْءُ[11] مَغْرَماً وَالْمَالُ دُوَلاً»[12].

---

(4) أنت: من د فقط.

(5) في م: عند ذالك.

(6) ما بين العلامتيْن ساقط من م فقط.

(7) ما بين العلامتيْن من م، وقد ورد محلَّه في الأصل: الكسب حرفا، وفي د: الكذب صدقا.

(8) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(9) في الأصل وفي د: ما يرا، والمُثبَت كما في م.

(10) في الأصل: قبظا، والمُثبَت كما في م و د.

(11) في الأصل: الفيى، وفي م و د كما أثبتناه ولكن بدون حركات.

(12) م: 108 ظ.

لم نقِف على هذا الجُزء من هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث. وقد وقفنا على بعض ما ورد فيها من معانٍ في سُنن ابن ماجه (ج 2، ص 374، ر 3261، كِتاب الفِتَن ـ باب شِدّة الزمان) والحديث بإسناد يصِل إلى أبي هُريرة: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ ـ فَسّره بالرجُل التافه ـ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ. وفي النص: ويَخُونُ، بكامل الحركات. انظر مُسنَد ابن حنبل (ج 15، ص 37 و 38، ر 7899) حيث ورد الحديث بإسناد يصِل إلى أبي هُريرة ذاته وبألفاظ قريبة جدّاً ممّا أورده ابن ماجه: سَتَأْتِي ـ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ ـ وَيُخَوَّن (الحركات من وضع المُحقِّق أحمد محمد شاكر) ـ قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أمر الْعَامَّةِ.

31 ـ «يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَلِكَ يَكْتَفِي الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ وَتَرْكَبُ ذَوَاتُ الْفُرُوجِ السُّرُوجَ. فَعَلَيْهِمْ مِنْ أُمَّتِي لَعْنَةُ اللَّهِ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَلِكَ يَجْفُو[1] الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ[2] ويَبَرُّ صَدِيقَهُ وَيَحْتَقِرُ السُّنَّةَ[3]!». قَالَ سَلْمَانُ[4]: «وَيَكُونُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟». قَالَ: «نَعَمْ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَلِكَ تُزَخْرَفُ الْمَسَاجِدُ كَمَا تُزَخْرَفُ الْكَنَائِسُ وَالْبِيَعُ وَتُطَالُ الْمَنَابِرُ وَتَكْثُرُ الصُّفُوفُ وَالْقُلُوبُ مُتَبَاغِضَةٌ وَالأَلْسُنُ مُخْتَلِفَةٌ!*دِينُ أَحَدِهِمْ لَعْقَةٌ[5] عَلى لِسَانِهِ، إِنْ أُعْطِيَ شَكَرَ وَإِنْ مُنِعَ كَفَرَ!»[6].

---

31 ـ (1) في الأصل: يجفوا، والمُثبت كما في د.
(2) في د فقط: والده.
(3) في د فقط: السّيئة.
(4) سلمان: من د فقط.
(5) في الأصل: لعفه، والمُثبت كما في م.
(6) لم نقِف على صِيغة هذا الحديث في ما بين أيدينا من كُتب الصِّحاح والمسانيد وإنّما وقفنا على معظم ما ورد فيها من معانٍ في أحاديث مُختلِفة. فأوّلاً حديث عن واثلة بن الأسقع وأنس بن مالك أورده ابن الجوزي في أحكام النِّساء. ذلك أنهما يرويان عن النبيّ ﷺ: «لا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَغْنِيَ الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ وَالسِّحَاقُ زِنًى بَيْنَهُنَّ». وكذلك أورد ابن حنبل في المُسنَد (ج 20، ص 109، ر 10460) من طبعة أحمد محمد شاكر حديثاً بإسناد يصل إلى أبي هُريرة عن النبي أنه قال: «لا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلاَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ!».

ثُمّ إن التِّرمذي أورد في السُّنن (ج 4، ص 428، ر 2210) في باب ما جاء في علامة حُلول المَسْخ والخَسْف حديثاً بإسناد يصِل إلى عليّ بن أبي طالب عن النبيّ ﷺ: «إِذَا فَعَلَتْ أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ بِهَا البَلاَءُ (. . .) وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَفَا أَبَاهُ (. . .)».

وفي صحيح البُخاري (ج 1، ص 121) وفي باب بُنيان المَسجد، نقْل قول لابن عبّاس: «لَتُزَخْرِفُنَّهَا كَمَا زَخْرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى». وقد سابق ابن منظور في لسان العرب (مادة زخرف) هذا القول على أنه حديث وذكَر أنّه يعني =

32 ـ قَالَ: «وَيَكُونُ ذٰلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ[1]؟». قَالَ: «نَعَمْ! يَا سَلْمَانُ!*[2]عِنْدَهَا يُغَارَ عَلَى الْغُلَامِ كَمَا يُغَارُ عَلَى الْجَارِيَةِ الْبِكْرِ[3] وَيُخْطَبُ كَمَا تُخْطَبُ النِّسَاءُ!».*قَالَ: «وَيَكُونُ ذَلِكَ؟». قَالَ:«نَعَمْ*[4]! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذٰلِكَ يَتَحَلَّى[5] ذُكُورُ أُمَّتِي بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ[6] وَيَتَّخِذُونَ جُلُودَ النُّمُورِ صِفَافاً.*عِنْدَ ذَلِكَ يَأْتِي مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَوْمٌ يَلُونُ أُمَّتِي! فَوَيْلٌ لِضَعِيفِهِمْ مِنْهُمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ ـ تَعالى![7].

= المساجد، ودعّمه بحديث آخر نَهى فيه النبيّ أن تُزخرَف المساجد، أي ـ حسب بيان اللُّغوي ـ أن تُنقش وتُموَّه بالذهب.

وفي **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 345، ع 2) إحالة على ابن حنبل في **المُسنَد**: وَكَانَ مِنْبَرُ النَّبِيِّ ﷺ قَصِيراً، ثُم على سُنن ابن ماجة (إقامة 199): ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ فَهْيَ أَعْلَى الْمِنْبَرِ، وذلك في ج 1، ص 238، ر 1161 في حديث يرويه أُبيّ بن كعْب في باب ما جاء في بدء شأن المِنير عن قصّة بناء المِنْبر بمُوافقة النبيّ: فَصَنَعَ لَهُ ثَلَاثَ (. . .) فَهْيَ الَّتِي (. . .) وأخيراً أحال **المُعجَم** (ج 6، ص 347، ع 1) على سُنن الدارمي (مُقدِّمة 6): الثَّلَاثُ دَرَجَاتٍ هُنَّ اللَّوَاتِي عَلَى المِنْبَر، وذلك في ج 1، ص 32، ر 41 في حديث بإسناد يصل إلى أنس بن مالك عن صُنع المِنبر على يدي رومي: «فَصَنَعَ لَهُ مِنْبَراً لَهُ دَرَجَتَانِ وَيَقْعُدُ عَلَى الثَّالِثَة». ونُلاحِظ بأنّ الحركات على أجزاء الأحاديث من وضعنا.

32 ـ (1) يا رسول الله: من م فقط.

(2) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(3) البكر: ساقطة من د.

(4) ما بين العلامتيْن ساقط م د.

(5) في الأصل: يُحَلا، وفي م: تحلا، وفي د كما أثبتناه، مع إضافة الحركات.

(6) والفضة: ساقطة من د.

(7) هذا ـ وكما لاحظناه في البيان 6 من الفقرة السابقة ـ فكُلّ ما استطعنا القِيام به هو الإحالة على كُتب الحديث لبعض معاني هذا الجزء الوارد في هذه الفقرة. فأوّلاً نجد في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 152 وما بعدها) عدّة إحالات على أحاديث في النهي عن الشُّرب في آنية الذهب والفضّة، وخاصّة هذه الإحالة على **مُسنَد** ابن حنبل: «تَبّاً لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ!» (ن.م. ص 153، ع 2) ثم هذه: «حُرِّمَ =

33 ـ «يَا سَلْمَانُ*(1)! عِنْدَ ذَلِكَ تُحَلَّى الْمَصَاحِفُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَيَتَّخِذُونَ الْقُرآنَ مَزَامِيرَ بِأَصْوَاتِهِمْ وَيَنْبُذُونَ(1م) كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ [ص 313] ظُهُورِهِمْ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ(2) الرِّبَا وَيَظْهَرُ(3) الزِّنَى وَيُتَهَاوَنُ بِالدِّمَاءِ وَلاَ يُقَامُ(4) يَوْمَئِذٍ بِنَصْرِ اللَّهِ! يَا سَلْمَانُ! يُلْبَسُ التِّيجَانُ(5) وَتَكْثُرُ(6) الْقَيْنَاتُ وتُشَارِكُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي التِّجَارَةِ(7).

= لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي» (ن.م. ج 2، ص 191، ع 2).

ثم إنّ صاحب **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 356، ع 1) أورد إحالتيْن على **مُسنَد** ابن حنبل: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (. . .) نَهَى عَنْ جُلُودِ النُّمُورِ» ثم: «قَدْ لَبِسُوا جُلُودَ النُّمُورِ يُعَاهِدُونَ اللَّهَ (. . .)». وأخيراً جاء فيه أيضاً (ج 1، ص 355، ع 2) تنبيه على هذا الحديث الوارد في **سُنن** أبي داود (ج 4، ص 68، ر 4130) في كِتاب اللِّباس، باب في جلود النمور [والسباع] وبإسناد يصِل إلى أبي هُريرة عن النبيّ ﷺ أنه قال: «لا تَصْحَبُ الْمَلاَئِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ». والمُلاحَظ أنّ الحركات على أجزاء الحديث من وضعنا.

33 ـ (1) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(1 م) في الأصل وفي م: وينبذ، والمُثبَت كما في د، مع إضافة الحركات.

(2) في د فقط: ويطهر، مع إضافة الحركات.

(3) في د فقط: ويكثر، مع إضافة الحركات.

(4) د: 128 ظ.

(5) في الأصل: المجان، والمُثبَت كما في م و د، مع إضافة الحركات.

(6) في الأصل: ويكثر، والمُثبَت كما في م و د، مع إضافة الحركات.

(7) ما زِلنا مع الحديث برِواية ابن عبّاس، ونُواصل النظر في كُتب الحديث للإحالة على ما ورد فيها من رِوايات تضمّنت بعض المعاني التي مرّت بنا في هذه الفقرة. فأوّلاً هذه الإحالة على **مُسنَد** ابن حَنبل كما جاءت في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 2، ص 343، ع 1): «(. . .) يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ». ثم إن **المُسنَد** ذاته (ج 5، ص 309، ر 3809) روى بإسناد يصِل إلى ابن مسعود حديثاً عن النبيّ ﷺ يجمَع بين الرِّبا والزِّنى كما في نصّنا: «(. . .) مَا ظَهَرَ فِي قَوْمٍ الرِّبَا وَالزِّنَى إلاَّ أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عِقَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَل!». وأخيراً وفي **المُسنَد** دائماً (ج 5، ص 333، ر 3870) حديث نبويّ بإسناد يصل إلى ابن مسعود أيضاً: «إِنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ (. . .) وَفُشُوَّ التِّجَارَةِ حَتَّى تُعِينَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى التِّجَارَةِ =

34 ـ «عِنْدَ ذَلِكَ يَلِي أُمَّتِي قَوْمٌ جُثَاهُمْ جُثَي[1] النَّاسِ وَقُلُوبُهُمْ* قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ يَسْتَأْثِرُونَ بِغَيِّهِمْ وَيُوطَأُ حَرِيمُهُمْ وَيُجَارُ فِي حُكْمِهِمْ! يَا سَلْمَانُ! عِنْدَ ذَلِكَ يَنْشَأُ قُرَّاءُ يَلْبَسُونَ جُلُودَ الضَّأْنِ عَلَى قُلُوبِ الذِّئَابِ، عِبَادَتُهُمْ بَيْنَهُمْ التَّلاَوُمُ وَقُلُوبُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ*[2]أَنْتَنُ مِنَ الْجِيفَةِ. أُولاَئِكَ يُسَمَّوْنَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الأَرْجَاسَ الأَنْجَاسَ!.

«يَا سَلْمَانُ! وَعِنْدَ ذَلِكَ يُرْفَعُ الحَجُّ[3] فَلاَ حَجَّ! يَا سَلْمَانُ! يَحُجُّ[4] أُمَرَاءُ النَّاسِ تَنَزُّهاً وَلَهْواً وَأَقْوِيَاؤُهُمْ[5] لِلتِّجَارَةِ وَقُرَاؤُهُمْ لِلرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَفُقَرَاؤُهُمْ لِلْمَسْأَلَةِ!»[6].

= (. . .)». وفي ن.م. (ج 6، ص 35 و 36، ر 3982) حديث شديد الشَّبَه بما سبق، إسناداً ومتناً. ونُذكِّر بأنّ ما نقلناه من **المُعجَم المُفهرَس** هو خالٍ من الحركات تقريباً.

34 ـ (1) في الأصل وفي د: جثا، والمُثبَت كما في م.

(2) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

(3) في الأصل: الحجاج، والمُثبَت كما في م و د.

(4) في م فقط: تحج.

(5) في الأصل: واوساطهم، والمُثبَت كما في م و د، مع إضافة الحركات.

(6) بنِهاية هذه الفقرة نصِل إلى نهاية الحديث برِواية ابن عبّاس ونُواصِل النظر في كتب الحديث عسانا نجد ضِمنها روايات تضمّنت بعض المعاني التي مرّت بنا في الفقرة. فأوّلاً سُنن الدارمي (ج 2، ص 531، ر 3346) في باب في تعاهُد القرآن من كِتاب فضائل القُرآن والتي يُحيل عليها **المُعجَم المُفهرَس** (ج 2، ص 170، ع 1) وذلك في أثَر بإسناد يصِل إلى مُعاذ بن جبل: «سَيَبْلَى الْقُرآنُ فِي صُدُورِ أَقْوَامٍ كَمَا يَبْلَى الثَّوْبُ فَيَتَهَافَتُ يَقْرَؤُونَهُ لاَ يَجِدُونَ لَهُ شَهْوَةً وَلاَ لَذَّةً يَلْبَسُونَ [في الأصل: يلبسوه] جُلُودَ الضَّأْنِ عَلَى قُلُوبِ الذِّئَابِ، أَعْمَالُهُمْ طَمَعٌ لا يُخَالِطُهُ خَوْفٌ. إنْ قَصَّرُوا قَالُوا: سَنَبْلُغُ! وَإنْ أَسَاؤُوا قَالُوا: سَيُغْفَرُ لَنَا! إنَّا لا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً».

وفي صحيح البُخاري (ج 2، ص 182 و 183) في باب قول الله ـ تعالى! ـ: جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ (. . .) من كتاب الحجّ والذي يحيل عليه **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 419، ع 1) نجد هذا الحديث بإسناد يصِل إلى أبـي سعيد الخُدري =

35 ــ وروى أبو أُمامة[1] ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ وَأَمَرَنِي أَنْ أَمْحَقَ[2] الْمَزَامِيرَ وَالْكَفَّارَاتِ[3] وَالْمَعَازِفَ وَالأَوْتَارَ. وَأَقْسَمَ رَبِّـي بِعِزَّتِهِ أَلاَّ يَشْرَبَ عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي[4] جُرْعَةَ خَمْرٍ إِلاَّ[5] سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَمِيمِ جَهَنَّمَ، مُعَذَّباً أَوْ مَغْفُوراً لَهُ! وَلاَ يَدَعُهَا[6] عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي[4] مِنْ مَخَافَتِي إِلاَّ سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَظِيرَةِ[7] الْقُدْسِ[8]. *ولاَ

= عن النبـيّ ﷺ أنه قال: «لَيُحَجَّنَّ الْبَيْتُ وَلَيُعْتَمَرَنَّ بَعْدَ خُرُوجِ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ» ثم آخَر بإسناد يصل إلى شُعْبة عن النبـيّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لاَ يُحَجَّ الْبَيْتِ» مع مُلاحظة أنّ الأوّل أكثر». والمُلاحَظ أنّ التنقيط والشكل في نصّ الدارسي من وضْعنا.

35 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في م و د: اسحق، مع الشكل في د.

(3) في الأصل: والكبتارات، وفي م وفي د: والكيثارات. والمُثبَت كما في **مُسنَد ابن حنبل** ـ كما أحال عليه **المُعجَم المُفهرَس** ـ مع بيان معناه: البَرابِط. وفي **لسان العرب**: مادّة: **بربط**: البَرْبَطُ هو العود، وهو أعجميّ. ولم يكن من ملاهي العرب فعرّبته لمّا سمِعت به. ويُفيد ابن منظور أن قد شُبِّه بصدر البَطّ فقيل: بَرْبَط، إذ الصدر بالفارسية بَرْ. انظر أسفله البيان 10 من هذه الفقرة. هذا وإنّ قراءة م و د أي الكيثارات، لا تُقبَل إلاّ على أنّها من لُغة الطُّرطوشي لا لُغة الحديث النبويّ. وفِعلاً فابن الدرّاج السَّبْتي يُدعِّم هذه المُلاحَظة في **كِتاب الإمتاع والانتِفاع** (ص 37) حيث يُؤكِّد أنّ الكيثار «اسم مُولَّد» وقد ذكره الطُّرطوشي وكذلك ابن عبد ربّه (ـ 939/328) وهو يعني آلة موسيقيّة من ذوات الأوتار. وانظر كذلك فصل **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) Kîthâra حيث يُؤكِّد أ. شِيلُوَه A. Shiloa ظهور الكلمة في الأدب العربـي في القرن الثالث للهِجرة.

(4) في م فقط: عبادى.

(5) الكلمة من م ومن د، وفي الأصل لا تبدو واضحة.

(6) م: 109 و.

(7) في الأصل وفي د: حضيرة، وفي م: حضرة. والمُثبَت كما في **مُسنَد ابن حنبل**. وفي **لِسان العرب** (مادّة حظر): «وفي الحديث: لا يَلِجُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ مُدْمِنُ خَمْرٍ، أراد بحظيرة القُدْس الجنّة». وبيّن ابن منظور أنّ حَظِيرَة تُفيد في الأصل «الموضع الذي يُحاط عليه لتأوي إليه الغَنَم والإبِـل يَقِيها البرد والريح».

(8) انظر البيان السابق من هذه الفقرة.

يَحِلُّ بَيْعُهُنَّ وَلاَ شِرَاؤُهُنَّ وَلاَ تَعْلِيمُهُنَّ وَلاَ تِجَارَةٌ فِيهِنَّ وَأَثْمَانُهُنَّ حَرَامٌ كَالْمُغَنِّيَاتِ*(9)»(10).

36 ــ ورُوِي عن(1) علـيّ بن أبـي طالب ـ رضِي الله عنه! ـ قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَسْبُ*الْمُغَنِّيَاتِ وَالْمُغَنِّي*(2)حَرَامٌ، وَكَسْبُ الزَّانِيَةِ سُحْتٌ. وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ ـ تعالى! ـ أَلاَّ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ لَحْماً نَبَتَ(3) مِنْ سُحْتٍ»(4).

---

(9) ما بين العلامتيْن سبق أن ورد أعلاه في الفقرة 24 باللفظ ذاته تقريباً.
(10) أمّا عن الجُزء الأوّل من هذا الحديث الوارد في مُسنَد ابن حنبل فقد أحال عليه **المُعجَم المُفهرَس** في أماكن عدّة: ج 2، ص 80، ع 1: لاَ يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي جُرْعَةَ خَمْرٍ إلاَّ (. . .) ـ ج 5 ص 319، ع 2: إِلاَّ سَقَيْتُهُ، سَقَيْتُهَا إِيَّاهُ مِنْ حَظِيرَة، حِيَاضِ الْقُدْسِ ـ ج 5، ص 386، ع 1: وَأَقْسَمَ رَبِّـي ـ عَزَّ وَجَلَّ! ـ بِعِزَّتِهِ لاَ يَشْرَبُ عَبْدٌ. وكالعادة حرصنا على وضْع كامل الحركات على أجزاء الحديث الواردة.
والناظر إلى ما يُقابل هذا الحديث في **مُسنَد** ابن حنبل (ج 5، ص 257 من ط. بولاق) لا يُلاحظ إلاّ فوارق لا أهمّية لها بين النصّيْن. فكلاهما ورد برواية أبـي أمامة وإن كان في **المُسنَد** بإسناد يصِل المُؤلِّفَ بهذا الصحابـي. وكنموذج عن هذه الاختِلافات: والكفارات يعني البرابط. والمعازِف والأوثان التي كانت تُعبد في الجاهليّة، بدل: والأوتار. وبعد: مغفوراً له: ولا يسقيها صبيّاً صغيراً إلاّ سقيتُه مكانها من حميم جهنّم مُعذَّباً أو مغفوراً له.
36 ـ (1) عن: ساقطة من م.
(2) ما بين العلامتيْن ورد محلَّه في د: المُغَنّي والمغنية.
(3) في د: ينبت.
(4) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث وإنّما على ما ورد بها من معانٍ. ففي **سُنن** ابن ماجه (ج 2، ص 10، ر 1761) وفي باب ما لا يحِلّ بيعه من كتاب التِّجارات، التي يُحيل عليها **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 11، ع 1) حديث عن أُمامة قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُغَنِّيَاتِ وَعَنْ شِرَائِهِنَّ وَعَنْ كَسْبِهِنَّ وَعَنْ أَكْلِ أَثْمَانِهِنَّ».
وفي **صحيح** البُخاري (ج 3، ص 122) وفي كتاب التِّجارة، باب كسب البغيّ =

37 ــ وروى عُقبة بن عامر[1] أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو[2] بِهِ الرَّجُلُ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلاَّ تَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ ومُلاعَبَتَهُ[3] زَوْجَتَهُ»[4].

= والإماء (. . .)، الذي يُحيل عليه **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 14، ع 2) حديث بإسناد يصِل إلى أبي مسعود الأنصاري أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ. وفي **المُوطّأ** (ج 2، ص 656 و 657، ر 68) في باب ما جاء في ثمن الكلب من كتاب البُيوع والذي يُحيل عليه **المُعجَم المُفهرَس** (ج 2، ص 348، ع 1) الحديث بالإسناد إلى ذات الراوي وبنفس اللفظ مع إضافة الشرح: «يعني بمَهْرِ الْبَغِيِّ ما تُعطاه على الزِّنا وحُلْوَانِ الْكَاهِنِ رَشْوته وما يُعطى على أن يتكهّن».

وأخيراً وفي **سُنن الدّارمي** (ج 2، ص 409، ر 60) في باب في أكل السُّحت من كِتاب الرقائق والتي يُحيل عليها **المُعجَم المُفهرَس** (ج 2، ص 434، ع 1) حديث بإسناد يصل إلى جابر بن عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُجْرَةَ: إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ. والمُلاحَظ أنّنا حصرنا على شكل كامل الأحاديث حتّى عندما ننقلها عن أصل لم تُشْكَل فيه.

37 ـ (1) انظر التعليقات على الأعلام.

(2) في النُّسخ الثلاث: يلهوا.

(3) في د: أو، بدل واو العطف.

(4) انظر الحديث في **سُنن ابن ماجه** (ج 2، ص 132، ر 2267) في باب الرمي في سبيل الله من كتاب الجِهاد وهو بإسناد يصِل إلى عُقبة بن عامر الجُهَنيّ عن النبـي ﷺ: «ارْمُوا وَارْكَبُوا. وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَـيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا. وَكُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلاَّ رَمْيَهُ بِقَوْسِهِ وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ وَمُلاَعَبَتَهُ امْرَأَتَهُ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ». وقد ورد الحديث بالإسناد ذاته وبنفس اللفظ تقريباً وفي كتاب الجِهاد وفي باب يتعلّق بالرمي في سبيل الله وفضله وذلك في **السُّنن** لأبـي داود (ج 3، ص 13، ر 2513) ثم للدارمي (ج 2، ص 269 و 270، ر 2405) ثم للتِّرمذي (ج 4، ص 149، ر 637) ثم **مُسنَد** ابن حنبل (ج 4، ص 144). والمُلاحَظ أنّ الإسناد عند التِّرمذي يصِل إلى عبد الله بن عبد الرحمان بن أبـي حُسيْن، بدَل عُقبة بن عامر. وقد استعنّا **بالمُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 190، ع 1، ثم ج 6، ص 121، ع 2) للإهتداء إلى الإحالات المذكورة: كُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ. . . بَاطِلٌ إِلاَّ رَمْيَهُ، ثم: . . . [و]مُلاَعَبَتَهُ أَهْلَهُ، امْرَأَتَهُ (الشكْل من وضْعنا على هذيْن الجُزءيْن من الحديث).

قال[5] عطاء بن أبـي رباح[1] - رضِي الله عنه![7] -: «رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ [بنِ عَمرِو بن حَرام الأنصاري السَّلَمي][6] - رضِي الله عنه! - وجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ يَرْتَمِيَانِ[8] *فَمَلَّ أَحَدُهُمَا فَجَلَسَ*[9] فَقَالَ الآخَرُ: أَجَلَسْتَ؟ أَكَسَلْتَ؟ سَمِعْتُ النَّبِـيَّ ﷺ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ - تعالى! - فَهْوَ لَهْوٌ[10] وَسَهْوٌ إِلاَّ أَرْبَعَ خِصَالٍ: *مَشْيَ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ*[11] وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ ومُلاَعَبَتُهُ زَوْجَتَهُ وَتَعْلِيمُهُ[12] السِّبَاحَةَ»[13].

38 ـ قال قَتادة[1] - رحِمه الله! -: *«لَمَّا أُهْبِطَ إِبْلِيسُ - لَعَنَهُ اللَّهُ!*[2] -

---

(5) اللام ساقطة من الأصل.

(6) انظر التعليقات العامّة على الأعلام لتبرير الإضافة.

(7) في م: كرم الله وجهه.

(8) في د: يرميَان.

(9) ما بين العلامتيْن من م، وفي الأصل: فجلس احدهما.

(10) في الأصل وفي م: لغو، والمُثبَت كما في د.

(11) في الأصل وفي م ورد هكذا ما وضعناه بين علامتيْن. وفي د تردّد الناسخ فوضع بعد بين: الـ ر. والظّاهر أنّ ما بالنّسخ الثلاث هو تحريف. ولم نقِف على هذه الصيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث. وفي لسان العرب (مادة: غرض): «وفي الحديث: كَانَ إِذَا مَشَى عُرِفَ فِي مَشْيِهِ أَنَّهُ غَيْرُ غَرِضٍ» مع بيان أنّ المقصود هو غير ضجِر ولا قلِق.

(12) في د فقط: وتعلُّم.

(13) انظر البيان 4 من الفقرة هذه.

ونُضيف أنّ ابن عبد البرّ في **الإستيعاب** (ج 1، ص 223، ر 292) ذكر في ترجمة جابر بن عُميْر الأنصاري المدني أنّ عطاء بن أبـي رباح روى عنه وجمعه مع جابر بن عبد الله في حديث ذكره. وعن جابر، انظر المصدر ذاته في نفس الجُزء، ص 219 و 220، ر 286. وهو غير جابر بن عبد الله بن رياب بن النعمان الذي ترجم له ابن عبد البرّ قبل المعنيّ بالذِّكر.

38 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) ما بين العلامتيْن ورد خطأً ومرّتيْن في الأصل.

قَالَ: يَا رَبِّ! لَعَنْتَنِي! فَمَا عِلْمِي[3]؟ قَالَ: السِّحْرُ. قَالَ: فَمَا قِرَاءَتِي؟ قَالَ: الشِّعْرُ. قَالَ: فَمَا كِتَابَتِي؟ قَالَ: الوَشْمُ. قَالَ: فَمَا طَعَامِي؟ قَالَ: كُلُّ مَيْتَةٍ وَمَا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. قَالَ[4]: فَمَا شَرَابِي؟ قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ. قَالَ: فَأَيْنَ مَسْكَنِي؟ قَالَ: الأَسْوَاقُ. قَالَ: فَمَا صَوْتِي؟ قَالَ: الْمَزَامِيرُ. قَالَ: فَمَا مَصَايِدِي؟ قَالَ: النِّسَاءُ»[5].

39 ـ وروى عليّ بن أبي طالب ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ضَرْبِ الدُّفِّ وَلِعِبِ الطَّبْلِ وَصَوْتِ المِزْمَارِ[1].

---

(3) في الأصل: علي، بدل: علمي. (4) د: 129 و.

(5) لم نقِف على هذه الصِّيغة من الأثَر في ما بين أيدينا من المراجع. وهي قد تضمّنت عِدّة عناصر نجِد معانيها في أحاديث مُتفرِّقة: فعن السِّحر ورد ما يَقرِنه بالشِّرك: «السَّبْعُ المُوبِقَاتُ. . . الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ» (**المُعْجَم المُفهرَس**، ج 2، ص 435، ع 1، في إحالاته على صحيح كُلّ من البُخاري ومُسلم وعلى **سُنن** أبي داود). وعن الشعر، انظر ما يلي من النصّ. وعن الوشْم أورد **المُعجَم المُفهرَس** عديد الإحالات على كُتب الصِّحاح والسُّنن في لعْن الواشمة والموشومة (ج 7، ص 216، ع 1). وقد ورد فيه أيضاً الكثير من الإحالات على الأحاديث التي جاءت بتحريم أكل المَيْتة (ج 6، ص 300، ع 2). أما عن المُسكِر من الشراب فقد سبق لنا إثارة تحريمه مع الطُّرطوشي في هذا النصّ. أمّا ما تعرّض من الأحاديث إلى علاقة الشّيطان بالأسواق فقد أحال في شأنها **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 130، ع 1) على **مُسنَد** ابن حنبل (ج 1، ص 93)، و **سُنَن** أبي داود: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ غَدَتِ الشَّيَاطِينُ بِرَايَاتِهَا إِلَى الأَسْوَاقِ». والحديث في **السُّنن** (ج 1، ص 276 و 277، ر 1051) في كتاب الصلاة وباب فضل الجمعة. وعن علاقة المزامير بالشيطان، انظر **المُعجَم المُفهرَس** أيضاً (ج 3، ص 127، ع 2) في إحالاته على البُخاري ومُسلم وابن ماجه وابن حنبل: «مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ، أَمَزْمُورُ الشَّيْطَانِ، أَبِمَزْمُورِ الشَّيْطَانِ». وعن علاقة الشيطان بالمرأة، يُحيل **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 127، ع 1) على مُسلم وأبي داود والتِّرمذي وابن حنبل: «تُقْبِلُ في صُورَةِ شَيْطَانٍ [الشَّيْطَانِ] وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ». ونُذكِّر بأنّ الحركات على أجزاء الحديث من وضْعنا.

39 ـ (1) لم نقِف على هذا الحديث بهذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من المراجع وإنّما على =

وروى عَمرو[2] بن شُعيب [بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص][3] عن جَدّه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ - تعالى! - الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ جُوعٍ وَالنَّوْمُ مِنْ غَيْرِ سَهَرٍ وَالضَّحِكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ وَالرَّنَّةُ[4] عِنْدَ الْمُصِيبَةِ وَالْمِزْمَارُ عِنْدَ النِّعْمَةِ[5]!».

40 - وروى عطاء بن يسار[1] - رحِمه الله! - أَنّ رجُلاً قال لكَعْب [بن ماتِع الحِمْيري، أبـي إسحاق المعروف بكَعْب الأحْبار][2] * - رحِمه الله! -: «يَا كَعْب*[3]! هل تجِد لهذه الآية الّتي ذكر الله - تعالى! - *في كتابه*[4] فيها

= معناه في ما ساقه البُخاري في **الصحيح** (ج 3، ص 178) في كِتاب المظالم والغصْب، باب هَلْ تُكْسَرُ الدِّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ أَو تُخَرَّقُ الزِّقَاقَ. وساق المُحدِّث هذا القول وبدون إسناد ولا نِسبة إلى النّبي ولا إلى صحابـي: «فَإِنْ كَسَرَ صَنَمَاً أو صَلِيباً أَوْ طُنْبُوراً أَوْ مَا لاَ يُنْتَفَعُ بِخَشَبِهِ! وَأُتِـيَ شُرَيْحٌ فِي طُنْبُورٍ كُسِرَ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ». وقد استفدنا للوصول إلى هذه الإحالة من **المُعجَم المُفهرَس** (ج 4، ص 28، ع 2): فَإِنْ كَسَرَ صَنَماً أَوْ صَلِيباً أو طُنْبُوراً. وشكْل هذه الجُزء قد خلا منه الأصل.

ويُضاف إلى ما سبق ما ساقه ابن الجوزي في **تلبيس إبليس** (ص 233) من حديث بإسناد يصل إلى عِكرمة عن ابن عبّاس أَنّ النبـيّ ﷺ قال: «بُعِثْتُ بِهَدْمِ الْمِزْمَارِ وَالطَّبْلِ».

(2) في الأصل وفي م: عمر، والإصلاح من د. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) لتعليل الإضافة، انظر البيان السابق من هذه الفقرة.

(4) والرنة: من م ومن د فقط، وفي الأصل بياض مقدار كلمة مسبوق بـ: و.

(5) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث وإنّما على بعض ما تضمّنته من معانٍ. وفي سُنن التِّرمذي (ج 3، ص 328، ر 1005) وفي باب ما جاء في الرُّخصة في البُكاء على الميّت من كِتاب الجنائز حديث بإسناد يصل إلى جابر بن عبد الله سبق لنا أن خرّجناه في البيان 7 من الفقرة 26.

40 - (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) لتعليل الإضافة، انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) ما بين العلامتيْن سقط من م. ومن د سقطت صيغة الترحُّم فقط.

(4) ما بين العلامتيْن ساقط من م و د.

الخَمْـر: ﴿إِنَّمَـا الْخَمْـرُ وَالْمَيْسِـرُ وَالْأَنْصَـابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ*مِـنْ عَمَـلِ الشَّيْطَانِ*[5]﴾[6] ذِكراً في التوْراة[7]؟» قال: «نعم! أجِدها: إنّا أنزلنا الحقّ ليُذهِب الباطل ويُبطِل اللَّعِب والرقْص[8] والزَّمْر والزَّمّارات [ص 314] والشِّعر والمزامير والكفّارات[9]. والخمرُ مُحرَّمة[10] لِشَاربها. حلَفَ الله ـ تعالى! ـ بجلاله وعِزّته وجماله لِمن ينتهِكها[11] في الدُّنيا[12]، لا يرقُب جلالي*إلاّ[13] أسقيتُه إيّاها*[14]من[15] حَظيرة[16] القُدْس! قال: وما حَظيرة[16] القُدْس؟ قال الله ـ عزّ وجلّ! ـ: القُدْس حَظيرته الجنّة»[17].

41 ــ وروى أبو هُريرةَ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْعَبْدُ الْمَاءَ[1] عَلَى

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل فقط.
(6) قُرآن: جُزء من الآية 90 من سورة المائدة (5).
(7) في الأصل: التورية، بسقوط نُقطتَـي الياء، وقد فضّلنا كِتابة نُسختَي م و د، وإن كانت الكتابتان صحيحتيْن.
(8) في د وبعد: الرقص: والـ واتِ والشعر.
(9) في الأصل: وَالكبترات، وفي م: والكيثارات، وفي د الكلمة ذاتها ولكن بالتاء، بدل الثاء. انظر البيان 3 من الفقرة 35.
(10) الكلمة من د فقط، وفي الأصل: مزة، وفوقها: كذا، وفي م: مرّة، أو هكذا تبدو قراءتها.
(11) في م فقط: ينهكها.
(12) م: 109 ظ.
(13) في د: لا.
(14) ما بين العلامتيْن ورد محله في م بياض قدر خمس كلمات ينتهي بـ: ايها.
(15) في م: في.
(16) في النُّسَخ الثلاث وردت الضاد بدل الظاء. انظر البيان 7 من الفقرة 35 من النصّ أعلاه.
(17) على هامش الترجمة الفِرنسيّة للآية 90 من سورة المائدة (5) استحْسن محمد حميد الله الإحالة ـ للمُقارنة ـ على سِفرَيْن من التوراة. وفي هذا الكتاب تحريم الخمر وكُلّ شراب مُسكِر فقط.
41 ـ (1) الكلمة ساقطة من م فقط.

شَبَهِ الْمُسْكِرِ كَانَ ذَلِكَ الْمَاءُ عَلَيْهِ حَرَاماً. ولَعَنَ اللَّهُ بَيْتاً فِيهِ دُفٌّ أَوْ طُنْبُورٌ أَوْ عُودٌ! وَأَخْشَى عَلَيْهِ[2] الْعُقُوبَةَ مِنَ اللَّهِ ـ تعالى! ـ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ»[3].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِىءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِىءَ شِعْراً!»[4].

42 ــ وروي أنّ النبيّ ﷺ قال: «لَسْتُ مِنْ دَدٍ وَلاَ دَدٍ مِنّي»[1].

---

(2) في م و د: عليهم.

(3) لم نقِف على هذا الحديث بهذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من المراجع ونكتفي بالتنبيه على معنييْن نجِد لهما صدًى في كُتب الحديث. أمّا عن الثاني فقد تعرّضنا له في البيان 1 من الفقرة 39 بالإحالة على **صحيح البُخاري**. أمّا عن الأوّل فنُحيل على **سُنن النَّسائي** (ج 8، ص 320 ـ كِتاب الأشربة. ذكر الأخبار التي اعتلّ بها من أباح شراب المُسكِر) حيث ورد أثَر بإسناد يصِل إلى عائشة وقد سألها أناس عن النبيذ فقالت: «لاَ أُحِلُّ مُسْكِراً وَإِنْ كَانَ خُبْزاً وَإِنْ كَانَتْ مَاءً». قَالَتْهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ، كما ينقُل المُحدِّث. انظر كذلك **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 325، ع 1): لاَ أُحِلُّ مُسْكِراً وَإِنْ كَانَ خُبْزاً وَإِنْ كَانَتْ مَاءً. وقد خلا الأصل من الحركات على هذا الجُزء من الأثَر.

(4) انظر تخريج هذا الحديث في **سُنن أبي داود** (ج 4، ص 302 و 303، ر 5009 ـ كِتاب الأدب ـ باب ما جاء في الشِّعْر) حيث ورد الحديث بإسناد يصِل إلى أبي هُريرة وباللفظ ذاته. وقد جاء الحديث في **مُسنَد ابن حنبل** (ج 1، ص 175) بإسناد يصِل إلى قتادة عن عمر بن سعد بن مالك عن النبيّ ﷺ وبلفظ قريب جداً. انظر بقيّة الإحالات على كُتب الصِّحاح والحديث في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 140، ع 2): خَيْرٌ... مِنْ أَنْ يَمْتَلِىءَ شِعْراً، وقد خلا الأصل من الحركات تقريباً على هذا الجُزء من الحديث.

42 ـ (1) في **لسان العرب** (مادّة: ددن): «وفي الحديث عن النبيّ ﷺ: مَا أَنَا مِنْ دَدٍ وَلاَ الدَّدُ مِنِّي! وفي رواية: مَا أَنَا مِنْ دَداً وَلاَ دَدَاً مِنِّي!». وينقُل ابن منظور عن ابن الأثير أنّ الدّد هو اللهو واللعب وأنّ اللام منها محذوفة وينقُل أيضاً عن الزمخشري ما يُفيد أنّ مضافاً محذوفاً تقديره: ما أنا من أهل دِدٍ ولا الدَّدُ من أشغالي.

قال مالك [ـ 179/795] ـ رحِمه الله![2] ـ: «الدَّد اللعِب واللَّهْو».

وقال الخليل بن أحمد[3] ـ رحِمه الله! ـ في كِتاب العَيْن: «الدَّد النَّقْر بالأنامل في الأرض[4]».

فإذا كان النبيّ ﷺ يتبرّأ[5] ممّن ينقُر في[6] الأرض بأنامله فما ظنُّك بطَقْطَقَةِ القضيب!.

43 ــ وقال عُثمان بن عفّان ـ رضِي الله عنه! ـ: «مَا تَغَنَّيْتُ وَلاَ تَمَنَّيْتُ[1] وَلاَ مَسَسْتُ*ذَكَرِي بِيَمِينِي*[2]مُنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ!». فتنزّه عن الغِناء وتبجَّح[3] بِتَرْكه. وقوله: «مَا تَمَنَّيْتُ» يريد: ما تمنّيتُ بديني دُنيا غيره. ويُحتمَل أن يُريد: ما كذَبتُ. سمِع بعضُ العَرب رجُلاً يقُصّ فقال: هذا شيء[4] رويتُه، أو: تمنّيتُه، أي: اختلقتُه وكذِبتُ فيه[5].

---

(2) الصيغة من م فقط.
(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(4) في الأصل: الفرض، والإصلاح من م و د.
(5) في م: تبرا.
(6) في الأصل: من تنقر، والمُثبت من م و د.

43 ـ (1) د: 129 ظ.
(2) ما بين العلامتيْن ورد محلَّه في د فقط: فرْجي بِيَدي.
(3) في الأصل: تنجح، وفي م: تبجح، والمُثبَت من د.
(4) في الأصل: رجل، والإصلاح من م و د.
(5) في ضعيف سُنن ابن ماجه (ص 26، ر 15) أورد الألباني الأثَر عن المُحدِّث بإسناد هو: حدثنا وكيع: حدّثنا الصلت بن دينار عن عُقبة بن صُهبان أنّه سمع عثمان بن عفّان يقول: «مَا. . .» ثم ساقه باللفظ ذاته إلاّ: بها، بعد: بايعت، مع تعليق: «ضعيف جدّاً». وانظر أيضاً المُعجَم المُفهرَس (ج 6، ص 208، ع 2) ففيه الإحالة على مُسنَد ابن حنبل بالإضافة إلى سُنن ابن ماجه، كتاب الطهارة.
وانظر كذلك كشْف الغِطاء (ص 30) حيث أورده ابن قيّم الجوزيّة باللفظ ذاته =

44 ــ وقال الحسَن[1] ـ رضِي الله عنه! ـ: «ليس الدُّفّ من سُنّة[2] المُسلمين».

ونظر*زيد الأيامى*[3]في يد امرأة دُفّاً فأخَذه وكسّره. ورأى مع صبيّ زمّارة فأخَذها[3] فشقّها.

وروى نافع[5] ـ رحِمه الله! ـ قال: «كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ـ رضِي الله عنه! ـ فِي طَرِيقٍ فَسَمِعَ زَمَّارَةَ رَاعٍ فَوَضَعَ أُصْبُعَيْهِ[6] فِي أُذُنَيْهِ ثُمَّ عَدَلَ[7] عَنِ الطَّرِيقِ فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: يَا نَافِعُ! أَتَسْمَعُ؟ حَتَّى قُلْتُ: لاَ! فَأَخْرَجَ[8] أُصْبُعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الطَّرِيقِ وَقَالَ: هَكَذَا[9] رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ!»[10].

= تقريباً من البِداية: «مَا تَمَنَّيْتُ» إلى آخر التعليق: «بتَرْكه». وقد وُفّق مُحقّق النصّ، خلَف، إلى تخريجه بالإحالة على ما سبق أن ذكرنا ثمّ على الطبراني في **الكبير** و **مجمع الزوائد** للهيثمي.

44 ـ (1) هو الحسَن بن علي لِصيغة الترضّي. أمّا الحسَن البصري فيكتفي بالترحُّم عليه. انظر النصّ أعلاه في الفقرتين 16 و 17. انظر عنه التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل: حسنات، والمُثبَت من م و د.

(3) ما بين العلامتيْن من م و د، وقد ترك ناسخ الأصل بياضاً محلّه. ولم نهتد إليه.

(4) حرف العطف والفعل من م فقط.

(5) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(6) في الأصل: اصبعه، والمُثبَت من م و د.

(7) في الأصل: رجع، والمُثبَت كما في م و د.

(8) في الأصل: فخرج، والمُثبَت كما في م و د.

(9) في الأصل: هاكذا، والمُثبَت كما في م و د. وسوف لا نُعلِّق على مثل هذا الإختلاف في ما يلي من تحقيق النصّ.

(10) ورد هذا الحديث في سُنن أبـي داود (ج 4، ص 281 و 282، ر 4924) في كِتاب الأدب، باب كراهية الغِناء والزمر، بإسناد يصِل إلى نافع وبالمعنى ذاته ولفظ قليل الإختلاف. وقد استهلّه نافع بقوله: «سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ مِزْمَاراً (...) =

45 ـ وروى عبد الله بن عُمر ـ رحِمه الله![1] ـ قال: «سَأَلَ إِنْسَانٌ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ[2] عَنِ الْغِنَاءِ فَقَالَ: أَنْهَاكَ عَنْهُ وَأَكْرَهُهُ لَكَ. فَقَالَ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: انْظُرْ يَا ابْنَ أَخِي! إِذَا مَيَّزَ اللَّهُ ـ تعالى![3] ـ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مِنْ أَيِّهِمَا تَجْعَلُ[4] الْغِنَاءَ؟»[5].

وقال الشافعي [ـ 204/819] ـ رحِمه الله! ـ: «لعَن الله المُغنّي والمُغنَّى[6] له!».

وقال سُفيان بن عُيينة[7] ـ رحِمه الله! ـ: «حُبّ[8] السماع يُنبِت النِّفاق

= عَلَى أُذُنَيْهِ وَنَأَى (. . .) وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ! هَلْ تَسْمَعُ شَيْئاً (. . .) فَرَفَعَ أُصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَ مِثْلَ هَذَا فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا». وينتهي الحديث بتعليق يُفيد أنّ أبا داود يقول: «هذا حديث مُنكَر». وقد نقل ابن حزم هذا الحديث عن أبي داود ولكن بدون التعليق السابق الذِّكر، وذلك في رِسالة في الغناء والمُلهي أمُباح هو أم محظور؟ ص 436 و 437. ونقله أيضاً ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص 232) بإسناد يصِل إلى نافع وبلفظ قريب من لفظ أبي داود مع اختلاف وهو أنّ ابن عمر سمعَ زمّارة راعٍ وأنّ الحديث هو أنّ النبيّ ﷺ «سَمِعَ زَمَّارَةَ رَاعٍ فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا».

45 ـ (1) صيغة الترحُّم من م و د.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) الصيغة من م و د.

(4) في م، النون بدل التاء من الفعل وفي د، الياء.

(5) أورد ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص 235) هذا الخبر بدون إسناده لابن عُمر ولكن بنسبته إلى رجُل، وبلفظ قريب جِدّاً ممّا في نصّنا: ميّز الله الحقّ من الباطل ففي أيّهما يُجعَل الغناء.

(6) في تلبيس إبليس (ص 235) نسب ابن الجوزي القول إلى الشعبي، كما في م فقط. انظر النصّ أعلاه في الفقرة 6 وفي البيان 1 منها للتعرُّف على رأي الشافعي في الغِناء، وحكمه عليه هو دون اللعن بكثير.

(7) في الأصل: ابن عيينة، فقط، وفي م: الحكيم ابن عيينة، وفي د: الحكم بن عتبة. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(8) الكلمة ساقطة من د فقط.

في[9] القلب كما ينبُت العُشْب على الماء».

46 ــ وقال الفُضيل بن عِياض[1]: «الغُناء رُقْيَة الزِّنى».

وقال الضحّاك[2] ـ رحِمه الله! ـ: «الغِناء مَفسَدة للقلب مَسخَطة للرَّبّ».

وكتب عُمر بن عبد العزيز[3] ـ رحِمه الله! ـ إلى مُؤدِّب ولَده: «لِيكُن أوّل ما يعتقدون من أدَبك[4] بُغضَ الملاهي الّتي[5] بدؤها[6] من الشيطان وعاقبتها سُخْط الرحمان! فإنّه بلغني عن الثِّقات من حمَلة العِلم أنّ صوت المعازف واستِماع الأغاني واللَّهْج بها يُنبِت النِّفاق في القلب كما يَنبُت العُشْب على الماء».

47 ــ وقال يزيد بن الوليد: «يا بني أُميّة! إيّاكم والغِناءَ! فإنّه يزيد الشهْوة ويهدِم المُروءة. وإنّه لَينوب عن الخمْر ويفعل ما يفعَل السُّكْر. فإن كُنتم لا بُدَّ فاعلين فجنِّبوه النِّساء! فإنّ الغِناء داعية الزِّنى»[1].

---

(9) م: 110 و.

46 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. والقول الذي أورده الطُّرطوشي على أنّه للفُضيل هذا، ساقه ابن قيّم الجوزيّة في كشف الغِطاء عن حُكم سماع الغِناء (ص 98) على أنّه من قول السلف الصالح. إلاّ أن صاحب تلبيس إبليس (ص 235) ينسُبه إلى الفُضيل.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. والقول الوارد هُنا هو باللفظ ذاته ومنسوب إليه أيضاً في تلبيس إبليس في المكان المذكور، وكذلك في كشف الغِطاء (ص 31).

(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. والقول المنسوب إليه هنا ساقه ابن الجوزي في المكان ذاته من المصدر المذكور باللفظ ذاته تقريباً، إلاّ: حضور، بدل: صوت ـ كما ينبت الماء العشب، وقد أضاف إليه كخاتمة: «ولَعمري لَتوقّي ذلك بترك حضور تلك المواطن أيسَر على ذي الذِّهن من الثُّبوت على النِّفاق في قلبه». وساقه بإسناد يصِل إلى أبـي حفص عمر بن عبيد الله الأرموي.

47 ـ (1) انظر القول المذكور باللفظ ذاته وليزيد هذا في تلبيس ابن الجوزي (ص 235).

وقال المُحاسبي[2] ـ رحِمه الله! ـ في رسالة[3] الإرشاد: «الغِناء حرام كالمَيْتة».

48 ــ وقال أبو بكر المَروَزي[1]: «قُلتُ [ص 315] لأحمد بن حنبل [ـ 241/855] ـ رحِمهما الله! ـ: أُدعى[2] إلى غُسل الميِّت فأسمَع صوت الطبْل! قال: إن قدِرتَ على كسْره وإلاّ فاخرُجْ!».

قال أحمد ـ رحِمه الله! ـ : «وتكسِر[3] الطُّنبور إلاّ أن يُغطّى عنك فلا!».

قال: «وكذلك الطُّنبور الصغير يكون مع الصبيّ اكْسِرْه إذا كان مكشوفاً!».

وقال أبو حَصين[1] ـ رحِمه الله! ـ: «اختُصم[4] إلى شُريْح[5] في رجُل كسَر طُنبوراً فلم يقضِ فيه بشيء».

---

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في الأصل: دلالة، وفي د وردت غير واضحة، وفي م مثل ما أثبتناه. هذا وقد ذكر له سزْكينْ في تاريخ التُّراث (ص 2، ص 437 إلى 447) لا: رسالة ـ أو: دلالة ـ الإرشاد، ولكن: كـ. المُسترشِد (رقم 18) ضِمن الإثنين والثلاثين كتاباً المعروفة والتي احتفظت خزائن المخطوطات بنُسخ منها، ما عدا اثنين منها فقط. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

48 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل وفي د: أُدْعَا (الحركة على الهمزة في د فقط) وفي م مثل ما أثبتناه.

(3) في م: ويكسر.

(4) في الأصل: اختصما، والإصلاح من م و د.

(5) في م و د: شيخ، بدل الإسم المذكور. وقد مرّ بنا ذكر هذا القاضي في البيان 1 من الفقرة 39 في سياق مُماثِل ونقلاً عن صحيح البُخاري. وفي كـ. الإمتاع والإنتِفاع (ص 125) ذكر ابن الدرّاج السّبْتي خبر شُريْح هذا وأحال على البُخاري في الصحيح.

فـصـل

[في أنّ الغِناء صِنْو الخمْر في تأثيرهما]

49 ـ وأمّا من جِهة الإستنباط فإنّه صِنْو[1] الخمْر ورضيعه وحليفه[2] ونائبه. وهو جاسوس القلْب[3] وسارق المُروءة والعُقول يتغلْغَل[4] في مكامن القُلوب ويطّلِع على سرائر[5] الأفئدة ويدِبّ إلى بيت التخيُّل[6] فيُثير[7] ما غُرز فيها من الهوى[8] والشهْوة والسخافة والرُّعونة. فبينما ترى الرجُل وعليه سِمة الوَقار وبهاء[9] العقْل وبهْجة الإيمان ووقار الإسلام، كلامُه حِكمة وسُكوتُه عِبرة، فإذا سمِع الغِناء نقَص عقله وحياؤه وذهبت مُروءته وبهاؤه فيَستحسِن ما كان قبل السماع يَستقبِحه[10] ويُبدِي من أسراره ما كان يَكتُمه وينتقل من بهاء السُّكون إلى كثرة الكلام والكذِب[11] والزَّهْزَهَة[12] والفَرْقَعة بالأصابع فيَميل برأسه ويهُزّ بمَنكِبيْه[13] ويدُقّ الأرض برِجليْه[14]. وهكذا تفعَل الخمْرة[15] إذا مالت بشاربها.

---

49 ـ (1) في د: صَديق.
(2) الكلمة ساقطة من د.
(3) في م: القلوب.
(4) في د: يتعلق.
(5) في د: ضمآير.
(6) في م: بيت التخييل، وفي د: قلب الخبل.
(7) في د: فيبين.
(8) في الأصل: الهَواء، وفي د: الْهوآءِ، والمُثبَت من م.
(9) بهاء: من م و د فقط.
(10) في الأصل: فيستخفه، وما أثبتناه من م و د.
(11) الكلمة ساقطة من د.
(12) في مُلحَق دُوزي هي التصفيق، وهي من: زِهْ، أي ما يقارب: بَخٍ! بَخٍ! ولم يستطع ناسخ د قراءتها فأثبت في الطُّرّة: والرهوهة، وسجل فوقها: كذا.
(13) الباء ساقطة من م و د.
(14) في الأصل: برجله، والمُثبَت من م و د.
(15) الكلمة من م فقط، وفي د: الخمر.

50 ـ وعلى هذا المعنى نبّه النبيّ ﷺ[1] لمّا حدا أنْجَشَة[2] رِحال النبيّ ﷺ بأزواجه فأعْنَقَت الإبل فقال النبيّ ﷺ: «يا أَنْجَشَةُ! رُوَيْدَكَ سَوْقاً بِالْقَوَارِيرِ!»[3]. وكان حسَن الصوت فشبّه النبيّ ﷺ النِّساء لسُرعة مَيْلهنّ بالقوارير لسُرعة تكسُّرهنّ. وقيل: إنّ المُراد به الرِّفق بالإبل فإنّه حيوان سريع الآفة.

51 ـ وقد شبّهه بعض الشُّعراء بالخمر وأخبر عن تأثيره في النفوس فقال [من بحر الوافر][1]:

أَتَـذْكُـرُ لَيْلَـةً[2] وَقَـدِ اجْتَمَعْنَـا ... عَلَى طِيبِ السَّمَاعِ إِلَى الصَّبَاحِ؟[3]
وَدَارَتْ بَيْنَنَـا كَـأْسُ الأَغَـانِـي ... فَـأَسْكَـرَتِ النُّفُـوسَ بِغَيْـرِ رَاحِ
فَلَـمْ تَـرَ فِيهِـمْ إِلاَّ نَشَـاوَى ... سُـرُوراً. والسُّـرُورُ هُنَـاكَ صَـاحِ
إِذَا لَبَّـى[4] أَخُـو اللَّـذَّاتِ فِيـهِ ... مُنَادِي[5] اللَّهْوِ: حَيَّ عَلَى السَّمَاحِ[6]!

---

50 ـ (1) م: 110 ظ.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(3) في المُعجَم المُفهرَس (ج 3، ص 35، ع 2): يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ [رُوَيْداً] سَوْقَكَ [سَوْقاً] بِالْقَوَارِيرِ (في الأصل الشكل جُزئي فقط)، مع الإحالة على صحيح كُلّ من البخاري (كِتاب الأدب) ومُسلم (كِتاب الفضائل) ثم على سُنن الدارمي (كتاب الإستِئذان) وأخيراً على مُسنَد ابن حنبل. وفي كشف الغِطاء لابن قيّم الجوزيّة (ص 197 و 198) الحديث باللفظ كما في نصّنا.

51 ـ (1) في تلبيس إبليس (ص 268) ساق ابن الجوزي هذه الأبيات الخمسة على أنّها من رِواية أبي الطيّب، أي الطبري، وبتمهيده: «وقد أخبر بعضهم في شعره عن أحوال المُستمعين للغِناء وما يجدونه حال السماع فقال».
(2) في المصدر المذكور: وقتنا.
(3) د: 130 ظ.
(4) في النّسخ الثلاث: لبّا، مع الحركة والشدّة في الأصل فقط.
(5) في النُّسخ الثلاث: ينادي، والمُثبَت من المصدر المذكور.
(6) هكذا في النُّسخ الثلاث، وفي المصدر المذكور: الفلاح.

وَلَـمْ نَمْلِـكْ سِـوَى الْمُهْجَـاتِ شَيْئـاً أَرَقْنَـــاهَـــا لأَلْحَـــاظٍ مِـــلاَحِ

52 ــ ألا ترى إلى هذا السفيه منهم كيف زعَم أنّ سامع الغِناء نَشْوان وهو السَّكْران فدلّ على أنّ الغِناء يُخمِّر العقْل كالخمْر بعد أن استعار لها كُؤوساً[1] ثم أثبتت أنّها تُسكِر النُّفوس بغير راح. ثم ذكر ثمْرتها فزعَم أنّ لذّات الغِناء إذا لبّت[2] فيهم صاح اللهْو[3]: حيَّ على السَّماح! ثم زعَم أنّه يقتُل[4] نفسه ويُريق[4] مُهْجته لألْحاظ مِلاح.

53 ــ فتأمّلوا ـ يا ذوي الألْباب! ـ أمراً يُثير لهْواً وسُكْراً وقتْلاً كيف[1] يجذِب[2] نفْعــاً ويُفيد طاعة وذِكْراً!.

وقد رُوي أنّ أعرابيّة دخَلت الحاضرة[3] فسُقيت نبيذاً. فلمّا خامَرها قالت: «أو تشرَب نِساؤكم من هذا؟». قالوا: «نعم!». قالت: «لئن صدَقتُم فما يعرِف أحدكم*مَن أبوه*[4]!».

وقال محمد بن المُنكدِر[5] ـ رحِمه الله! ـ: «إذا كان يوم القِيامَة يُنادي مُنادٍ[6]: «أين الّذين كانوا يُنزِّهون أنفسهم [ص 316] عن اللهْو ومزامير الشيطان؟ أسكِنوهم رِياض المِسْك[7]! ثم يقول للملائكة: أسمِعوهم حَمْدي

---

52 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: كوساً.
(2) في د: دَبَّ، وفي الأصل وفي م كما أثبتناها.
(3) في الأصل: لها، وفي م: اللهو، كما أثبتت، وفي د: الهوى.
(4) في د ورد الفعل بصيغة التأنيث.
53 ـ (1) في الأصل: وكيف.
(2) في م و د: يجدى.
(3) في د فقط: حاضرة.
(4) في د ورد ما بين العلامتيْن هكذا: أباه.
(5) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(6) في الأصل وفي م: منادِي، والمُثبت كما في د.
(7) في د فقط: الملك.

وثنائي وأعلِموهم ﴿أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يُحْزَنُونَ!﴾[8]».

54 ـ وقال بعض الزُّهّاد: «الغِناء يُورِّث العِناد في قوم ويُورِّث التكذيب في قوم ويُورِّث القساوة في قوم».

وقال ابن مسعود: «الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ». وزاد بعضهم: «كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ»[1].

فـصـل

[في الإجماع على تحريم سماع الغِناء من النِّساء]

55 ـ وأمّا سماعه من المرأة فكُلٌّ مُجمِع[1] على تحريمه. قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾[2].

ومعنى قوله: ﴿تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ أي لا تَلِنّ بالقول للرِّجال فيَطمَع الّذي في قلْبه[3]مرض أي فُجور[4] وضُعف إيمان! فيا ليْت شِعْري! هل في لِين القوْل

(8) تضمّنت الجملة جُزءاً من آية 170 من سورة آل عمران (3). وقد ورد هذا الجُزء سِتّ مرّات في سورة البقرة (2) ولكن مُستهلاّ بـ: فَلاَ، أو: وَلاَ.

54 ـ (1) في تلبيس إبليس (ص 235) ساق ابن الجوزي القول باللفظ ذاته وعلى أنّه بأكمله لابن مسعود. وقد أورد الأثر وعن الصحابـي ذاته ابن قيّم الجوْزيّة في كشف الغِطاء (ص 30). وأتى لفظه قريباً جدّاً ممّا في نصّ الطُّرطوشي: «الغِنَا (. . .) الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الْعُشْبَ». وقد وُفِّق المُحقِّق، خَلَف، إلى تخريجه بالإحالة على سُنن أبـي داود والسُّنن الكُبرى للبيهقـي ثم على تخريج أحاديث الإحياء للعِراقي وكذلك على نُزهة الأسماع لابن رجب الحنبلي. والذي بحث فيه المُحقِّق: هل هو حديث نبوي أم أثر صحابـي؟.

55 ـ (1) م: 111 و.

(2) قُرآن: الآية 32 من سورة الأحزاب (33).

(3) ما بين العلامتيْن ساقط من م وقد ورد محلّه في د: قوله فلا تخضن.

(4) د: 131 و.

والأطْماع في المحظور أوْلى[5] من الغِناء؟ وقد قيل: «إنّ* الغِناء رُقْية الزِّنى*»[6].

﴿وقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ أي صحيحاً لا رِيبة[7] فيه. وليس الغِناء قولاً معروفاً.

56 ــ *قال الله ـ تعالى! ـ لَهُنّ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1]. ورُوي أنّ*[2] عَائِشَةَ ـ أُمَّ الْمُؤمِنِينَ ـ رضِي الله عنها! ـ كَانَتْ إذَا قَرَأَتْ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بَكَتْ حَتَّى تَبُلَّ خِمَارَهَا[3].

وقال محمد[4]: قِيلَ لسَوْدَةَ ـ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا لَكِ لا تَحُجِّينَ وَلاَ تَعْتَمِرِينَ كَمَا يَفْعَلُ[5] أَخَوَاتُكَ؟ فَقَالَتْ: قَدْ حَجَجْتُ وَاعْتَمَرْتُ وَأَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَقَرَّ فِي بَيْتِي. فَوَاللَّهِ لا أَخْرُجُ مِنْ بَيْتِي حَتَّى أَمُوتَ! فَوَاللَّهِ مَا خَرَجَتْ مِنْ بَابِ حُجْرَتِهَا حَتَّى خَرَجَتْ[6] جَنَازَتُهَا!»[7].

---

(5) في الأصل: اولا، وفي م و د: اوفى، مع شكل جُزئي في د.
(6) مرّ بنا ما وضعناه بين علامتيْن فقط في الفقرة 46 من هذا النصّ ونسبه المُؤلّف إلى الفُضيل بن عِياض. انظر البيان 1 من الفقرة حيث نبّهنا على أنّ من ينسبه إلى السلَف الصالح.
(7) في د: لا ريبَ، فقط.
56 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 33 من سورة الأحزاب (33). وهو تابع للآية المذكورة في البيان 2 من الفقرة 54.
(2) ما بين العلامتيْن من د فقط، وقد ورد محلّه في م: ثم قال وقرن في بيوتكن فروى ان، وفي الأصل: فروى عن.
(3) انظر تفسير **الطبري** (ج 22، ص 3) في تفضيله لقراءة: وَقِرْنَ، بمعنى كُنّ أهل وقار وسكينة في بيوتكنّ إذ يراها أوْلى بالصواب، مُتّبِعاً في ذلك قُرّاء الكوفة والبصرة ومخالفاً قُرّاء المدينة وبعض الكوفيّين: وَقَرْنَ، بمعنى واقْرُرن.
(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(5) في الأصل وفي د: يفعلن. والمُثبت كما في م.
(6) في الأصل وفي م: اخرجت، والمُثبَت من د.
(7) لم نقِف على هذا الأثَر في ما بين أيدينا من المراجع.

57 ـ ثم قال: ﴿وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾[1]. قال مُجاهد[2] وقَتادة[2] ـ رحِمهما[3] الله! ـ: «التبرُّج التّبختُر والتكَسُّر والتّغنُّج[4]». وقيل: «هو إظهار الزِّينة وإبراز المحاسن للرِّجال». وهل فوق الغِناء تغنُّج؟.

وقوله: ﴿تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾. قال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «الجاهِليّة الأُولى في ما[5] بين نُوح وإدْريس، ألفُ سَنة. وإنّ بَطنيْن[6] من وَلَد آدَم أحدهما كان[7] يسكُن السهل والآخر كان[7] يسكُن الجبل وكان رِجال الجِبال صِباحاً[8] وفي النِّساء[9] دَمامة فاتّخذ إبليس شيئاً مِثْل ما يُزمِّر فيه[10] الرُّعاةُ وأجَّر نفسه من رجُل منهم للخِدمة فاجتمعوا يستمِعون إليه فظهَرت فيهم الفاحشة.

---

57 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 33 من سورة الأحزاب (33). وهو تابع للجُزء الوارد من الآية السابقة. انظر الفقرة 56 والبيان 1 منها.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في الأصل: رحمهم، والمُثبَت كما في م.

(4) الكلمة ساقطة من الأصل فقط.

(5) في النُّسخ الثلاث: فيما. وقد استحسنّا كتابتها في كلمتيْن. وسوف لا نتوقّف عند مثل هذه المُلاحَظات في ما يلي من التعليقات.

(6) في الأصل: تطبنن، والإصلاح من م و د.

(7) الفعل من د فقط.

(8) مفردة الصَّبيح وهو الوضيء الوجه.

(9) في الأصل: الشا، والإصلاح من م و د.

(10) في الأصل: به، والمُثبت من د فقط.

فــصــل

[في أنّ المرأة عوْرة]

58 ـ والمرأة الحُرّة جميعها عوْرة إلاّ الوجْهَ والكَفّيْن. هذا مذهب مالك [ـ 179/795] والشافعي [ـ 204/819]. وقال أبو حنيفة [ـ 150/767] والثوْري[1] والمُزَني[1]: «قَدَم المرأة ليس بعوْرة». وقال أحمد بن حنبل [ـ 241/855] وداود [ـ 270/884][2]: *«جميع المرأة*[3] عوْرة إلاّ وجهَها فقط». وقال أبو بكر بن عبد الرحمان[4] بن الحارث بن هِشام، أحد الفُقهاء السبْعة: «كُلّ شيء من المرأة عوْرة حتّى ظَفرُها».

والحُجّة لمالك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[5] وهو[6] الوجْه والكفّان ولأنّها تحتاج إلى إبراز وجْهها للبيْع والشِّراء وكَفّيْها للأخْذ والإعطاء.

59 ـ وقال بعض العُلماء: «ظُهور كَفّيْها[1] عوْرة أيضاً. وأمّا صوْتها فلا ينبغي[2] لها أن ترفَع صوْتها في القُرُبات والطاعات لله ـ تعالى! ـ فكيف بالغِناء واللهْو؟».

والدليل على صِحّة هذا أنّ الأذان ساقط عنهُنّ مع كوْنه قُرْبةً لله

---

58 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في النُّسخ الثلاث: وداوود، مع شكل جُزئي في الأصل وفي د. وسوف لا نتوقّف عند مثْلِه في ما يلي.

(3) ما بين العلامتيْن ورد هكذا في د فقط: المراة كلّها.

(4) في م فقط: عبد الله. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) جُزء من الآية 31 من سورة النور (24).

(6) واو العطف من د فقط.

59 ـ (1) د: 131 ظ.

(2) م: 111 ظ.

ـ تعالى! ـ فإن أذّنت المرأة لم تُجْزِ[3] عن الجماعة حتّى يُؤذِّن رجُل لأن صوْتها فِتْنة. ولهذا لا يجوز أن تؤُمّ الجماعة لأنّ النظر إلى مُؤخِّرها فِتْنة. والنِّساء[4] حبائل الشيطان. وكذلك [ص 317] لا ينبغي لها أن ترفَع صوتها في صلاة الجَهْر بحيث يسمَعها الرِّجال.* فإذا كانت سُنّتُها في قِراءة القُرآن*[5] في صلاة[6] الفريضة الإسْرارَ لِئلّا يسمَعها الرِّجال فما ظنُّك بالغِناء!.

وكذلك سُنّة النِّساء في التلْبِية في الحجّ خفْض الصوْت لأنّه يُخاف من أصواتهنّ الإفتتانُ. ألا ترى أنّ النبـيّ ﷺ قال: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ؟»[7].

60 ـ فأمّا سائر كلامها فليس بعوْرة. ولهذا يجوز للرّجُل سماعُ كلامهنّ وبيعُهنّ[1] ومُعاملتُهنّ.

قيل لمالك [ـ 179/795]: «هل يعادِل[2] الرجُل المرأة في المِحْمَل[3]

---

(3) في الأصل: تجز، والمُثبت كما في م و د.
(4) الكلمة من د فقط، وفي الأصل وفي م ورد محلّها: وهن.
(5) ما بين العلامتيْن نُسخ خطأً مرّتيْن في الأصل.
(6) في م فقط: الصلاة، بالتعريف.
(7) انظر في المُعجَم المُفهرَس (ج 3، ص 330، ع 1): التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ؛ والتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ؛ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي التَّصْفِيقِ (الشكل في الأصل نادر) وفيه الإحالة على صحيح البُخاري (العمل في الصلاة ـ الأذان ـ السهو) وعلى صحيح مُسلم (الصلاة) وعلى سُنن كُلّ من التِّرمذي (المواقيت) والنَّسائي (سهو) وابن ماجه (إقامة) والدارمي (صلاة) وعلى المُوطّأ (السفر) وعلى مُسنَد ابن حنبل.

60 ـ (1) الكلمة ساقطة من د.
(2) في د فقط: تعامل.
(3) في م فقط: الحمل. وفي لِسان العرب (مادّة: حمل) هو الذي يُركَب عليه. ونقلاً عن ابن سيده، يُعرِّفه ابن منظور بالشِّقّيْنِ على البعير يُحمَل فيها العديلان.

وهو غير مَحْرَم لها إذا لم تجِد مَحْرَماً؟» قال: «لا!» ونهى[4] مالك عن ذلك.

قال مالك: «وإذا دخَل الرجُل بيت الماء فلا تدخُلْ عليه خادم زوجته ولا خادم ابنه وأبيه!».

قال مالك: «وكذلك إذا كان لزوْج المرأة غُلامٌ وغْدٌ[5] فلا تكشِفِ المرأة شَعرها بحيث يراها!».

61 ــ وروت عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ أَنَّ مُخَنَّثاً كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِـيِّ ﷺ فَكَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ[1]. فدَخَلَ النَّبِـيُّ ـ عليه السلام! ـ يَوْماً وَهْوَ عِنْدَ نِسَائِهِ وَهْوَ يَنْعَتُ امْرَأَةً فَقَالَ: «إِنَّهَا إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ بِأَرْبَعٍ! وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ بِثَمَانٍ!». فَقَالَ النَّبِـيُّ ﷺ: «أَلاَ أَرَى[2] هَذَا يَعْلَمُ مَا هَا هُنَا! لا يَدْخُلْ عَلَيْكُنَّ هَذَا! فَحَجِّبُوهُ»[3].

فإذا كان النبـيّ ﷺ يمنَع من أن تخلُو[4] جماعة نِساء بمُخنَّث فما ظنُّك إذا خلا جماعة فُحولةٍ بامرأة!.

---

(4) في الأصل: وسل (بدون نُقط)، والمثبت كما في د و م.
(5) في د فقط: وغد، بل: عبد.

61 ـ (1) في لسان العرب (مادة: أرب) الإرْبَةُ هي الحاجة. وإحالةً على هذا الحديث يُؤكِّد ابن منظور أنّ المقصود هنا هو النّكاح. ونُضيف أنّ الحديث تضمّن إشارة وردت في الآية 31 من سورة النور (24) وتعني من استُثني من أقارب المرأة الذين تستطيع إبداء زينتَها لهم وهكذا أُلحق بهم التابعون غير أُولي الإرْبة.
(2) في الأصل: ارا، وفي د: ترا، والمُثبَت كما في م، ولكن بدون حركات.
(3) الفعل ساقط من الأصل، وهو من م، وفي د: فحجبه. والحديث في صحيح مسلم (ج 7، ص 11 ـ باب منع المُخنَّث من الدُّخول على النِّساء الأجانب) وهو بإسناد يصِل إلى عائشة أيضاً وبلفظ قريب ممّا في نصّنا. وأهمّ ما ورد فيه من اختِلاف: بَعْضِ نِسَائِهِ ـ هَذَا يَعْرِفُ ـ لاَ يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُنَّ.
(4) في الأصل وفي د: يخلوا، وفي م: تخلوا.

وقوله: «تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ» يعني[5] بأربع عُكَن[6] في بطنها فهي تُقبِل بهنّ إذا استقبلتَها[7]. وقوله: «تُدْبِرُ بِثَمَانٍ» يعني أطراف هذه العُكَن الأربع لأنّها مُحيطة بالجَنْبيْن، من كُلّ جانب أربعة أطراف.

62 ـ وقال[1] النبـيّ ﷺ في وصف النِّساء: «نِسَاءٌ[2] كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مَائِلاَتٌ مُمِيلاَتٌ لاَ يَجِدْنَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ!»[3] يعني كاسيات في الدُّنيا عاريات في الآخِرة. مَائِلاَتٌ[4]: يَنْثَين إذا مشَيْن ويتعطّفْن. مُمِيلاَتٌ: أي يَمِلْن بقلوب من نظَر إليهِنّ في الباطل.

فتأمّلوا ـ يا ذوي الألْباب! ـ فإنّ هذا الحديث من المحاسن في هذا الفنّ لأنّ النبـيّ ﷺ تواعدهن بحِرمان الجنّة وجعَل العِلّة فيه كونَهُنّ مُمِيلاَتٍ بِالرِّجال. هنا يُشُكّ ذو لُبّ أنّ إمالتهُنّ وإطرابهُنّ بالغِناء أقوى[5] من إمالتهنّ بالمشْي.

---

(5) الفعل ساقط من الأصل فقط.

(6) مُفرده: عُكْنَةٌ، وهو ما انطوى وتثنّى من لحم البطن.

(7) في الأصل: استقبلها، والمُثبَت كما في م و د.

62 ـ (1) د: 132 و.

(2) الكلمة من م و د فقط.

(3) م: 112 و. وعن هذا الحديث، انظر **مُوطّأ** مالك (ج 2، ص 913، ر 7) حيث ورد بإسناد يصِل إلى أبـي هُريرة وبدايته باللفظ كما جاء في نصّنا. والإختلاف يبدأ من ذِكر الجنّة: «لاَ يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلاَ يَجِدْنَ رِيحَهَا وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خِمْسِمِائَةِ سَنَةٍ». وعن الصِّيغ المُختلِفة التي ورد بها الحديث، انظر **المُعجَم المُفهرَس** (ج 4، ص 202، ع 2): نِساءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ: **صحيح مسلم** (اللّباس ـ الجنة) ـ **المُوطّأ** (اللّباس) **مُسنَد** ابن حنبل ـ كَاسِيَاتٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَاتٌ فِي الْآخِرَةِ: **مُسْنَد** ابن حنبل ـ فَرُبَّ، يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ، كَمْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ: **صحيح البُخاري** (العلم ـ التهجّد ـ اللّباس ـ الأدب ـ الفِتن) **سُنن التِّرمذي** (الفِتن) و **موطّأ** مالك (اللّباس) (وشكْل هذه الأجزاء من الحديث من وضعنا).

(4) بعد الكلمة وفي الأصل فقط: يقول.

(5) في الأصل: اقوا، وفي م: اوفا، وفي د: أوْفي.

ولهذا تجِد كثيراً من العُقلاء لا يميل إذا لقِي امرأة تنْثني ويميل إذا سمِع الغِناء.

63 ـ وروى أبو داود [ـ 275/888] في سُننه عن أُمّ سلَمة، زوج النبيّ ﷺ، قالت: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةُ. فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ[1] وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ: اِحْتَجِبَا مِنْهُ! فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ـ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لاَ يُبْصِرُنَا[2] وَلاَ يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَفَعَمْيَاوَانِ[3] أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟»[4].

64 ـ قالت عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ: «لَوْ رَأَى[1] النَّبِيُّ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنَعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ كَمَا مُنِعَتْهُ[2] نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ! وَكَانَ نِسَاءُ بَنِي

---

63 ـ (1) في د إضافة: الأعمى. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) نا: من م و د فقط.

(3) في الأصل: افعمين، والإصلاح من م و د.

(4) انظر هذا الحديث في سُنن أبي داود (ج 4، ص 63 و 64، ر 4112) في باب في قوله: غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ منْ كِتَاب اللِّباس، حيث ورد بإسناد يصِل إلى نَبْهان، مولى أُمّ سلَمة عن أمّ سلَمة وباللفظ ذاته إلاّ: فقُلْنَا، بدل: فَقُلْتُ. أَلَيْسَ أَعْمَى، بسُقوط: هُوَ. وعقِبه نجد تعليقاً لأبي داود مُفاده أنّ هذا خاصّ لأزواج النبيّ ﷺ لأنّ فاطمة بنت قيس اعتدّت عند ابن أمّ مكتوم لمّا قال لها النبيّ: «اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ! فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ عِنْدَهُ». (الشكل قد خلا من الأصل تقريباً). وفي **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 389، ع 1) إحالة كذلك على سُنن الترمذي و مُسنَد ابن حنبل: أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا (الشّكل في الأصل جُزئيّ).

64 ـ (1) في الأصل وفي د: رَءا، وفي م كما أثبتناه.

(2) في الأصل وفي م: مُنِعَه، مع الشكل في الأصل فقط، والمُثبَت من د.

(3) في م فقط: الخشب.

(4) في الأصل وفي م: بعض، والإصلاح من د.

(5) هذا الحديث الذي تضمّنته هذه الفقرة ساقه الطرطوشي في كـ. **الحوادث والبدع** (ص 118 و 119، ف 46 و 47) في صيغة حديثيْن مُستَقِلّيْن الواحد عن الآخر وكلاهما برواية عائشة، الأوّل برواية مالك في **المُوطّأ** والثاني برِواية عبد الرّزّاق في **المُصنّف**. واللفظ كما حققناه هو مُماثل تقريباً من كِتاب لآخَر والإختلافات هي من =

إِسْرَائِيلَ يَتَّخِذْنَ أَرْجُلاً مِنْ خَشَبٍ[3] لِيُشْرِفْنَ بِهَا[4] عَلَى الرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ فَحَرَّمَ اللَّهُ ـ عزّ وجلّ! ـ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِنَّ الْحَيْضَ»[5].

65 ــ وروى ابن حبيب[1] أَنَّ رَجُلاً اغْتَسَلَ بِفَضْلِ وُضُوءِ [ص 318] امْرَأَةٍ ثُمَّ قَالَ: «يَا حَبَّذَا صُفْرَةَ مَاءٍ[2] ذِرَاعَيْهَا!» فَعَلَاهُ عُمَرُ بِالدِّرَّةِ[3].

وفي الحديث أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ[4].

66 ــ ومن كِتاب أبي داود [ـ 888/275] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَقِيَتْهُ امْرَأَةٌ فَوَجَدَ مِنْهَا*رِيحَ طِيبٍ وَلِذَيْلِهَا*[1] إِعْصَارٌ فَقَالَ: «يَا أَمَةَ الْجَبَّارِ! جِئْتِ مِنَ

= قبيل: أَحْدَثَتِ ـ مُنِعَ ـ يَمْشِينَ عَلَيْهَا لِيُشْرِفْنَ. انظر البيان 3 من ص 119 من كِتاب الطُّرطوشي المذكور وفيه أحلنا على **المُوَطَّأ** برواية يحيى الليثي (ج 1، ص 157 من طبعة القاهرة 1951/1370) في باب ما جاء في خُروج النِّساء إلى المساجد، ونبّهنا على اختلافات ضئيلة بينه وبين ما ساقه الطُّرطوشي. وانظر كذلك البيان ذاته وفيه أحلنا على **المُصنَّف** (ج 3، ص 149، ر 5113) ونبّهنا على شِدّة قرب نصّه من نصّ كـ. **الحوادث والبِدع**.

65 ـ (1) لا ذِكر لهذا الأثر في كـ. **أدب النّساء** لعبد الملك بن حبيب ولا ضِمن بعض فتاويه المنقولة عن **المِعيار** للونشريسي من ص 71 إلى 126 من الكِتاب. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) الكلمة ساقطة من د فقط.

(3) لم نقِف على هذا الأثر إلاّ في كـ. **الحوادث والبِدع** للطُّرطوشي وقد ساقه (ص 173، ف 120) بالمعنى ذاته وبلفظ مُغاير قليلاً، وأهمّ اختلاف هو: لِمَاءٍ كَانَ قَدْ تَوَضَّأَتْ بِهِ امْرَأَةٌ فَبَقِيَ فِيهِ مِنْ أَثَرِ الزَّعْفَرَانِ.

(4) الواقع أنّ الأحاديث وردت في المنع كما وردت في الترخيص؛ ففي **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 160، ع 2) إحالة على أحاديث فيها نهي عن وُضوء الرجُل بفضْل وُضوء المرأة: **السُّنن** للتِّرمذي (الطهارة) وللنَّسائي (المِياه) ولابن ماجه (الطهارة) و **المُسنَد** لابن حنبل. وفي المصدر ذاته إحالة على **السُّنن** لابن ماجه (الطهارة): بَابُ الرُّخْصَةِ بِفَضْلِ وُضُوءِ الْمَرْأَةِ، وإحالة على **السُّنن** للدارمي (الوُضوء) و **المُوطَّأ** لمالك (الطهارة): لاَ بَأْسَ بِفَضْلِ وُضُوءِ الْمَرْأَةِ. والمُلاحَظ أنّ الأصل قد خلا من شكل هذين الجُزأيْن.

66 ـ (1) في د فقط ورد ما بين العلامتيْن هكذا: ريحا وَلديها.

الْمَسْجِدِ؟» قَالَتْ: «نَعَمْ!» قَالَ: «وَلَهُ تَطَيَّبْتِ!» قَالَتْ: «نَعَمْ!» قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ لاِمْرَأَةٍ تَطَيَّبَتْ* لِهَذَا الْمَسْجِدِ صَلاَةً*[2] حَتَّى تَرْجِع فَتَغْتَسِلَ غُسْلَهَا مِنَ الْجَنَابَةِ!»[3]. ومعنى الإِعْصَارِ[4] غُبار ترفعه الرِّيح.

67 ـ فإذا لم يقبَل الله صلاتها وهي قد تطيَّبت لحُضور المساجد وأداء الفرائض فما ظنُّك بها[1] إذا تطيَّبت للرِّجالِ واستِماع الغِناء؟.

وقال النبيّ ﷺ: «أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الشَّهْوَةُ[2] الْخَفِيَّةُ وَالنَّغْمَةُ[3] الْمُلْهِيَةُ»[4].

68 ـ قال شيخنا ـ رضِي الله عنه! ـ: «أخبَرني ابن أبي زَهرَة[1] ببَغْداد

---

(2) في الأصل ورد ما بين العلامتيْن هكذا: تطيَبت صلاة. وفي م: صلاة تطيبت لهذا المسجد، والمُثبَت كما في د.

(3) انظر السُنن لأبي داود (ج 4، ص 79، ر 4174) في كتاب الترجُل ـ باب [ما جاء] في المرأة تتطيّب للخروج، حيث ورد الأثَر بإسناد يصِل إلى أبي هريرة وهو الذي يروي لقاءه مع المرأة بلفظ قريب جداً ممّا في نصّنا. وأهمّ الاختلافات: سَمِعْتُ حِبِّي أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: لاَ تُقْبَلُ صَلاَةٌ.

(4) د: 132 ظ.

67 ـ (1) في م فقط: بما.

(2) في الأصل: السُهوم، والمُثبَت كما في م و د.

(3) في الأصل: والنعمة، والمُثبَت كما في م و د.

(4) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من المراجع. وفي المُعجَم المُفهرَس (ج 3، ص 208، ع 2) إحالة على ابن حنبل: أَتَخَوَّفُ عَلَى أُمَّتِي الشِّرْكَ وَالشَّهْوَةَ الْخَفِيَّةَ؛ أَخَافُ عَلَيْكُمْ... مِنَ الشَّهْوَةِ وَالشِّرْكِ. والمُلاحَظ أنّ الأصل قد خلا من الشكل.

68 ـ (1) في م: ابن ابي بريدة، وفي د كما في الأصل. انظر التعليقات العامّة على الأعلام. م: 112 ظ.

أنّ أبا*حاتم القَزْويني*[2]أفتى بأنّ السّماع من المرأة مُباح. ثم أفتى أبو العبّاس القَصَبي[3] بأنّه[4] محظور. فاستدلّ أبو العبّاس على تحريمه بقِصّة[5] موسى في قوله - عليه السلام! -: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[6]. *لمّا سمِع كلامه ضجّ إلى ما وراء ذلك فقال: يا ربّ! أَرِني أَنْظُرْ إِلَيْكَ*[7]. فبلغ ذلك أبا حاتم فسلّم له».

69 - واحتجّ بعضهم على إباحة الغِناء بما رُوي عن عائشة - رضِي الله عنها! - *أَنَّهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ - رضِي الله عنه!*[1] - وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ[2] بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ[3] فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رضِي الله عنه! -: أَمِزْمَارُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ! فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيداً وَهَذَا عِيدُنَا»[4].

---

(2) ما بين العلامتيْن من د فقط، وقد ورد محلّه في الأصل: هريرة حَازم القزويني، وفي م: حاتم القروي. وفي كـ. **الإمتاع** لابن الدرّاج (ص 100) كما أثبتناه في متن النصّ. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) هكذا في الأصل وفي كـ. **الإمتاع** لابن الدرّاج (ص 100)؛ وفي م: القصى؛ أمّا في د فقد وردت غير واضحة. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(4) بانه: من م فقط.

(5) هكذا في الأصل، وفي د، وفي م: بقضية.

(6) قُرآن: جُزء من الآية 143 من سورة الأعراف (7).

(7) هنا إضافة انفردت بها م: لما سمع كلامه ضج الى ما وراء ذلك فقال: يا رب ارني انظر إليك.

69 - (1) ما بين العلامتيْن سقط من الأصل فقط.

(2) في الأصل: تفاولت، والإصلاح من م و د. وفي **الرّسالة القُشيريّة** (ص 337): تقاذفت. أمّا البقيّة فكما في نصّنا تقريباً.

(3) في **مُعجَم** البكْري (ج 1، ص 259 و 260): «موضع على ليلتيْن من المدينة. وفيه كانت الوقيعة [ص 260] واليوم المنسوب إليه بين الأوْس والخَزْرَج. وسوف يقدّمه الطُّرطوشي في ما يلي من النصّ (ف 76).

(4) انظر عن هذا الحديث **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 340، ع 2: . . . وَعِنْدِي =

70 ــ فالجواب عنه من وُجوه أحدها أن نُعرِّف أوّلاً حقيقة الغِناء ثم نُفسِّر[1] عليه الحديث. وذلك أنّ الغِناء في لغة العرب رفْع الصوْت؛ تقول العرب: غَنَّى[2] فُلانٌ، إذا رفَع صوته.

حكى [أبو سُليمان] الخطّابي[3] عن أبي عاصم[4] قال: «أخَذ بيدي ابن جُريْج[5] فوقَف بي على أشْعَب الطمّاع[6] فقال[7]: غَنِّ[8] ابن أخي[9] ما بلَغ من طمَعك! قال: بلَغ من طمعي أنّه لم تُزَفّ بالمدينة جارية إلاّ

= جارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ، وفيه الإحالة على صحيحي البُخاري (العيدين - المناقب ـ الجهاد) ومُسلِم (العيدين) وعلى سُنن ابن ماجه (النكاح) وعلى مُسند ابن حنبل. وقد ورد جُزء الحديث في **المُعجَم** مشكولاً جُزئيّاً. وفي **كشف الغِطاء** ساق ابن قيّم الجوْزيّة الحديث بالمعنى ذاته وبلفظ قريب. انظر ص 41 و 42 مع ب 98 ثم ص 73 مع ب 222.

70 ـ (1) في الأصل: فسَر، وفي م: تفسر، والمُثبَت كما في د.
(2) في النّسخ الثلاث: غنا.
(3) انظر التعليقات العامّة لتبرير الإضافة وللتعريف بالعَلَم. انظر في التعليقات العامّة وضِمن ترجمة الأعلام الأربعة الواردة في هذا الإسناد افتِراضاتنا عن الجمْع ـ زمنياً ـ بين أصحابها.
(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(5) في الأصل: بن، وقد ورد رسم الكلمة صحيحاً في م وفي د. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(6) في النّسخ الثّلاث: الطمع، وفي كـ. **الإمتاع** لابن الدرّاج السَّبْتي الذي ينقل عن الطُّرطوشي مع ذكر اسمه (ص 21): الطامع. وعن أشْعب الطمّاع، الشخصيّة الفَكِهة المعروفة في أواخر العصر الأُموي وأوائل العبّاسي، انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(7) الفعل من المصدر السابق فقط وقد سقط من النُّسخ الثلاث لكتاب الطُّرطوشي.
(8) المُثبت كما في م. وفي الأصل وفي د وفي كـ. **الإمتاع**: عن، وهو خطأ كما يبدو من سِياق النصّ وممّا يلي منه.
(9) في الأصل فقط: ابن ابى اخي.

كَسَحتُ[10] بابـي طمَعا أن تُهدَى[11] إلـيَّ! يعني بقوله: غَنِّ، أخبِرْه*مُجاهِراً غير مُساتِر*[12] بما في نفسك ومُصرِّحاً به!».

71 ــ *ثم اقترن به عُرْف الاستعمال فصار المفهوم من هذه اللفظة التلحين والتطريب. إذاً فلِلَفظة الغِناء مفهومان: لُغوي وعُرْفي*[1]. فيُحمَل[2] الخبر على اللُّغوي. فمعْنى: تُغَنِّيَانِ، ترفَعان أصواتهما بإنْشَاد الشِّعْر. ونحن لا نذُمّ إنْشاد[3] الشِّعْر ولا تحريمه لأنّه كلام.

وأعْدل قول وُصف به الشِّعْر[4] قَوْل الشافعي [ـ 204/819] فإنّه قال: «والشِّعْر كلام، حَسَنُه كحَسَنه وقَبيحُه كقَبيحه»[5].

72 ــ وإنّما يصير الشِّعر غِناء مذموماً إذا لُحِّن وصُنِع صُنعَة تُورِث الطرب وتُزعِج القلب، وهي الشهْوة الطبيعيّة.*وإنّما ذمّ أبو بكْر [الصِّدِّيـق] - رضِي الله عنه! - رفْع عَقيرتهما[1] لأنّهما تَزيدان[2] التلحين والتطريب والتشبُّه

(10) في الأصل: فتحت، والمُثبَت كما في النُّسخ الثلاث الأخرى.
(11) في الأصل: تهدا، والمُثبَت كما في النُّسخ الأخرى.
(12) ما بين العلامتيْن ورد في الأصل: جاهِر، وفي م: جاهدا، وفي د: جَاهراً، والمُثبت كما في كـ. الإمتاع. وهنا ينتهي ما نقله ابن الدرّاج عن الطُّرطوشي.

71 - (1) ما بين العلامتيْن منقول عن الطرطوشي في كـ. الإمتاع وبنفس المكان.
(2) د: 133 و.
(3) الكلمة ساقطة من م فقط.
(4) الكلمة ساقطة من الأصل فقط.
(5) أورد ابن قيّم الجوزيّة في كشف الغِطاء (ص 163) هذا القول باللفظ ذاته تقريباً: «إنّه كلام! فَحَسَنهُ حسَن وقبيحُه قبيح» واكتفى بِنسبته إلى أحد الأئمّة. وقد وُفِّق مُحقِّق النصّ، خَلَف، إلى تحديد مكانه من الأمّ للشافعي وذكر أن الكلام رُوي أيضاً مرفوعاً إلى النبـيّ ﷺ من حديث عائشة وأحال لهذا على مجمع الزوائد للهيْثمي.

72 - (1) الكلمة من م ومن د ومن كـ. الإمتاع (ص 85)، وفي الأصل ورد محلّها: الصوت منهما.
(2) تاء التأنيث من م فقط، وفي بقيّة النُّسخ: يزيدان.

بالأغاني المُلِذّة[3] وصوتُهما غير مُلِذّ[4] ولا مُطرِب. وليس كُلّ من رفَع صوْته بالغِناء لحّن وألذّ[5] وأطرَب. والمسموع المكروه إنّما هو المُلِذّ[6] المُطرِب! فافْهَمه[7]! ولم يُعقَل من هذا الحديث أنّ صوتهما كان مُلِذّاً مُطرِباً! وهذا هو سِرّ[8] المسألة فافهَمْه[9]!.

73 ـ والدليل على صِحّة هذا أنّ أبا بكْر [الصِّدِّيق] ـ رضِي الله عنه! ـ [ص 319] زجَرهما وأنكَر عليهما. ولولا أنّه كان يَعلَم من دِين النبـيّ ﷺ ذمّ الغِناء ما كان ليُعاتِب[1] بين يديْه أو[2] يقول: «أَمِزْمَارُ الشَّيْطَانِ[3] فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!»*[3].

وإنّما وجْه الحديث أنّ عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ كانت طِفلة لم تبلُغ وكانت صبايا الأنْصار وجواريهم[4] يجتمِعْن إليها ويلعَبْن ولا سِيّما في الأعْياد والفُصول.

74 ـ وهذا على نحو ما روى أبو داود [ـ 888/275] عن عائشة ـ رضِي الله عنها[1]! ـ أنّها قالت: «كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَرُبَّما دَخَلَ عَلَـيَّ

---

(3) الكلمات الثلاث السابقة وردت في كامل النُّسخ إلاّ في الأصل ففيه: والتشبيه بالنغمة المَادَةِ.
(4) هكذا في كامل النُّسخ إلاّ في الأصل ففيه: ماد.
(5) هكذا في م و د، وفي الأصل وفي كـ. الإمتاع وبنفس المكان: والد. وكثيراً ما يخلط النُّسّاخ المغاربة بين الدال والذال.
(6) هكذا في كامل النُّسخ إلاّ في الأصل ففيه: الماد.
(7) في كـ. الإمتاع وفي نفس المكان: فما فهمه.
(8) في الأصل فقط بياض في محلّ: سر. م: و 113 و.
(9) في كـ. الإمتاع وفي نفس المكان: ففهمه.

73 ـ (1) المُثبَت من الأصل، وفي د: لِلْعتابِ، وفي النُّسختيْن الأُخْريَيْن: ليفتات.
(2) ألف حرف العطف من الأصل فقط.
(3) الشيطان: ساقطة من الأصل ومن د. وفي د و م: امزمور، مع الشكل الجُزئي في د.
(3) ما بين العلامتيْن نقله عن الطُّرطوشي صاحب كـ. الإمْتاع (ص 85).
(4) في الأصل فقط: وجواريهن.

74 ـ (1) صيغة الترضّي من م فقط.

النَّبِـيُّ ﷺ وَعِنْدِي الْجَوَارِي. فَقَدِمَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكٍ .وَفِي سَهْوَتِي[2] سِتْرٌ[3]».
فَهَبَّتْ رِيحٌ فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السِّتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ، لُعَبٍ، فَقَالَ النَّبِـيُّ ﷺ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» فَقَالَتْ:«بَنَاتِي!». ورَأَى[4] بَيْنَهُنَّ فَرساً لَهُ جَنَاحَانِ*مِنْ رِقَاعٍ*[5] فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسَطَهُنَّ؟» قُلْتُ: «فَرَسٌ!» قَالَ: «وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ؟» قُلْتُ: «جَنَاحَانِ!» قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ!» قَالَتْ[6]: «أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلاً لَهَا أَجْنِحَةٌ؟». فَضَحِكَ النَّبِـيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ»[7].
قالت: «وَلَمَّا قَدِمْنَا نَزَلْنَا فِي بَنِي الْخَزْرَجِ. فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَلْعَبُ[8] عَلَى أُرْجُوحَةٍ بَيْنَ عِذْقَيْنِ فَجَاءَتْنِي[9] أُمِّي فَأَنْزَلَتْنِي وَلِي جُمَيْمَةٌ[10]»[11].

---

(2) المُثبَت من الأصل ومن م، وفي د: وَجْهي. وفي سُنن أبـي داود (ج 4، ص 283، ر 4932) في باب في اللعب بالبنات من كتاب الأدب: وفي سَهْوَتِهَا؛ والمُراد بالكلمة ما يُشبه الرفّ والطاق يُوضَع فيه ما يُحفَظ من الأشياء.

(3) في الأصل: سترة، والمُثبت كما في م وفي د وفي سُنن أبـي داود.

(4) في الأصل: وارا. وبعد الفعل لم يُحسن الناسخ وضع النُّقط المناسبة على: بينهنّ. والمُثبَت كما في م وفي د.

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل فقط.

(6) في الأصل، قال، والمُثبت كما في م وفي د.

(7) انظر البيان 2 من هذه الفقرة حيث أحلنا على سُنن أبـي داود. ومن المُفيد أن نُنبّه إلى أنّ الحديث ورد بإسناد يصِل إلى أبـي سلَمة بن عبد الرحمان عن عائشة وإلى أنّ بدايته هي: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّه ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكٍ أَوْ خَيْبَرَ» وإلى أنّ الاختِلافات بين النصّ المُثبَت هُنا وبين نصّ السُّنن ضئيلة وعديمة الأهمّيّة من نوع ما ذُكِر في البيانيْن 2 و 3 من هذه الفقرة.

(8) في م و د فقط خلا الفعل من لام التوكيد.

(9) د 133 ظ.

(10) في لِسان العرب (مادّة: جمم) الجُمّة هي مُجتمَع شَعَر الرأس، والجُمَيْمَة هو التصغير منها. وقد ساق ابن منظور حديث عائشة حين بنى بها النبـيّ ﷺ وهو: «قَالَتْ: وَقَدْ وَفَتْ لِي جُمَيْمَةٌ» بمعنى كثُرت.

(11) ورد الأثر في سُنن أبـي داود (ج 4، ص 285، ر 4937) في باب في =

75 ــ ثم اللُّعَب الّتي كانت تلعَب بها عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ لم تكُن لها أوجُه مُقدَّرة على مَحاسن الحيوان لأنّ النبـيّ ﷺ لعَن المُصَوِّرين. وإنّما وجهُه أنّها تربِط خَشَبة على خَشَبة على هيْئة الصليب ثم تكْسوه الخِرَق.

وكذلك إنْشاد الشِّعْر بحضْرته إنّما كان بغير تلْحين.

76 ــ وأيضاً فقد روى البُخاري [ـ 256/869] ـ رضِي الله عنه! ـ هذا الحديث عن عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ قالت في آخِره: «وَلَيْسَتَا بِمُغَنِّيَتَيْنِ!»[1]. فنفَت الغِناء عنهما. وبُعاث[2] يوم مشهور في أيّام العرب كانت فيه مَقتَلة عظيمة للأوْس على الخَزْرَج وبقِيت الحرب قائمة مائة وعشرين[3] سنة إلى الإسْلام، على ما ذكَره محمد بن إسْحاق بن يَسار[4] وغيره. فكان[5] الشِّعْر

= الأُرْجوحة من كتاب الأدب بإسناد يصِل إلى يحيـى بن عبد الرحمان بن حاطب الذي يسوق الأثر بلفظ عائشة. وبين نصّ الطُّرطوشي ونصّ أبـي داود اختِلافات لا أهمِّيَة لها من قبيل: فقدِمنا المدينة فنزَلنا في بني الحارث بن الخزرج ـ إنّي لعلى أُرجوحة.

76 ـ (1) سبق أن خرَّجنا الحديث في البيان 4 من الفقرة 69 بالإحالة على المُعجَم المُفهرَس الذي يُحيل بدوره على أربعة كُتُب للحديث، منها صحيح البُخاري. ولمّا كان الطُّرطوشي قد ذكَر البُخاري لجُزءيْن من الحديث فقط فمن المفيد أن نُدقِّق الإحالة عليه لنُبيِّن أنّنا لم نقِف على الأوّل منهما وذلك في الطبعة التي اعتمدناها على الأقلّ والتي نُقدِّمها في قائمة المراجع والمصادر. ففي الجُزء 2، ص 20، باب الحِراب والدرَق يوم العيد، من الصحيح، أورد البُخاري هذا الحديث بإسناد يصِل إلى عُروة عن عائشة قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ. ودَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِـيِّ ﷺ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ـ عليه السلام ـ فَقَال: دَعْهُمَا! فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا». والإختلاف ـ كما يُلاَحِظ ـ يمَسّ اللفظ أكثر ممّا يمَسّ المعنى.

(2) انظر البيان 3 من الفقرة 69 أعلاه.

(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(5) في م فقط: وكان.

في وصْف الشجاعة والحروب، وفي إنْشاده حَثّ على جهاد الكُفّار ومعونة للدِّين، سِيَّما إذا كان المُنْشِد حسن الصوت. قالت عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ: «فَغَمَزْتُ الْجَارِيَتَيْنِ فَخَرَجَتَا»[6].

77 ــ وجواب آخَر وهو أنّ النبـيّ ﷺ علّل إباحة ذلك بكوْنه[1] في العيد. فلو صحّ ما قالوا ما اختَصّت[2] الإباحة بيوم العيد! فإنّه قال: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ! فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيداً[3] وَهَذَا عِيدُنَا»[4]. تقديره: دعْهما تُغنِّيان[5] لكوْنهما في يوم عيد! وهذا ما قاله أحد.

78 ــ ويُحتمَل أن يكون نهْيُ[1] النبـيّ ﷺ مَعْذرة[2] إلى أبـي بكْر لِتغليظه على الصبايا وزجْرهنّ، والنبـيّ ﷺ*كان رفيقاً*[3]. فكأنّه قال: دعْهُنّ اليوم يلعَبْن ويتناشَدْن الأشْعار فإنّه[4] يوم عيد وسرور!.

والدليل على هذا أنّه ما نُقِل عنها بعد بُلوغها*إلاّ ذمُّ الغِناء*[5] والمَعازف، كما[6] بيّنّا.

---

(6) م: و 113 و.

77 ـ (1) في م فقط: لكونه.

(2) في الأصل وفي د: لاختصت، مع الشكل الجُزئي في د، والمُثبت من م.

(3) في الأصل فقط: عيد.

(4) انظر النصّ أعلاه في الفقرة 69 والبيان 2 حيث خرّجنا الحديث بالإحالة على المُعجَم المُفهرَس.

(5) في الأصل وفي د ورد الفعل بصيغة المُذكَّر، والإصلاح من م.

78 ـ (1) في الأصل: ما نهى، وفي م: نهى، والمُثبَت من د.

(2) في الأصل: معربًا، وفي م: معتذرا، والمُثبَت من د.

(3) ما بين العلامتيْن من م، وفي الأصل وبدلَه: رفيقا، وفي د: رفيق.

(4) في م و د فقط وردت اللام محلّ الفاء.

(5) ما بين العلامتيْن من م ومن د فقط، وفي الأصل ومحلّه بياض.

(6) في م وفي د: على، والمُثبَت من الأصل.

وقد كان ابن أخيها القاسم بن محمد[7] وهو أحد فُقهاء المدينة السبْعة يذُمّ الغِناء وقد أخَذ العِلم عنها وتأدّب بها.

79 ــ فإن قيل: قد أنشد كعْب بن زُهيْر[1] بحضرة النبيّ ﷺ [ص 320] [من البسيط]:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ   مُتَيَّمٌ عِنْدَهَا[2] لَمْ يُفْدَ[3] مَكْبُولُ

وَسمِع رسول الله ﷺ شِعْرَ أُمّية بن أبي الصَّلْت بن الشريد [1] بيتاً بيتاً حتّى بلَغ مائة بيت.

ورُوي أنّ رجُلاً أنشد بين يدَي النبيّ ﷺ [من بحر المُقتضَب]:

أَقْبَلَتْ فَلاَحَ لَهَا   عَارِضَانِ[4] كَالسَّبَجِ[5]
أَدْبَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا   وَالْفُؤَادُ فِي لَهَجِ[6]:
هَلْ عَلَيَّ - وَيْحَكُمَا! -   إنْ عَشِقْتُ مِنْ حَرَجِ!

فقال النبيّ ﷺ: «لاَ!»[7].

---

(7) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

79 - (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) هكذا في النُّسخ الثلاث، والمشهور: إثْرَها.

(3) في الأصل: يَعُد، والمُثبَت كما في م وفي د.

(4) العَارِضُ هو صفحة الخدّ، كما في القواميس.

(5) الشَبَجُ هو الخَرَز الأسود، أي الحَبّ المثقوب من الزُّجاج ونحوه. وفي لِسان العرب (مادّة: سبج) الكلمة من الدخيل المُعرَّب.

(6) هكذا في النُّسخ الثلاث، وفي كشف الغِطاء (ص 206): وَهَج.

(7) في المصدر المذكور بالمكان المذكور، يرى ابن قيّم الجوزيّة أنّ الأبيات من رواية ابن طاهر المَقدِسي وأنّ النبيّ ﷺ أجاب: «لاَ! إنْ شَاءَ اللَّهُ!» ولكنّه حديث مكذوب موضوع على النبيّ، وإن ذكره أبو القاسم القُشيْري في رِسالته. انظر هذه، ص 338.

80 ـ فالجواب أنّا لا[1] نُنكِـر إنْشاد الشِّعْر وإنّما نُنكِر إذا لُحِّن وصُنِع صَنْعَة تُورِث الطرَب وتُزعِج القلْب. وهذا لا يُمكِن نقلُه عن النبـيّ ﷺ. وأمّا القول في الشِّعْر فقد قال النبـيّ ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِىءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً حَتَّى يَرِيَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِـىءَ شِعْراً!» رواه أبو داود [ـ 275/888] والبُخاري [ـ 256/869] وغيرهما[2].

قال أبو عُبيْد[3]: «الأَرْيُ داء[4] يُفسِد[5] البطْن».

81 ـ وإذا نظَر العاقل اللبيب في ما تُوجِبه المُروءة[1] والصِّيانة وجَد الشِّعْرَ أكْثَره كذِباً حتّى قال بعض من ذمّ الشِّعْر: «يكفيك منه أنّ أطْيَبه أكْذَبُه!». وقد ذمّه الله تعالى! ـ في كِتابه ووصَف أهْله بالكذِب فقال:

---

80 ـ (1) في الأصل: الا، والمُثْبَت من م ومن د.

(2) انظر البيان 4 من الفقرة 41 من هذا النصّ حيث اكتفينا لتخريج الحديث بالإحالة على سُنن أبـي داود ومُسنَد ابن حنبل وفضّلنا أن نُحيل على المُعجَم المُفهرَس لبقيّة المصادر، أي صحيح البُخاري وكذلك مسلم و السُّنن لكُلّ من ابن ماجه والتِّرمذي والدارمي. وقد سبق لنا أن لاحظنا أنّ هذا الحديث ورد في سُنن أبـي داود بإسناد يصل إلى أبـي هُريرة كما في نصّ الطُّرطوشي وبذات اللفظ. أمّا في الفقرة 80 من هذا النصّ فاللفظ هو قريب جِدّاً من لفظ البُخـاري (ج 8، ص 45 ـ كتاب الأدب، باب ما يُكرَه أن يكون الغالبَ على الإنسان الشِّعرُ حتّى يصُدّه عن ذكر الله والعلم والقُرآن) وإن كان الطُّرطوشي يُحيل تعْيِينا على أبـي داود والبُخاري. والفرق هكذا بين الصحيح وبين نصّنا: رجل، بدل: أحدكم، له: ساقطة.

(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(4) في م: ذا، وفي د: ما، وفي الأصل كما أثبتناها وقد وردت مشكولة بأكملها على غير عادة الناسخ.

(5) في د: يعبد، وفي الأصل وفي م كما أثبتناها. وفي لِسان العرب (مادة: أري) حديث عن الأرْي وهو ما لزِق بأسفل القِدْر من الاحتِراق وكذلك بجوانبها، وهو أيضاً ما يلطَخ الصدر من حِقد وغيْظ ووغْر.

81 ـ (1) في الأصل وفي م: المُروة، والمُثبَت كما في د.

﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ. * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ. وَأَنَّهُمْ يَقُولُون * مَا لاَ يَفْعَلُونَ﴾[2]. فجمَع الله ـ تعالى! ـ أوْصاف[3] تاليه[4] وسامعيه ومُتّبِعيه ونزّه المُؤمِنين والصالِحين والذاكِرين[5] من استِماعه[6] واتّباع أهله في آخِر الآية.

82 ـ وأمّا[1] شِعْر كعْب بن زُهير[2] فإنّ النبـيّ ﷺ كان قد*هدَر دمَه*[3] فهام على وجْهه هارباً وانقطَع عن أهله. ثمّ جاء إلى النبـيّ ﷺ مُسلِماً[4] مُعتذِراً إليه فوصَف شوْقه إلى أهله فقال: «بَانَتْ سُعادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ». فما شبَّب[5] بامرأة مُحرَّمة عليه وإنّما ذكر شوْقه إلى أزواجه وجواريه[6]. وقال فيه[7] [من بحر البسيط]:

نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي ... وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ
لاَ تَأْخُذَنِّي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ ... أُذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ

---

(2) قُرآن: الآيات 224 إلى 226 من سورة الشُّعراء (26). وما بين العلامتيْن من الأصل ومن د وقد ورد محلَّه في م: الى قوله.
(3) الكلمة من م ومن د فقط، وفي الأصل بياض محلَّها.
(4) الكلمة من الأصل فقط، وقد جاء محلَّها في م: قائليه، وفي د: قايله.
(5) م: 114 و.
(6) في الأصل: سماعِه، والمُثبَت من م ومن د.

82 ـ (1) في م وفي د: فاما، والمُثبَت كما في الأصل.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(3) ما بين العلامتيْن من م ومن د، مع الشكل الجُزئي في د؛ وفي الأصل ومحلّه: بدر في ذمّه.
(4) الكلمة ساقطة من د فقط.
(5) في الأصل: تشبَّبَ، وفي م: شبه، وفي د كما أثبتناه مع إضافة التشديد.
(6) في الأصل: وَاخوالِه، وفي م: واخواته، والمُثبَت كما في د، وهو ما سيُؤكّده الطُّرطوشي في آخِر الفقرة 84.
(7) د: 134 ظ.

إِنَّ الـرَّسُـولَ لَنُـورٌ يُسْتَضَـاءُ[8] بِـهِ   مُهَنَّـدٌ[9] مِـنْ سُيُـوفِ اللَّـهِ مَسْلُـولُ

83 ـ وأمّا استماعه شِعْر أُميّة بن الصَّلْت[1] فلأنّه تمجيد لله ـ تعالـى! ـ وثناء عليه ومواعظ[2] وعِبَر وهو قوله [من بحر الخفيف]:

كُـلُّ عَيْـشٍ[3] وَإِنْ تَطَـاوَلَ دَهْـراً   صَائِرٌ أَمْرُهُ[4] إِلَى أَنْ يَزُولاَ [ص 321]
لَيْتَنِـي كُنْـتُ قَبْـلَ مَـا قَـدْ بَـدَا لِـي   فِي رُؤُوسِ[5] الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولاَ[6]!

فقال النبـيّ ﷺ[7]: «كَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ!»[8].

84 ـ وأمّا قوله: «أَقْبَلَتْ فَلاَحَ لَهَا[1]». فشِعْر لا يُعرَف في مُصنَّف[2] من مُصنَّفات المُسلمين والعُهْدة على من روى ذلك. وقد قال النبـيّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَـيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ!»[3]. وكُلّ ما استشْهَدنا به من

---

(8) في الأصل فقط: يستظاءُ.
(9) في د فقط: وصارم، بدَل الكلمة المُثبَتة.
83 ـ (1) أبـي: ساقطة من الأصل فقط. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(2) في م فقط: مواعيظ. وسيقع الناسخ في ما يلي في الخطإ ذاته.
(3) في د فقط: عُمْرٍ.
(4) في الأصل فقط: لأمره، والمُثبَت هو الذي يستقيم به الوزن والمعنى.
(5) في الأصل: روس، والمُثبَت كما في م وفي د مع إضافة الشكل التامّ.
(6) مفرد الكلمة: وَعْلٌ، وهو تيْس الجبل له قرْنان قويّان مُنحنيان كسيفيْن أحْدبيْن.
(7) وسلم: ساقطة من الأصل.
(8) انظر **المُعجَم المُفهرَس** (ج 2، ص 516، ع 2) حيث ورد الحديث باللفظ ذاته مع الإحالة على **الصحيح** لكُلّ من البُخاري (الأدب) ومُسلم (الشعر) و **السُّنن** لابن ماجه (الأدب) و **المُسنَد** لابن حنبل.
84 ـ (1) لها: ساقطة من الأصل.
(2) في د فقط: ديوان، بدل الكلمة المُثبَتة.
(3) في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 549، ع 2): [لاَ تَكْذِبُوا عَلَـيَّ] [فَإِنَّهُ] مَنْ كَذَبَ عَلَـيَّ [مُتَعَمِّداً] فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ، مَضْجَعاً مِنْ، فِي النَّارِ، جَهَنَّمَ، فَلْيَلِجْ فِي =

الأحاديث فقد أحَلناه[4] على الأُصول الثابتة.

وإنّما أراد هذا الرجُل زوجته وجاريته وما يَحِلّ له لأنّ النبـيّ ﷺ لا يُقِرّ على ذكر الرَّفَث[5].

85 ــ فإن قيل: أليس قد قال النبـيّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلاً وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْماً وَإِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالاً[1]»[2].

فالجواب أنّ صَعْصَعَة بن صُوحان[3] وهو من أصْحاب النبـيّ ﷺ فسَّر هذا الحديث فقال: «قَوْلُهُ: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْراً، هُوَ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْحَقُّ

= النَّارِ، فَإِنَّ لَهُ بَيْتاً فِي النَّارِ، مع الإحالة على كُلّ من صحيح البُخاري (العلم - الجنائز - الأنبياء - الأدب) ومُسلم (الزُّهد) وعلى السُّنن لكُلّ من أبـي داود (العِلم) والتِّرمذي (الفِتَن - العِلم - التفسير - المناقب) وابن ماجه (المُقدِّمة) والدارمي (المُقدِّمة) وعلى مُسنَد ابن حنبل. والمُلاحَظ أن الشكْل في المُعجَم اقتصر على وضع التشديد.

(4) في الأصل: احلنا، والضمير المُتَّصِل من م ومن د.

(5) المقصود به فحُش القوْل. وعن هذا الشِّعر، انظر النصّ أعلاه في البيان 7 من الفقرة 79 حيث أحلنا على كشف الغِطاء، ولا يكتفي ابن قيِّم الجوزيّة بإبداء حكمه حتّى يدعّمه برأي ابن تيميّة، شيْخه.

85 - (1) في الأصل: عِيًا، يليه بياض صغير، وفي د الكلمة ذاتها؛ والمُثبَت كما في م.

(2) ويُدعِّم ما أثبتناه ما أخرجه أبو داود في السُّنن (ج 4، ص 303، ر 5012، باب ما جاء في الشعر من كتاب الأدب) بإسناد يصِل إلى صخْر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جدّه عن النبـيّ ﷺ وباللفظ ذاته تقريباً: سِحْراً. وانظر المُعْجَم المُفهرَس (ج 1، ص 259، ع 1): إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْراً، مع الإحالة على الصحيح لكُلّ من البُخاري (النكاح - الطِبّ) ومُسلِم (الجُمُعَة) وعلى السُّنن لكُلّ من أبـي داود (الأدب) والتِّرمذي (البِرّ) والدارمي (الصلاة) وعلى المُوطَّأ لمالك (كلام) وعلى مُسنَد ابن حنبل.

(3) في د: سعد بن سرحان، حسبَما تسمَح به حالة النصّ من الوُضوح. وما أثبتناه من الأصل ومن م يُدعِّمه ما أورده ابن عبد البرّ في الاستيعاب. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

وَهُوَ أَلْحَنُ[4] بِحُجَّتِهِ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ فَيَسْحَرُ الْقَوْمَ بِبَيَانِهِ فَيَذْهَبُ بَالْحَقِّ[5]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِنَّ[6] مِنَ الشِّعْرِ حُكْماً، فَفِي هَذِهِ الْمَوَاعِظِ[7] وَالأَمْثَالِ الَّتِي يَتَّعِظُ بِهَا النَّاسُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلاً، فَيَتَكَلَّفُ الْعَالِمُ إِلَى عِلْمِهِ مَا لاَ يَعْلَمُ فَيُجَهِّلُهُ[8] ذَلِكَ! وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالاً[2]، فَعَرْضُكَ[3] حَدِيثَكَ وَكَلاَمَكَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ[10] شَأْنِهِ وَلاَ يُرِيدُهُ».

فصل

[في ردّ دعوى الصُّوفيّة السماعَ في الله وبالله]

86 ـ وقد قال بعضهم: «نحن لا نسمَع الغِناء بالطبْع الذي يشترِك فيه الخاصّ والعامّ وإنّما نسمَع بِحقّ[1] فنسمَع بالله*وفي الله*[2]ولا نتّصِف بهذه الأحوال التي هي مَمزوجة بخُطوب[3] البَشَريّة».

قُلنا: إن زعَمتَ أنّك فارقتَ طبْع البَشَر وصِرتَ مَطبوعاً على العقْل

---

(4) في د: السحر، وما اثبتناه هو من الأصل ومن م وكما في سُنن أبـي داود الذي ينقُل قول الصحابـي في المكان المذكور.

(5) في الأصل: الحق، والمُثبَت كما في م وفي د وفي السُّنن المذكورة.

(6) سقط واو العطف من م ومن د ومن السُّنن.

(7) انظر البيان 2 من الفقرة 83 من النصّ أعلاه.

(8) الهاء ساقطة من د، والمُثبَت هو كما في الأصل وفي م وفي السُّنن؛ والمُلاحَظ أنّ الحركات من وضْعنا.

(9) في م: فغرضك، والمُثبَت كما في الأصل وفي د وفي السُّنن.

(10) من: ساقطة من الأصل فقط.

86 ـ (1) في د: الحق، والمُثبَت كما في الأصل وفي م.

(2) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وفي د: ولله.

(3) في الأصل وفي م: بحظوظ، والمُثبَت كما في د.

والبَصيرة بمنزلة[4] الملائكة فقد كذَبتَ على طبْعكَ وكذَبتَ على الله ـ تعالى![5] ـ *في تركيبكَ*[6] وما وصَفكَ به من حُبّ الشهَوات!.

وقد قال عُمر بن الخطّاب ـ رضِي الله عنه! ـ: «مَنْ فَارَقَ نَبِيَّهُ[7] وَادَّعى الْعِصْمَةَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنَّهُ مُفْتَرٍ كَذَّابٌ!»[8].

87 ـ وكان يجِب ألاّ[1] تكون مُجاهِداً لنفْسكَ ولا مُخالِفاً لهَواك فلا[2] يكون لكَ ثواب على ترْك اللذّات والشهوات! وكان يجِب أن تكون *أنتَ وأصْحابك*[3] تُسبِّحون[4] الليل والنهار، لا تفْتُرون[5] وتستغفِرون لِمن في الأرْض! ثُمّ كان يجِب أن *تستبيح*[6] سَماع العُود والطُّنْبور وسائر الملاهي بهذا الطبْع الّذي[7] لا يُشارِكك فيه أحد من الناس! وفي استِباحة ذلك خَرْق الإجْماع!.

---

(4) في د فقط: بمعنى، بدل المُثبَت.
(5) الصيغة من د فقط.
(6) ما بين العلامتيْن من د، وفي م: في تزكيتك، وفي الأصل: في تركبك.
(7) هكذا في الأصل، وفي م: الفيئة (؟) وفي د: الفتنة.
(8) لم نقِف على هذا الأثَر في ما بين أيدينا من كُتب الحديث والسِّيَر.

87 ـ (1) في م: ان، وفي د: ان لا.
(2) في الأصل وفي م: ولا، والمُثبَت كما في د.
(3) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وقد ورد محلَّه في د: من الذين.
(4) في م: يسبحون، وفي د: يستجبُّون.
(5) في م و د: يفترون.
(6) في الأصل بياض محلَّ ما بين العلامتيْن، وفي د: تسبيح، والمُثبت كما في م.
(7) الاسم الموصول ساقط من د فقط.

فــصــل

[في إجماع الفُقهاء على ردّ سماع الغِناء]

88 ــ فإن قيل: أليس قد رُوي عن جماعة من الصالحين أنّهم سمِعوه؟ قُلنا: ما بلَغنا أنّ أحداً من السلَف الصالح فعَله! وهذه مُصنَّفات أئمّة الدِّين وأعلامُ المُسلمين مثل مُصنَّف مالك بن أنَس [ـ 179/795] ـ رضي الله عنه! ـ وصحيح البُخاري [ـ 256/869] ومُسلم [ـ 261/874] وسُنن أبـي داود [ـ 275/888] وكتاب النَّسائي [ـ 303/915][1] ـ رضِي الله عنهم! ـ إلى غيْرها خالية من دعواكم[2]. وهذه[3] تصانيف فُقهاء المُسلمين الّذين تدور عليهم الفُتْيا قديماً وحديثاً [ص 322] وفي[4] شرق البِلاد وغرْبها. فقد صنّف المُسلِمون على مذْهب مالك تصانيف[5] لا تُحصى. وكذلك مُصنَّفات عُلماء المُسلِمين على مذْهب أبـي حنيفة [ـ 150/767] والشافعي [ـ 204/819] وأحمد بن حنْبل [ـ 241/855] وغيرهم من فُقهاء المُسلِمين، كُلُّها مشْحونة بالردّ[6] على الغِناء وتفسيق أهله.

89 ــ فإن كان فعَله أحد من المُتأخِّرين فقد أخطأ. ولا يلزمَ الاقتِداء بقوله وترك[1] الاقتِداء[2] بالأئمّة[3] الراشدين! ومن ها هُنا زلّ من لا بصيرةَ له.

---

88 ـ (1) في الأصل: النسَاى، وفي م وفي د كُتبت الهمزة على السطر.

(2) في م فقط: دعواهم.

(3) في د فقط: هذا و، بدل اسم الإشارة المُثبَت.

(4) واو العطف من الأصل فقط.

(5) في الأصل: تصانيفا، وفي م وفي د كما أُثبِت.

(6) في الأصل بياض قدر كلمتيْن، وقد ورد محلَّه في د ما أثبتناه، وفي م ما يمكن أن يُقرَأ: بالدو.

89 ـ (1) في د فقط: ويترك.

(2) في د فقط: بقول ـ د: 135 ظ.

(3) في د فقط: الأيمة.

ونحتجّ[4] عليهم بالصحابة والتابعين وعُلماء المُسلمين ويحتجّون بالمُتأخّرين[5] سِيَّما[6] وكُلّ[7] من يرى هذا الرأي الفاسد[8] خِلْو من الفِقْه عاطل من العِلم، لا يعرِف مآخذ الأحْكام ولا يفصِل*الحلال من الحرام*[9]ولا يدرس[10] العِلم ولا يصحَب أهله ولا يقْرَأ[11] مُصنّفاته ودواوينه.

90 ــ وقد قال النبيّ ﷺ: *«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»[1].

وقال ﷺ: *«مَا[2] اسْتَرْذَلَ[3] اللَّهُ عَبْداً إلاَّ حَظَرَ عَلَيْهِ[4] الْعِلْمِ وَالْعَمَلَ[5]»[6].

فمن هجَر أهل الفِقْه والحِكْمة وانقضَى[7] عُمُره في مُخالطة أهل اللهْو[8]

---

(4) واو العطف ساقطة من م ومن د.

(5) م: 115 و.

(6) الكلمة مسبوقة بـ: لا، في د فقط.

(7) واو العطف ساقطة من د.

(8) الصّفة ساقطة من د.

(9) ما بين العلامتيْن من م ومن د، وفي الأصل: بين الحلال والحرام.

(10) في م فقط: ولا يدرى من.

(11) المُثبَت من م ومن د، وفي الأصل: يرى.

90 ـ (1) في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 190، ع 2): مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ ـ عزّ وجلّ! ـ بِعَبْدٍ خَيْراً فَقَّهَهُ، يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، مع الإحالة على كلّ من صحيح البُخاري (العِلم ـ الخُمُس ـ الإعتِصام) ومُسلِم (الإمارة ـ الزكاة) وعلى السُّنن لكُلّ من التّرمذي (العِلم) وابن ماجه (المُقدِّمة) والدارمي (المُقدِّمة ـ الرِّقَاق) وعلى **المُوطّأ** (القَدَر) وعلى **مُسنَد** ابن حنبل. والمُلاحَظ أنّ **المُعجَم** خلا من الحركات خُلُوّاً يكاد يكون تامّاً.

(2) ما بين العلامتيْن من م ومن د فقط.

(3) في الأصل: ما استنزل، وفي م: ما استدرك، والمُثبَت من د.

(4) في الأصل: عنه، والمُثبت من م ومن د.

(5) والعمل: من د فقط.

(6) لم نقِف عليه في ما بين أيدينا من كُتب الحديث.

(6) في الأصل وفي د: وانقضا، وكذلك في م مع إضافة الهمزة.

(7) في الأصل وفي د: وانقضا، وكذلك في م مع إضافة الهمزة.

(8) في الأصل: اللغو، والمُثبَت من م ومن د.

والبَطالة كيف يُؤمَن على هذه المسألة وغيرها؟ ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلاَ أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[9].

91 ــ فيأمَن رِضَى[1] لدِينه ودُنياه وتوثُّقـ[ـاً][2] لآخِرته ومثْواه باختِيار مالك بن أنَس [ـ 179/795] إن كُنتَ على مذْهبه، أو[3] باخْتِيار أبـي حنيفة [ـ 150/767] والشافعي [ـ 204/819] وأحمد بن حنْبل [ـ 241/855] إن كُنتَ ترى رأيهم. كيف هجَرتَ اختِيارهم في هذه المسألة وجعَلتَ إمامكَ فيها[4] شهواتكَ وبُلوغ أوْطارِكَ ولذّاتكَ؟ ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[5].

فصل

[في الإحتِجاج بردّ شُيوخ الصُّوفيّة على من أباح السماع]

92 ــ وقد روى[1] أبو سعيد الخَرّاز[2] وكان من شُيوخ الصُّوفيّة قال: «رأيتُ في المَنام أنّ الحقّ أوقَفني بين يديْه فقال: يا أحمَد! *حمَلتَ وصْفي*[3] على لَيْلى وسعْدى. لولا أنّي نظرت إليكَ في مَقام، أردتَني به خالصاً، لعذَّبتك!».

---

(9) قُرآن: جُزء من الآية 43 من سورة الأعراف (7). وفي الأصل فقط كتب الناسخ على الطريقة العتيقة: هدنا، بدون تنقيط الياء.

91 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: رضا.

(2) في الأصل وفي د: وتوثّق، وفي م وردت الكلمة خالية من الشَّدة ومن نُقَط القاف.

(3) ألف حرف العطف من م فقط.

(4) فيها: من م ومن د، وفي الأصل بياض محلّها.

(5) قُرآن: جُزء من الآية 227 من سورة الشُّعراء (26).

92 ـ (1) في م فقط: عن ابي.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

قال: «فأقامني[4] من وراء حِجاب الخوْف فَأُرعِدتُ وفُزِعتُ ما شاء الله. ثُمّ أقامني من وراء حِجاب الرِّضى[5] فقُلت: يا سيّدي! لم أجِد من يحمِلني غيْرَكَ فطرَحتُ نَفْسي عليكَ! فقال: صدَقتَ! مِن أيْن تجِد من يحمِلكَ غيْري وأمْري إلى الجَنّة؟».

93 ـ وقال الجُنَيْد[1]: «رأيتُ إبْليس في النوم فقُلتُ: هل تظْفَر من أصحابنا بشيْء أو[2] تنال منهم نصيباً؟ فقال: إنّه لَيَعْسُر علـيَّ من شأنهم ويعْظُم علـيَّ أن أُصيب[3] منهم شيئاً إلاّ في وقتيْن، وقتِ السَّماع وعند النظر، فإنّي أنال منهم فيه[4] وأدخُل عليهم به».

وسُئل أبو علـيّ الرُّوذَباري[5] عن السَّماع وكان من شُيوخ الصوفيّة فقال[6]: «ليْتنا تخلَّصْنا[7] منه رأساً برأس!».

94 ـ وقال الجُنيْد[1]: «إذا رأيتَ المُريد يُحِبّ السَّماع فاعْلَمْ أنّ فيه بقيّةً من البَطالة»[2].

---

(4) في د فقط سبق واو العطف الفعل، بدل الفاء.

(5) انظر البيان 1 من الفقرة السابقة.

93 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) ألف حرف العطف من م فقط.

(3) د: 136 و.

(4) فيه: من م فقط.

(5) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(6) فاء العطف من د ومن م.

(7) في د فقط: نتخلص. والمُثبَت كما في كشف الغِطاء (ص 294) بِنسبته إلى أبـي علي الرُّوذْبارِي.

94 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) ورد القول باللفظ ذاته في الرِّسالة القُشيريّة (ص 344).

وقال أبو عُثمان المَغربي[1]: «من ادّعى السَّماع ولم يسمَع صوت الطيْر[3] [ص 323] وصَرير الباب *وصَفير الرِّياح*[4] فهو *مُفْترٍ مُدّعٍ*[5].

95 ــ وسُئل إبراهيم المارِسْتاني[1] عن الحركة عند[2] السَّماع فقال: «بلَغني* أنّ موسى ـ عليه السلام !*[3] ـ قَصّ في بني إسْرائيل فمزَّق واحد منهم قميصه فأوحى الله ـ تعالى! ـ إليه: *«قُل له*[3]: مَزِّقْ لي قلْبك ولا تُمزِّقْ لي[4] ثِيابَك!».

96 ــ وقال أبو الحارث الأوْلاسي[1] وكان من الصُّوفيّة: «رأيتُ إبْليس في المَنام على بعض سُطوح أوْلاس[2]، على يمينِه جماعةٌ وعلى يساره جماعةٌ وعليه[3] ثِياب نِظاف[4] فقال لطائفة منهم: قولوا! فقالوا وغنَّوْا. *فاستفَزّني طيبُه*[5] حتّى

---

(3) في الأصل فقط: الطيور. وفي كشف الغِطاء (ص 278): الطنبور، بدل: الطيْر. وقد أورد هنا ابن قيِّم الجوزيّة قول أبي عثمان المغربي بلفظ نصّ الطُّرطوشي في ما عدا ذلك. وفي الكواكب الدُّرّيّة (ج 1، ص 565) القول ذاته مع قليل من الإختِلاف: يستمع من ـ الطيور ـ تصفير.

(4) ما بين العلامتيْن من الأصل فقط، وفي م وردت الكلمة الأُولى هكذا: وصرير، وفي د: وصَفيق الريح.

(5) ما بين العلامتيْنن من م ومن د، وفي الأصل وردت الكلمتان على ترتيب مُختلِف.

95 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) م: 115 ظ.

(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(4) لي: ساقطة من م ومن د.

96 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفي د وردت النِّسبة بالصاد.

(2) في د: اولاَص. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في د: وعليْهم. وانظر صيغة الجمع كذلك في الرِّسالة القُشيريّة في المكـان المذكور.

(4) في الأصل: نِضاف، والمُثبَت كما في م وفي د.

(5) ما بين العلامتيْن ورد في الأصل: فاستفرعتي طيبُهُ، وفي م: فاستقر عيني طيبة، والمُثبَت من د. وفي الرِّسالة القُشيرية، ص 349: فاستفزعني.

هَمَمْتُ أن أطرَح نفسي من السطْح. ثم قال: أرقُصوا! فرقَصوا بأطْيبَ ما يكون. ثم قال لي[6]: يا أبا الحارث! ما أُصيب[7] شيئاً أدخُل به عليكم إلاّ هذا»[8].

97 ـ قال الجُرَيري[1]: «رأيتُ الجُنيْد[2] في المَنام[3] فقُلت: «كيف حالك يا أبا القاسم؟» فقال: «طاحت[4] تلك الإشارات وبادت تلك العِبارات *وما نفَعنا*[5] إلاّ تسبيحات كُنّا نقولها بالغَدَوات!»[6].

98 ـ قال أبو يوسُف الشحّام[1]: «رأيت الشيْخ[2] الإمام أبا سهْل الصُّعْلوكي[3] في النوم فقُلتُ له[4]: *«أيُّها الشيْخ!» فقال: «دَعِ التشييخ!»

---

(6) لي: ساقطة من د.

(7) في م وفي د: اصبت.

(8) أورد ابن الجوزي في **تلبيس إبليس** (ص 250) النصّ بإسناد بدايتُه: أبو المُظفَّر عبد المُنعِم بن عبد الكريم القُشيْري، ونهايتُه: علي السائح الذي سمِع أبا الحارث الأولاسي يقول: «رأيتُ (...)» وباللفظ ذاته تقريباً إلى نِهاية الخبر مع هذه الإختِلافات: وأنا على سطح ـ وعليهم ثياب لطاف ـ قولوا وغنوا، فاستغرقني ـ أطيب ـ ما أصبت منكم.

97 ـ (1) في الأصل وفي د: الحريري، والمُثبَت كما في م. انظر التعليقات العامّة على الأعلام حيث أحلنا على اسمه كما أثبتناه بالإعتِماد كذلك على **طبقات الصُّوفيّة** للسُّلَمي. وعلى **طبقات الأولياء** لابن المُلقِّن.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في م وفي د: النوم.

(4) في د فقط: بانت.

(5) ما بين العلامتيْن ورد محلَّه وفي الأصل فقط: ولم ينفعنا.

(6) انظر القول باللفظ ذاته في **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 371) وذكَر المُؤلِّف أنّه سمَعه من أبـي علي الدقّاق الذي يروي خبر الجُرَيري.

98 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفي الأصل فقط: الشجام.

(2) الكلمة ساقط من د.

(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(4) له: من م ومن د فقط.

فقُلت: «ما[5] تِلك الأحْوال التي شاهدْتَها؟» فقال: «لم تُغْن عنّا شيْئاً!» فقُلتُ*[6]: «ما فعَل الله بكَ؟» فقال[7]: «غفَر الله لي بمَسائل كانت تُسأل[8] عنها العَجَزَة!».

99 ــ ورُوي أنّ عابداً حوَّل مَسجِده إلى[1] وَكْر طائر يستأْنِس بصوْته فأوحى الله ـ تعالى! ـ إليه: «أتستأْنِس بصوْت[2] مَخلوق؟ لأحُطّنّكَ درَجة لا تنالُها بشيء من عملكَ!».

100 ــ قال أبو الحُسيْن الدرّاج[1]: «قصدتُ يوسُف بن الحُسيْن الرازي[2] من بغداد[3]. فلمّا دخَلتُ الرَّيّ[3م] سألتُ[4] عن منزِلـه فكُلّهم يقول: أيْشٍ[5] تَفْعَلُ بذلك الزِّنْديق؟ فضاق صدْري حتّى عزَمتُ على الإنْصِراف. ثُمّ قُلتُ: لا أقَلَّ[6] من زِيارته! فلمّا دخَلتُ عليه وجَدتُه في

(5) في م فقط وبدل: ما، وردت: و.
(6) ما بين العلامتيْن ساقط من د.
(7) فاء العطف ساقطة من الأصل.
(8) في م: يسل، وفي د: تسئَـل.

99 ـ (1) إلى: ساقطة من د.
(2) في الأصل وفي م: بمخلوق، والمُثبَت كما في د.

100 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: الحسن. انظر التعليقات العامّة على الأعلام حيث اعتمدنا **طبقات الأولياء** لابن المُلقِّن، (ص 380) لِما اثبتناه.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفي م فقط: الحسن، والمُثبَت من الأصل ومن م هو كما في **طبقات الصوفيّة** للسُّلَمي، مثلاً.
(3) في الأصل فقط: بغداذ، وكِلا النسخيْن مقبول.
(3 م) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(4) في م فقط إضافة الضمير المُتّصِل: هم.
(5) في د فقط: أيّ شيء. د: 136 ظ.
(6) في د فقط: أقبل، بدَل: أقل.

المِحراب وبين يديه*رجُل وبين يديْه مُصحَف يقرَأ فيه*[7]. فسلّمتُ عليه فردّ علـيَّ[8] السلام وقال: من أين؟ فقُلتُ: من بغداد! قال: أتُحسِن أن تقول شيئاً؟ قُلتُ: نعَمْ!.

101 ــ «ثُمّ قُلْتُ [من بحر الطويل]:

رَأَيْتُـكَ تَبْنِـي دَائِبـاً[1] فِـي قَطِيعَتِـي ... وَلَوْ[2] كُنْتَ ذَا حَزْمٍ لَهَدَمْتَ ما تَبْنِي!

فأطبَق المُصحَف ولم يزَل يبكي حتّى بلّ لِحْيته وثوبه حتّى رحِمتُه من كثْرة بُكائه ثمّ قال لي[3]: يا بُنـيَّ! تلوم[4] أهْل الـرَّيّ على[5] قولهم: إنّي زِنْديق! ومن وقْت الصلاة أنا أقرَأ[6] القُرآن! ثم تَقطُر من عيْني قَطْرةٌ! وقد قامت علـيَّ القِيامةُ بهذا البيت»[7].

---

(7) ما بين العلامتيْن من الأصل فقط، وقد ورد محلّه في د: رجل يقرأُ مُصحفا، وفي م: رجل عنده مصحف يقرا فيه.

(8) الحرف ساقط من م ومن د.

101 ـ (1) في الأصل وفي د: دَائِماً، مع المدّ فوق الألف في د، بدَل المُثبَت من م.

(2) في د فقط: فلو.

(3) الكلمة من م فقط.

(4) في د فقط: يلام.

(5) حرف الجرّ ورد محلّه في د فقط: في.

(6) في الأصل فقط: اقروا، وفي كشف **الغِطاء** (ص 82): هو ذا أقرأ.

(7) أورد ابن قيّم الجوْزيّة في كشف **الغِطاء** (ص 182) رِواية الدرّاج هذه بشيء من الإختِلاف. فأوّلاً الإسناد وهو تاريخ بغداد للخطيب البغدادي بإسناده إلى أبـي نصر السرّاج أنّ بعض إخوانه حكى له عن أبـي الحسين الدرّاج. وثانياً الرواية وهذه أهمّ نُقط الإختِلاف: فكلّ من أسأله عنه ـ فضيّقوا صدري ـ فبتّ تلك الليلة في مسجد ـ وبين يديه رحْل عليه مُصحَف ـ قصدت زِيارة الشيخ فقال: تحسن ـ حتّى ابتلّت.

102 ـ فكلّ[1] هؤلاء من شُيوخ الصُّوفيّة! فأين هذا ـ يرحَمك الله! ـ ممّا وصف الله ـ تعالى! ـ به العُلماء[2] فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ *إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً. وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً. وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ *وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾[3]؟.

103 ـ وأين هذا مِمّا رواه البُخاري [ـ 256/869] عن عائشة ـ رضِي الله عنها! ـ قالت: «بَدَا لأَبِي بَكْرٍ فَابْتَنَى[1] مَسْجِداً *بِفِنَاءِ دَارِهِ*[1م] وَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَتَغْدُو[2] نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ[3] [ص 324] وَهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ»[4].

وكان أبو بكْر ـ رضِي الله عنه! ـ رجُلاً بكّاء، لا يَملِك عيْنيْه إذا قرأ القُرآن. فأفزَع ذلك أشراف قُريْش من المُشرِكين. هذا مع قوله حين سمع الجاريتيْن: «أَمِزْمَارُ[5] الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟»[6].

---

102 ـ (1) في م وفي د واو العطف بدَل الفاء المُثبَت من الأصل.
(2) م: 116 و.
(3) قُرآن: الآيات 107 إلى 109 من سورة الإسراء (17). وما بين العلامتيْن ورد محلَّه في م: الى قوله.

103 ـ (1) في النُّسخ الثلاث ورد الفعل بالألف الممدودة.
(1 م) ما بين العلامتيْن من م ومن د، وقد ورد محلَّه في الأصل: بقبا. والمُثبَت هو كما في صحيح البُخاري (ج 3، ص 173) من كِتاب في المظالم والغَصْب، باب أفنية الدُّور والجُلوس فيها والجُلوس على الصُّعُدات. وقد ورد عن عائشة كذلك وبدون إسناد أيضاً.
(3) في د فقط: واولادهم. والمُثبَت من الأصل ومن م هو كما في البُخاري.
(4) نُلاحِظ اختلافاً بين ما ساقه الطُّرطوشي عن البُخاري وبين ما نجده في الصحيح: فَابْتَنَى أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ يُصَلِّي (. . .) الْقُرْآنَ فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ (. . .) مِنْهُ (مع سقوط: وَهُمْ) وَالنَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ.
(5) في م وفي د وردت الواو بدلَ الألف.
(6) انظر البيان 3 من الفقرة 73 حيث سبَق الحديث عن هذا الأثَر.

104 ـ وَأَنْشَدَ بعضهم [من بحر الكامل]:

تُلِيَ الْكِتَابُ[1] فَأَطْرَقُوا لاَ[2] خِيفَةً	مِنْ زَجْرِهِ إِطْرَاقَ سَاهٍ لاَهِي
وَأَتَى الْغِنَاءُ[3] فَكَالْحَمِيرِ تَنَاهَقُوا	وَاللَّهِ مَا سَمِعُوا لِوَجْهِ اللَّهِ!
يَا فِرْقَةً مَا غَرَّ دِينَ مُحَمَّدٍ	وَسَعَى عَلَى إِفْسَادِهِ إِلاَّ هِي![4]

فصل

[في الردّ على عظيم من شيوخ الصُّوفية يُبيح السماع]

105 ـ وقد استدلّ عظيم من شُيوخهم على إباحة الغِناء[1] فقال: «إنّ الطِّفل يسكُن إلى الصوْت الطيّب والجمَل يُقاسي تعَب السَّيْر ومَشقَّة الحُمولة إذا سمِع الحادي[2]».

---

104 ـ (1) ما بين العلامتَيْن من كشف الغِطاء (ص 58) فقط. وفي النُّسخ الثلاث ومحلَّه: سمعوا القران.

(2) في الأصل وفي م: الا، والمُثبَت كما في د وفي كشف الغِطاء.

(3) ما بين العلامتَيْن من م، وقد ورد محلَّه في الأصل: اما الغنى. وقد سقط كامل البيْت من د.

(4) البيت الثالث من م فقط. وفي الأصل ورد مُحرَّفاً: ماعز دين محمد وينبغي على افساده إلاهِي. وقد علّق الناسخ في الطُّرّة: هذا كلام لم أفهم له معنى وأظنه ملحونا مصحفا. وفي د ورد البيْت مُحرَّفاً أيضاً: ما ضر دين محمد وسعَا على اِفسَادهِ إلاَ ہَ. وفي كشف الغِطاء وبالمكان المذكور، أورد ابن قيِّم الجوْزيّة ستّة أبيات، بدل الثلاثة من نصّ الطُّرطوشي. وقد سبَق أن استفدنا من البيت الأوّل لإصلاح نصّنا؛ وعجزه هو: لكِنَّه إِطْرَاقُ. وفي البيت الثاني: فَكَالذُّبَابِ تَرَاقَصُوا (. . .) مَا رَقَصُوا لأَجْلِ ـ والبيت السادس وهو ما يُقابل البيت الثالث في نصّنا هو:

يَا أُمَّةً مَا خَانَ دِينَ مُحَمَّدٍ	وَجَنَى عَلَيْهِ وَمَلَّهُ إِلاَّ هِيَ

105 ـ (1) في الأصل: الغِنَا، والمُثبَت كما في م وفي د. وسوف لا نُنبِّه على مِثل هذا في ما يلي من تحقيق النصّ.

(2) في م: الحدا، وفي د لا تبدو واضحة.

قال: «وقد رُوي أنّ بعض[3] مُلوك العجَم مات وخلَّف ابناً صغيراً. فأرادوا أن يُبايعوه فقالوا: كيف نصِل إلى عقْله وذكائه؟ فتوافَقوا على أن يأتوا بقوّال، فإن أحْسَن الإصْغاء[4] علِموا كِياسته. فلمّا أسْمَعوه القوّال ضحِك الرضيع. فقبّلوا الأرض بين يديْه وبايَعوه».

106 ــ فالجواب*أن نقول*[1]: أنظُروا يا ذوي الألْباب كيف قادَهم الهَوى وعِشْقُ الباطل وقِلّةُ الحِيلة إلى هذه السخافة! وحسْبُكَ من مذْهَب إمامهم فيه الأنعامُ والصِّبيانُ في المَهْد!*وكذلك يَفضَح*[2]الله ـ تعالى! ـ مَن اتّبع الباطل. وحسْبُك من عُقول لا تقتدى بأخْيار المُسلمين وعُلمائهم وتَقتَدي بالإبل! فإن[3] كان كُلّ ما طرِبت له[4] البهائم مندوباً أو مُباحاً فإنّا[5] نرى البَهيمة تنْزو[6] على أُمّها وأُخْتها وتركَب بِنْتها[7]. فليقْتَدوا[8] بالبَهيمة في مِثْل هذا!.

107 ــ ولقد[1] رُوي أنّ بعض مُلوك المَجوس غلَب على بعض[2]

---

(3) الكلمة ساقطة من م فقط.
(4) في الأصل وفي م: الاصغا، والهمزة المُثبَتة كما في د.
106 ـ (1) ما بين العلامتيْن من الأصل فقط. وقد سقط من د كذلك فِعل الأمر التابع له.
(2) ما بين العلامتيْن ورد محلَّه في الأصل: وكذلك يقمح، أو: تقمح، وفي م وفي د: وهكذا يفضحُ، مع الحركة على الحاء في د فقط.
(3) في الأصل: فلين، والمُثبَت كما في م وفي د.
(4) له: من م فقط، وفي د: به.
(5) في الأصل: فانى، وفي م وفي د: فانا.
(6) في الأصل: تنزوي، والمُثبَت كما في م وفي د مع إضافة الألف فيهما: تنزوا.
(7) في م فقط: ابنتها.
(8) في د فقط: فاتقدوا.
107 ـ (1) لام التوكيد ساقطة من الأصل فقط.
(2) الكلمة من الأصل ومن د فقط.

نواحي البَصْرة فكان[3] يُعطي المَجوس ضِعْفَي[4] ما يُعطي المُسلِم. فجاءه أعرابـي يقود حِماراً له وأعطاه جائزته[5] فقال له: «أيها الأمير! أضْعِف العَطاء بِحماري[6]!» قال: «ولِمَ؟» قال: «لأنّي رأيْتُه آنِفاً ينزو[7] على أُمّه!». وإنّما قصَد الإزْراء[8] *على مذْهَب*[9] المَجوس.

وفي[10] نقْل مِثْل[11] هذه الدّلالة وما تتضمّن[12] من الخِزْي ما يُستغْنى به عن الردّ عليهم!.

فصل[13]

[في كراهية قِراءة القُرآن بالألحان]

108 ـ فإن سألوا عن قِراءة[1] القُرآن بالألْحان! فالجواب أنّ مالكاً [ـ 179/795] قال: «ولا تُعجِبني القِراءة بالألحان ولا أُحِبّها[2] في رَمضان

(3) في م فقط: وكان.

(4) في الأصل: افضل، والمُثبَت كما في م وفي د.

(5) سقط الضمير المُتّصِل من د فقط.

(6) في م وفي د: لحماري، وهكذا تبدو قراءتها في الأصل. وقد فضّلنا إثبات الباء محلّ اللام.

(7) في النُّسخ الثلاث: ينزوا.

(8) همزة المدّ ساقطة من الأصل فقط كما يحدث عادة.

(9) ما بين العلامتيْن من م ومن د، وقد ورد محلَّه في الأصل: بدين.

(10) الواو من م ومن د فقط.

(11) الكلمة من د فقط.

(12) في الأصل: تضمن، وفي د: يتضمن، والمُثبَت كما في م.

(13) الكلمة ساقطة من د فقط.

108 ـ (1) م 116 ظ.

(2) في النُّسخ الثلاث ورد الضمير المُتّصِل في حالة التذكير، والمُثبَت من كـ. =

ولا في غيْره لأنّه يُشبِه الغِناء ويُضحِك بالقُرآن[3] فيقول: فُلان أقْرأ من فُلان!».

قال[4]: «وبلَغَني أنّ الجواري يُعلَّمْن ذلك كما يُعلَّمْن الغِناء! أتُرى هذا من القِراءة الّتي كان النبيّ ﷺ يقرَأ بها!»[5].

109 ـ*قال مالك*[1][ـ 179/795]: «ولا يُعجِبني النبْرُ[2] والهمْزُ[2] والهمْزُ[3] في القِراءة».

يقول: لا تُرجِّع[4] القُرآن ولا تُقَطِّعْ[5] بالألْحان، لأنّ ذلك لا يتِمّ إلاّ بِز[ص 325]يادة هَمَزات في القرآن* والزِّيادة في القُرآن*[6] لا تجوز.

110 ـ وقيل لمالك [ـ 179/795]: «هل يقرأُ الرجُل في الطُّرُقات؟».

قال: «الشيْء اليسير! وأمّا[1] الذي يُديم ذلك فلا!».

= الحوادث والبِدع للطُّرطوشي، ص 183، ر 131. وسنرى أن المُؤلِّف ساق في هذا الفصل فقرات عديدة شبيهة بما في كـ. الحوادث المذكور.

(3) في د: بالغنآءِ، والمُثبَت من الأصل ومن م ومن كـ. الحوادث.

(4) الفعل من د ومن كـ. الحوادث.

(5) نهاية الجُمل الشبيهة بما في كـ. الحوادث، وبدايتها أنّ مالكاً قال.

109 ـ (1) ما بين العلامتيْن من كـ. الحوادث فقط (ص 194، ر 148) حيث أورد الطُّرطوشي القول الذي وضعناه بين قوسيْن. وفي م وفي د فقط: قال.

(2) نَبَرَ المُغنّي أي رفع صوته بعد خفض ومنه النَّبْرَة، وهي الهمزة أيضاً.

(3) هَمَزَ الكلمة أو الحرف: نطَق بها بالهَمْز أو وضَع لها علامة هَمْز.

(4) في الأصل وفي م: لا يرجع، والمُثبَت من د.

(5) في الأصل وفي م: ويقطع، والمُثبَت من د.

(6) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

110 ـ (1) الواو من م، وفي الأصل وفي د فالفاء بدلَه.

قيل له: فالرجُل يخرُج إلى السوق أيقرَأ[2] في نفْسه شيئاً؟».

قال: «أكرَه أن يقرَأ في السوق!».

وسُئل عن القِراءة في الحمّام فقال: «ليس الحمّام موْضِع قِراءة. وإن قرَأ الإنْسان الآيات فلا بأس بذلك!».

قيل له: «فالرجُل[3] يخرُج إلى قريته[4] فيقرَأ ماشياً؟».

قال: «نعم[4]!».

قال سَحْنون[5]: «لا بأسَ أن يقرَأ الراكب والمُضطجِع»[6].

111 ـ وسُئل عن الرجُل يختِم القُرآن في ليْلته[1] فقال[2]: «ما[3] أجْود ذلك لِمَن يُطيقه[4]!».

قال مالك [ـ 179/795]: «ولم تكُنِ القِراءة في المُصحَف في المَسجِد من أمْر الناس القديم[5]! وأوّل*من أحدَث ذلك*[6] الحجّاج [ـ 95/714]».

---

(2) الألف من م فقط، وفي د فحرف الفاء بدلَه.
(3) كتب ناسخ الأصل خطأً: فالزّجل.
(4) في د فقط: قرية.
(4) الكلمة ساقطة من الأصل فقط وفي محلّها بياض قدر كلمتيْن.
(5) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(6) وردت هذه الفقرة شبيهة بما نقرأ في كـ. **الحوادث**، ص 205، ر 163 حيث لا نجد إلاّ ذِكْر سَحْنون.

111 ـ (1) هاء الضمير المُتّصِل من الأصل فقط.
(2) الفاء من م ومن د فقط.
(3) ما: من م ومن د فقط.
(4) في الأصل وفي م: اطاقه، والمُثبَت من د.
(5) قبل الكلمة: في، من د فقط.
(6) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وفي د ورد محلّه: من اتخذه، وفي كـ. **الحوادث** (ص 300، ر 272): أحدثه.

قال: «وأكرَه[7] أن يُقرَأ في المُصحَف في المسجِد!».

112 ــ فإن سألوا عن معنى قول النبـيّ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِنَبِـيٍّ[1] أَنْ[2] يَتغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»[3]، يَعني ما استمَع الله لشيْء[4] كاستِماعه لِنبـيّ[5] يَجهَـر بالقُرآن، لأنّ أصْل الغِناء رفْع الصوت، على ما بيّنّا[6].

وبهذا فسَّره في آخِر الخبَر [7] فقال: «يَجهَر به»[8].

---

(7) في الأصل: ويكره، والمُثبَت كما في م وفي د وفي كـ. **الحوادث** في المكان المذكور.

112 ـ (1) في د فقط: لمن.

(2) حرف النصب ساقطة من النُّسخ الثلاث، وهو مُثبت في كـ. **الحوادث** ص 196، ر 152.

(3) في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 16، ع 1) ورد هذا الحديث بهذه الصِّيَغ: مَا أَذِنَ، لَمْ يَأْذَنِ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِـيِّ، لِنَبِـيٍّ [أَنْ] يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، كَأَذَنِهِ لِنَبِـيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرآنِ، الخ، مع الإحالة على **صحيح** لكُلّ من البُخاري (فضائل القُرآن ـ التوحيد) ومُسلِم (المسافرين) وعلى **السُّنن** لكُلّ من أبـي داود (الوتر) والنَّسائي (الافتِتـاح) والـدارمـي (الصـلاة ـ فضـائـل القـرآن) وعلـى **مُسنَـد** ابـن حنبـل. والحركات على أجزاء الحديث من وضْعنا. وانظر أيضاً **لِسان العرب** (مادة: غنن) حيث أورد ابن منظور الحديث بصيغة نصّنا هذا، مع حذف: أن، فقط. ويروي المُؤلِّف عن الشافعي قوله: «إنّ معناه تحسين القِراءة وترقيقها» مُحقِّقاً هذا المعنى بالحديث: زَيِّنُوا الْقُرْآن. . . (انظر أسفله الفقرة 114). وينقل عن الأزهري تفريقه بين الإستِغناء من الغِنى وبين التطريب من الغِناء.

(4) في الأصل: لنبـي، والمُثبَت كما في م وفي د.

(5) في د فقط: لمن.

(6) انظر النصّ أعلاه في الفقرتيْن 91 و 92.

(7) في د فقط ورد ما بين العلامتيْن هكذا: وكذا قيده في الخبر.

(8) الظاهر من كـ. **الحوادث** (ص 199، ر 154) أنّ المَعنيّ بالذكر هو أبو سُليمان الخطّابـي المُتوفّى في 388/899؛ انظر عنه البيان المخصّص له في **التعليقات**، ص 388.

قال مُجاهِد[9] في قوله ـ تعالى! ـ: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وحُقَّتْ﴾[10] أي سمِعتْ».

قال أبو عُبيْد[9] وجماعة من العُلماء: «لا يجوز تلحين القُرآن. وإنّما معنى الحديث الحُزْن[11] والتحْزين»[12].

113 ــ قال عيسى الغِفاري[1]: «ذَكَرَ النَّبِـيُّ ﷺ أَشْرَاطَ السَّاعَةِ فَقَالَ:

---

(9) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(10) قُرآن: الآية 2 ثُمّ 5 من سورة الإنشِقاق (84).

(11) الحذر: هكذا تظهر واضحة في م، وفي الأصل قد تُقرأ هكذا أو: الحذِن، وإن خلا الحرف الأخير من التنقيط، وفي د: الحزر؛ وفي لسان العرب (مادة: حذر): في العين الحَذَر، أي الثِّقل فيها من قَذًى يُصيبها؛ ولا شيء فيه يُفيد معنى مُفيداً عن الحزر. وقد فضّلنا ما أثبتناه للحديث الذي أحال عليه صاحب **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 461، ع 1): «إنَّ هَـذَا القُرآنَ نَزَلَ بِحُزْنٍ. . .»، مع الإحالة على سُنن ابن ماجه (الإقامة). انظر بقيّة الحديث في **ضعيف سُنن ابن ماجه** في: باب في حُسن الصوت بالقُرآن (ص 99، ر 281): فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَابْكُوا! فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكُوا! وتَغَنَّوْا بِهِ! فَمَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِهِ فَلَيْسَ مِنَّا. والحديث بإسناد يصِل إلى سعد بن أبـي وقّاص. والمُلاحَظ أن كامل الحركات ـ بما فيها حركات الجزء الأوّل ـ هي من ضعيف.

(12) تُقرَأ هكذا في م وفي الأصل، وفي د قد تُقرأ: التجزير، أو: التجويد، لما دخل عليها من تصحيح؛ وفي لِسان العرب (مادة: حزن): فُلان يقرأ بالتحزين إذا أرقّ صوته. انظر عن هذه الفقرة ما ساقه الطُّرطوشي من معاني شبيهة في كـ. **الحوادث**، ص 198 إلى 200، ر 152 إلى 154، مع خُلوّها من تدقيق الإحالة على العَلَمين، أي مُجاهد وأبـي عُبيد، كما في نصّنا هُنا. وانظر كذلك كـ. **الإمتاع والإنتفاع**، ص 27 عن تخزين القراءة وترقيقها، نقلاً عن الإمام الشافعي.

113 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

بَيْعُ الْحُكْمِ وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ وَالإِسْتِخْفَافُ بِالدَّمِ[2] وَكَثْرَةُ الشَّرْطِ[3] وَأَنْ يَتَّخِذُوا الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَ أَحَدَهُمْ لَيْسَ بِأَقْرَئِهِمْ[4] وَلاَ بِأَفْضَلِهِمْ إلاَّ لِيُغَنِّيَهُمْ غِنَاءً».

114 ـ فإن[1] سألوا عن معنى قوله ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ!»[2] فإنّ معناه التحْزين[3].

قال شُعْبة[4]: «نهاني أيوب [السَّخْتياني][5] أن أتحدَّث بهذا الحديث

(2) في النُّسخ الثلاث: بالذمة، والإصلاح من مُسنَد ابن حنبل (ج 3، ص 494 و 495) حيث ورد الحديث بإسْناد يصِل إلى عبس الغِفاري الذي سمع النبيّ ﷺ يقول: . . . ـ وفي نصّنا: عيسى الغِفاري، كما حقّقناه بالإعتماد على النُّسخ الثلاث: انظر البيان 1 من هذه الفقرة ـ وبلفظ قريب جدّاً من نصّ الطُّرطوشي، وبدايته: بَادِرُوا بِالْمَوْتِ (. . .).

(3) في د: الشر، والمُثبَت كما في الأصل وفي م وكذلك في مُسنَد ابن حنبل. انظر البيان السابق من هذه الفقرة.

(4) في الأصل وفي د: باقراهم، والمُثبَت كما في م. وفي مُسنَد ابن حنبل وفي المكان المذكور: وَنَشُوا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغَنِّيهِمْ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ [ص 495] مِنْهُمْ فِقْهاً. انظر النصّ أعلاه في البيان 7 من الفقرة 33 حيث خرّجنا جُزءاً من هذا الحديث بالإعتماد على مُسنَد ابن حنبل.

114 ـ (1) في م وفي د فقط: وان.

(2) في كـ. الحوادث (ص 195): حَسِّنُوا، وقد خرّجنا فيه الحديث في البيان 15 من ص 195 و 196 بالإحالة على المُعجَم المُفهرَس (ج 3، ص 436، ع 2) وقد ورد فيه الحديث بالصيغتيْن وذلك بالإعتماد على صحيح البُخاري (التوحيد) و السُّنن لكُلّ من أبـي داود (الوتر) والنَّسائي (الإفتتاح) وابن ماجه (الإقامة) والدارمي (فضائل القرآن) و مُسنَد ابن حنبل. انظر النصّ أعلاه في البيان 3 من الفقرة 112 حيث مرّ بنا هذا الحديث.

(3) انظر تدقيقنا لمعنى الكلمة في النصّ أعلاه، البيان 12 من الفقرة 112. وفي د: التجويد، بدل المُثبَت من م. وفي الأصل: التحزيز.

(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفي م فقط: شعيب.

(5) انظر التعليقات العامّة على الأعلام للتعريف به ولتعليل الإضافة.

مَخافة أن يُتأوَّل على غيرِ وجْهِه». وهكذا[6] الجواب عمّا رواه عبد الله[7] بن مُغفَّل[8] أَنَّهُ رَأَى النَّبِـيَّ ﷺ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ فَقَالَ: «لَوْلاَ أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَيْنَا[9] لَحَكَيْتُ لَكُمْ[10] تِلْكَ الْقِرَاءَةَ وَقَدْ رَجَّعَ[11]».

115 ــ وإن سألوا عن معنى قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ[1] لَمْ يتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»[2]؟.

*قال سُفْيان بن عُيَيْنَة[3]: «معناه: ليس منّا من لم يَستَغْن به» يَعني

---

(6) في م فقط: وهٰذا.

(7) م: 117 و.

(8) في النُّسخ الثلاث: عبد الله بن معقل، وكذلك في كـ. **الحوادث** (ص 200، ر 155 و ب 13) بالإعتماد على ثلاث نُسخ أيضاً. والمُثبت هُناك بالإعتِماد على نُسخة واحدة هو كما هنا. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(9) علينا: ساقطة من الأصل فقط.

(10) لكم: من د فقط.

(11) الشَّدّة من د فقط. وقد ورد الحديث في كـ. **الحوادث** (ص 200 و 201، ر 155) في صيغة أكثر تفصيلاً مِمّا في نصّنا هذا. هذا وقد لاحظنا في البيان 6 من الفقرة المذكورة أنّها قريبة جِدّاً من نصّ **صحيح** مُسلم (ج 1، ص 318) وقد أحال عليه الطُّرطوشي. والمُلاحَظ أن هذا المُحدِّث قد ذكر في الإسْناد شُعبة كما هُنا ودقَّق أنّ اسم الصحابـي الذي سمع النبـيّ ﷺ يقرأ هو عبد الله ابن المُغفَّل كما هُنا أيضاً، ولكنّ الفرق الواضح بين نصَّي الطُّرطوشي هو التدقيق هناك أنّ مُعاوية بن قُرّة الذي سمع ابن المُغفَّل هو المُعلِّق على الحديث: لَوْلاَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَـيَّ (. . .).

115 ـ (1) في الأصل فقط: ما.

(2) ورد هذا الحديث في كـ. **الحوادث** (ص 197، ر 153) كما أثبتناه هُنا. وفي البيان 11، ص 197 و 198، تخريجُه بالإعتماد على **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 17، ع 1) وذلك بهذه الصيغة: لَيْسَ (. . .) بِالْقُرْآنِ. . . يَعْنِي يَسْتغْنِي بِهِ، وبالإحالة على **السُّنن** لكُلّ من أبـي داود (الوتر) والدارمي (فضائل القرآن) وعلى **مُسنَد** ابن حنبل. والمُلاحَظ أنّ شكْل أجزاء الحديث من وضْعنا.

(3) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

بالقُرآن*[4].

وهكذا فسَّره أبو عُبيْد[3] فقال: «معنى الحديث: لا يَنبَغي لحامل القُرآن أن يرى أحداً من أهْل الأرْض أغْنى[5] منه ولو ملَك الدُّنْيا برَحْبها»[6].

116 ــ وقال النبيّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَرَأَى[1] أَنَّ أَحَداً أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ فَقَدْ عَظَّمَ صَغِيراً وَصَغَّرَ عَظِيماً!»[2].

وقال ابن مسعود: «نِعْمَ كَنْزُ الصُّعْلُوكِ[3]*سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ*[4]يَقُومُ بِهَا مِنْ[5] آخِرِ اللَّيْلِ!»[6].

---

(4) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط. وقد سقطت من م باء الجرّ من: بالقرآن.
(5) في النُّسخ الثلاث: اغنا، مع الشكل الجُزئي في د.
(6) انظر **لِسان العرب** (مادّة: غنا) حيث ساق ابن منظور هذا الحديث النبوي وأتبعه بقول أبي عُبيد في استِشهاده يقول سُفيان بن عُيَيْنة: «ليْس منّا من لم يستغْن بالقُرآن عن غيره ولم يذهَب به إلى الصوْت». أمّا تعليق أبي عُبيد فهو أن «هذا جائز فاشٍ في كلام العرب» ودليله ما نقوله: تَغَنَّيْتُ (...) وكذلك بيت الأعشى. انظر أسفل النصّ في الفقرة 117.

116 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: فرءا مع الشكل الجُزئي في د.
(2) لم نقِف على هذه الصِّيغة بالذات في ما بين أيْدينا من كُتب الحديث وإن كان المعنى المُستفاد منها وارداً في أكثر من حديث. ولعلّ الأقرب منها ما ساقه صاحب **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 167، ع 1): أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ثَوَابِ السَّائِلِينَ، أَفْضَلَ مَا أَعْطَى السَّائِلِينَ، مع الإحالة على **السُّنن** لكُلّ من التِّرمذي (ثواب القُرآن) والدارمي (فضائل القرآن). والمُلاحَظ هُنا أيضاً أنّ شكْل هذيْن الجُزئيْن من الحديث هو من وضْعنا.
(3) الصُّعْلوك: الكلمة ساقطة من الأصل فقط، وفي محلّها بياض قدر أربع كلمات.
(4) في م وفي د: ءال عمران، بدل الوارد بيْن قوسيْن من الأصل.
(5) في د فقط: في.
(6) انظر **سُنن الدارمي** (ج 2، ص 544، ر 16) في باب فضل آل عِمران من كتاب فضائل القُرآن حيث ورد الأثَر بإسناد يصِل إلى ابن مسعود وباللفظ ذاته، إلاّ: في، بدل: مِنْ.

117 ــ والدليل على أنّ التغنّي يكون بمعنى الإستِغناء دون الصوْت قول الأعْشى[1] [من بحر المُتقارَب]:

وَكُنْتُ امْرَأً زَمَناً بِالْعِرَاقِ   عَفِيفَ الْمَقَامِ طَوِيلَ التَّغَنْ[2]

قال أبو عُبيد[1]: «يُريد الإستِغناء. والعرب تقول: تَغَنَّيْتُ تَغَنِّياً [ص 326] و: تَغَانَيْتُ تَغانِياً، بمعنى استغْنيتُ»[3].

118 ــ قال بعض العرب يُعاتِب أخاه [من بحر الطويل]:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ   وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقال الكِسائي[1]: «مررتُ على عجوز من العرب قد اعتقَلتْ شاة في بيتها[2] فقُلت لها: ما تُريدين بهذه الشاة؟ قالت: نتغنّى[3] بها يا هذا[4]! تريد: تستغني بها»[5].

119 ــ وقال بعض الصالحين: «من تلذّذ*بألحان القُرآن*[1] حُرِم فهْم القُرآن».

---

117 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل: زمِناً، وفي د: زمنا، وفي م: زمانا. وما في الأصل مقبول إذا اعتبَرنا ما ورد في المعاجم من معنى الضعف. يقال: فلان زَمِنُ الرغبة، أي ضعيفها. وفي النُّسخ الثلاث: التغنّي، مع الشكل الجُزئي في الأصل وفي د. والمُثبَت كما في لسان العرب من المادّة المذكورة، وكما في كـ. **الحوادث** ص 198، ر 153، مع فارق: المُناخ.

(3) انظر النصّ أعلاه في البيان 6 من الفقرة 115.

118 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل: يدهَا، والمُثبَت كما في م وفي د.

(3) في الأصل: نتغنا، والمُثبَت كما في م.

(4) في م إضافة: يا هذا.

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د.

119 ـ (1) ما بين العلامتيْن من الأصل فقط، وقد ورد هكذا في د: بالالحان.

وقال أبو هُريرة: «أَنْتُمْ أَقْرَأُ أَلْسِنَةً ونَحْنُ أَقْرَأُ قُلُوباً»[2].

وقال ابن مسعود: «نَحْنُ قَوْمٌ ثَقُلَتْ[3] عَلَيْنَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَخَفَّ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِهِ. وَسَيَجِيءُ[4] قَوْمٌ[5] تَخِفُّ[6] عَلَيْهِمْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَيَثْقُلُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِهِ»[7].

وقال كعْب الأحْبار[8]: «لَيقرأنّ رِجالٌ القُرآنَ هُم أحْسن أصْواتاً من العزّافات ومن حُداة الإبِل، لا ينظُر الله إليهم يوم القِيامة!»[9].

فـصـل

[في اعتبار السماع شهْوةً مِثل كثْرة الأكل]

120 ــ وممّا اشتهَرت به هذه الطائفة اِتّباع الشهَوات والتنافُس في ألوان الأطْعِمة ومُجاوزة الحَدّ في الإمتِلاء[1] منها. وقد قال النبـيّ ﷺ: «مَا مَلأَ ابْنُ

---

(2) لم نقِف على هذا الأثَر في ما بين أيدينا من كُتب الحديث وإن كان قد تضمّن معنى وارداً في أكثر من حديث نبويّ. انظر على سبيل المثال صحيح مُسلِم (ج 3، ص 109 و 110) في باب إعطاء المُؤلّفة قُلوبُهم من كتاب الزكاة، وفي حديث بإسناد يصل إلى جابر بن عبد الله وفي نهايته ذِكر لرجُل وأصحابه يقرَأون القُرآن لا يتجاوز حناجرهم يمرُقون منه كما يمرُق السهم من الرميّة.

(3) في الأصل: ثقل، وفي د: تغلبت، والمُثبَت كما في م.

(4) في الأصل: وسيجى، وفي م: ويجيء، والمُثبَت كما في د.

(5) في م فقط: اقوام.

(6) في الأصل فقط: يخف.

(7) لم نقِف على هذا الأثَر في ما بين أيدينا من كُتُب الحديث، وإن كان معنى ثِقل القِراءة على المُصلّي مُتوفّراً فيها وذلك إذا طوّل الإمام قِراءة القُرآن وشقّ ذلك على المأموم الضعيف البَدَن.

(8) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(9) لم نهتد إليه.

120 ـ (1) في الأصل: التحلى، وفي م: التملي، والمثبت كما في د.

آدَمَ وِعَاءً[2] شَرًّا مِنْ بَطْنٍ. حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أُكْلاَتٌ يُقِمْنَ[3] صُلْبَهُ! فإِنْ كَانَ لاَ مَحالَةَ فَثُلُثٌ لِلطَّعَامِ وَثُلُثٌ لِلشَّرَابِ وَثُلُثٌ لِلنَّفَسِ[4]»[5].

121 ــ وقال أبو جُحيْفة[1]: «أَكَلْتُ[2] ثَرِيدَةً[3] بِلَحْمٍ سَمِينٍ فَتَجَشَّأْتُ[4] عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أُكْفُفْ *عَنَّا جُشَاءَكَ* [5] فَإِنَّ أَطْوَلَ النَّاسِ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ شِبَعاً فِي الدُّنْيَا!»[6].

ورُوِي أَنَّ فَاطِمَةَ ـ رضِي الله عنها! ـ جَاءَتْ بِكِسْرَةِ خُبْزٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْكِسْرَةُ* يَا فَاطِمَةُ* [7]؟» قَالَتْ: «قُرْصٌ خَبَزْتُهُ وَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي

---

(2) في الأصل: وَعا، والإصلاح من م ومن د.
(3) في د: يقم، والمُثبَت كما في الأصل وفي م.
(4) د: 138 ظ.
(5) انظر هذا الحديث في السُّنن لابن ماجه (ج 2، ص 237، ر 2704) في باب الإقتصاد في الأكل وكراهة الشبع من كِتاب الأطعمة، وقد أورده المُحدِّث عن المقداد بن معديكرب الذي سمِعه من النبيّ ﷺ وذلك بلفظ قريب ممّا في نصّ الطُّرطوشي: آدَمِيٌّ ـ الآدَمِيِّ ـ لُقَيْمَاتٌ ـ فَإِنْ غَلَبَتِ الآدَمِيَّ نَفْسُهُ. وانظر الإحالات على هذا الحديث في السُّنن للتِّرمذي (الزُّهد) و المُسنَد لابن حنبل كما دقّقها **المُعجَم المُفهرَس** (ج 1، ص 192، ع 1): مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ.

121 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(2) م: 117 ظ.
(3) في الأصل: ثردة، وفي د: ثريدا، والمُثبت كما في م.
(4) في النُّسخ الثلاث: فتجَشيتُ، مع الشكْل الجُزئي من الأصل.
(5) ما بين العلامتيْن ورد هكذا في الأصل وفي م: عنا جشاك، وفي د: عليك جشاوتك.
(6) انظر الحديث في السّنن لابن ماجه (ج 2، ص 237، ر 2705) في باب الإقتصاد في الأكل وكراهة الشبع من كِتاب الأطعمة حيث أسنده المُحدّث إلى ابن عُمر مُباشَرةً وبلفظ قريب ممّا في نصّنا: تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا فَإِنَّ أَطْوَلَكُمْ (. . .) أَكْثَرُكُمْ (. . .) فِي دَارِ الدُّنْيَا.
(7) ما بين العلامتيْن ساقط من م فقط.

بِأَكْلِه[8] حَتَّى أَتَيْتُكَ بِهَذِهِ الْكِسْرَةِ!» فَقَالَ: «أَمَا أَنَّهُ أَوَّلُ طَعَامٍ دَخَلَ فَمَ أَبِيكِ مُنْذُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ!»[9].

122 ــ وقال يحيـى بن مُعاذ [الرازي][1]: «لو أنّ الجُوع يُباع في الأسْواق لَما كان ينبغِي لِطُلّاب الآخِرة أن يشتروا غيْره!»[2].

وقال الشافعي [ـ 204/819] ـ رضِي الله عنه![3] ـ: «ما شبِعتُ مُنذ خمْسَ عشْرَة[4] إلاّ شَبْعة[5] فطرَحتُها لأنّ الشِّبَع يُثقِل البَدَن ويُقسّي القلْب ويُزيل الفِطْنة ويَجلِب النوْم ويُضعِف صاحبه عن العِبادة».

123 ــ وقال سهْل بن عبد الله التُّسْتَري[1] ـ رحِمه الله! ـ: «لمّا خلَق الله ـ سُبحانه! ـ الدُّنيا، جعَل في الشِّبَع المَعصِية والجهْل وجعَل[2] في الجُـوع العِلم والحِكمة»[3]. وقال بِشر بن الحارث [الحافي][4] ـ رحِمه الله![5] ـ: «الجُوع يُصفّي الفُؤاد ويُميت الهَوى ويُورِّث العلم الرقيق».

---

(8) بأكله: من د فقط.

(9) انظر في **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 14، ع 1): رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ، أَنَّ فَاطِمَةَ نَاوَلَتْ الخ، مع الإحالة على سُنن أبـي داود (الأطعمة) وعلى مُسند ابن حنبل. وما يعنينا هُنا هو **المُسند**. والملاحَظ أنّ شكْل الجُزءيْن من وضْعنا . انظر **الرِّسالة القُشيْريّة** (ص 140) حيث أورد المؤلِّف الحديث بِرواية أنس بن مالك وباللفظ ذاته تقريباً؛ وأهمّ اختِلاف بين النصَّيْن يتمثّل في سقوط: بأكله، من الرِّسالة. وفي البيان 4 من الصفحة ذاتها، علّق المُحقِّقان، م. زريق ثُمّ ع.ع.ح. بلطه جي، على الحديث بأنّ راويه هو الحارث بن أبـي أسامة في مُسنَده بسنَد ضعيف وبأنّ له شواهد جيّدة السنَد في معناه.

122 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام للتعريف بالعَلَم ولتبرير الإضافة.

(2) انظر أسفل النصّ في البيان 6 من الفقرة 124.

(3) صيغة الترضّي عوّضتها صيغة الترحُّم في م. وهي ساقطة من د.

(4) في الأصل وفي د: خمسة عشر، والإصلاح من م.

(5) في د فقط: سبعة.

123 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفي الأصل فقط: الشثتى.

(2) الفعل من د فقط.

يُصفّي الفُؤاد ويُميت الهَوى ويُورِّث العلم الرقيق».

124 ــ وقال يحيـى بن مُعاذ [الرازي][1] ـ*رحمة الله عليه! ـ: «الجوع للمُريدين[2] رِياضة[3] وللتائبين[4] تجرِبة وللزُّهاد[5] سِياسة وللعارفين مَكرُمة»[6].

وسُئل الجُنيْد[7] ـ رحِمه الله! ـ عن صِفة الصُّوفيّة فقال: «طعامهم طعام المَرْضى ونوْمهم نوْم الغرْقى[8]».

قال يحيـى بن مُعاذ الرازي[7] ـ رحِمه الله!*[9] ـ: «نعوذ بالله من زاهد قد أفسَدتْ مَعِدتَه ألوانُ الأغْنِياء[10]!».

---

(3) في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 211، ر 26) ساق السُّلمي لهذا الإمام في التصوُّف قولاً شبيهاً بما في نصّنا، على الأقلّ في معناه: «العيْش على أرْبعة أوجُه: عيْش الملائكة (. . .) وعيْش سائر الناس، عالِماً كان أو جاهلاً، زاهداً كان أو عابداً، في الأكْل والشُّرْب».

(4) انظر التعليقات العامّة على الأعلام للتعريف بالعلَم ولتبرير الإضافة.

(5) صيغة الترحُّم من م فقط.

124 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام للتعريف بالعلَم ولتبرير الإضافة.

(2) في م فقط: للمريد.

(3) في الأصل: رباطة، والإصلاح من م فقط.

(4) وردت واضحة هكذا في م فقط.

(5) في م فقط: وللزاهد.

(6) أورد السُّلمي في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 111، ر 12) قولاً ليحيـى شبيهاً بما في نصّنا: «جوع التوّابين تجرِبة وجوع الزاهدين سِياسة وجوع الصِّدِّيقين تَكرِمة».

(7) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(8) أورد للجُنيْد السُّلميُّ في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 158، ر 7) قـولاً قرِيب، المعنى ممّا هُنا في النصّ: «ما أخذنا التصوُّف عن القيل والقال، لكن عن الجوع وترك الدُّنيا (. . .)». وفي الأصل وفي م: الغرقا.

(9) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(10) في الأصل فقط: الاغنيا.

125 ــ قال رجُل لبعض المشايخ [ص 327] ـ رحِمهم الله! ـ: «إنّي جائع!» فقال: «كذَبتَ!» فقال: «ومن أين علِمتَ؟» قال: «لأنّ الجُوع في خَزائنه[1] الوثيقة لا يُطلِع عليها مَن[2] يُفشي سِرّه *ولا يُعطيه مَن يشكوه*[3]».

ورُوي أنّ بعض الفُقراء اشْتكى إلى شيْخه الجوع ثم ذهَب فرأى دِرهماً مطروحاً مكتوباً عليه: «أما كان الله[4] عالِماً بجوعك حتّى قُلت: إنّي جائع!».

126 ــ وقال فتْح المَوْصِلي[1] ـ رحِمه الله! ـ: «أوْصاني[2] ثلاثون شيْخاً عِند فِراقي لهم بترْك عِشْرة الأحْداث وقِلّة الأكل»[1م].

ورُوي أنّ مالك بن دينار[1] ـ رحِمه الله! ـ دخَل على ابن عوْن[1] في السِّجْن[3] وإذا عُمّال بني أُميّة مُقيَّدون في[4] الحديد. فحضَر غَداؤهم فجعَل الخدَم ينقُلون الألْوان فقالوا: «هَلُمّ[5] *يا أبا يحيى![6]» فقال: «مَا أُحِبّ أن آكُل*[7] مِثل هذا الطعام ولا يوضَع في رِجْلي مثلُ هذا الحديد!».

---

125 ـ (1) في الأصل: خزانته، والمُثبَت كما في م وفي د.
(2) في الأصل فقط: الأ من.
(3) ما بين العلامتيْن من الأصل، وفي م: لا يشكره، بدل: يشكوه، وفي د: ويطيعَه من يشكره.
(4) الله: من الأصل ومن د فقط.

126 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(1 م) انظر هذا القول بلفظ مُختلِف في الرِّسالة القُشيريّة (ص 362) وقد سُقناه في التعليقات العامة على الأعلام: فتْح الموْصِلي.
(2) في الأصل وفي د: وصاني، والمُثبَت كما في م.
(3) في م فقط: الحبس.
(4) في د فقط: بِالْحديد.
(5) م: 118 و.
(6) المقصود بهذه الكُنية هو مالك بن دينار.
(7) ما بين العلامتيْن من د فقط، وقد ورَد محلّه بضع كلمات أعاد الناسخ كتابتها ممّا سبق في النصّ مُباشرةً.

127 ـــ قال أبو هُرَيْرة ـ رضِي الله عنه! ـ: «خَرَجَ النَّبِـيُّ ﷺ فَلَقِيَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ـ رضِي الله عنهما! ـ فَقَال: مَا أَخْرَجَكُمَا؟ قَالاَ[1]: الْجُوعُ! فَقَالَ: وَأَنَا[2] وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ مَا أَخْرَجَنِي إِلاَّ الَّذِي أَخْرَجَكُمَا! قُومُوا! فَأَتَوْا[3] بَيْتاً مِنَ الْأَنْصَارِ وَإِذَا الرَّجُلُ غَائِبٌ. فَقَالَتِ امْرَأَتُهُ: مَرْحَباً! فَقَالَ النَّبِـيُّ ﷺ: أَيْنَ فُلاَنٌ؟ قَالَتْ: خَرَجَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا الْمَاءَ[4]. وَإِذَا بِالرَّجُل وَعَلَيْهِ[5] قُرْبَةُ مَاءٍ[6]. فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى النَّبِـيِّ ﷺ قَالَ: مَا أَحَدٌ[7] مِنَ النَّاسِ[8] أَكْرَمَ الْيَوْمَ مِنِّي أَضْيَافاً!.

128 ـــ «فَأَتَاهُمْ بِعِذْقٍ مِنْ رُطَبٍ وَبُسْرٍ[1] وَتَمْرٍ فَقَالَ النَّبِـيُّ ﷺ: أَلاَ اجْتَبَيْتَهُ[2]؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَخَيَّرُوا عَلَى أَعْيُنِكُمْ!.

«ثُمَّ أَخَذَ الْمُدْيَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ! *فَذَبَحَ لَهُمْ شَاةً*[3] فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا. فَقَالَ[4] النَّبِـيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتُسْأَلُنَّ عَنْ نَعِيمِ هَذَا الْيَوْمِ!».

---

127 ـ (1) في الأصل وفي م فقط: فقالا.
(2) وأنا: من د فقط.
(3) في الأصل: فاتيا، وفي م: فاتى، والإصلاح من د.
(4) في م فقط وردت هكذا، أمّا في الأصل وفي د فقد سبَقها حرف الجرّ: من.
(5) واو العطْف من م ومن د.
(6) ماء: ساقطة من الأصل فقط. أمّا القاف من: قربة، فقد وضع ناسخها خطأ كسرة تحت القاف.
(7) في الأصل: اجد، والمُثبت من م ومن د.
(8) الجار والمجرور ساقطان من د فقط.

128 ـ (1) البُسْر هو التمْر إذا لوّن ولم ينضُج، وواحدته بُسْرة وجمعها بِسار. وفي د فقط: وفرو تمر، وهو يُفيد كذلك معنى مقبولاً.
(2) في الأصل: اختبيتَه، وفي د إصلاح بيد الناسخ ذاته وفي الطُرّة: لعله اجتنيته، والمُثبت من م وهو يُفيد معنى الإختيار.
(3) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل فقط.
(4) في د فقط، ثم، بدل الفاء.

وفي لفظ آخر: عَنْ هَذَا النَّعِيمِ[5]. «أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ[6] فَلَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَبْتُمْ مِنْ[7] هَذَا النَّعِيمِ!»[8].

129 ــ ورُوي أنّ[1] وهْب بن مُنبِّه[2] ـ رضِي الله عنه! ـ أقبَل[3] على عطاء[4] الخُراساني[2] ـ رحِمه الله! ـ فقال: «ويْحك يا عطاء! *ألم أُخبَر أنّك تحمِل عِلمك إلى أبواب المُلوك وأبناء الدُّنيا؟ يا عطاء*[5]! تأتي من يُغلِق عنك[6] بابه ويُظهِر لك فقْره ويُواري غِناه[7] وتدَع من يفتَح لك بابه ويُظهِر لك غِناه[8] ويقول: *﴿ٱدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[9]*[10]. ويْحك يا عطاء! اِرْضَ بالدُّون *من الدُّنيا مع الحِكمة ولا تَرضَ[11] بالدُّون من الحِكمة مع الدُّنيا!

---

(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.
(6) الكلمة ساقطة من م فقط.
(7) من: من د فقط.
(8) لم نقِف على هذا الحديث إلاّ في **مُوطّأ** مالك (ج 2، ص 932، ر 28) في كِتاب صِفة النبيّ ﷺ، باب جامع ما جاء في الطعام والشراب. وقد ورد على أنّه من بلاغات مالك وفي صيغة مُوجَزة وبلفظ مُغايِر لِما في نصّ الطُّرطوشي. والمُهمّ أنّ **المُوطّأ** ذكر دُخول النبيّ ﷺ إلى المسجِد حيث وجَد الصحابييْن، ودقَّق اسم الأنْصاري وهو أبو الهَيثَم بن التَّيِّهان الأنْصاري ونوع الطعام المُقدَّم وهو شعير مع لحم شاة عيّنها النبيّ ﷺ بدل ذات الدَّرّ.

129 ـ (1) حرف النصب من م ومن د فقط.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(3) في د: اقام، والمُثبَت من الأصل ومن من م.
(4) الهمزة من م فقط.
(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.
(6) في د: عليك، وما أُثبت من الأصل ومن م.
(7) في د فقط: غنآءه.
(9) قُرآن: جُزء من الآية 60 من سورة غافر (40).
(10) ما بين العلامتيْن قدّمه ناسخ الأصل مرّتيْـن سهْواً.
(11) في م: ترضى، وما أُثبِت من د.

ويْحك يا عطاء! إذا كان يُغنيك ما يَكفيك فإنّ أدْنى ما في الدُّنيا يَكفيك. وإن كان لا يُغنيك ما يَكفيك[12] فليس في الدُّنيا ما[13] يَكفيك*[14]. ويْحك[15] يا عطاء! إنّما[16] بطْنك بحر من البُحور ووادٍ من الأوْدِيَة لا يملؤه[17] شيء إلاّ التُّراب[18]».

130 ــ وكانت عائشة ـ رضِـي الله عنها! ـ تذكُر النبـيّ ﷺ وتقول: «بِأَبِـي[1] مَنْ لَمْ يَفْتَرِشِ[2] الْوَثِيرَ[3] وَلَمْ يَلْبَسِ الْحَرِيرَ وَلَمْ يَشْبَعْ مِنْ خُبْـزِ الشَّعِيرِ[4]!»[5].

وقال محمد بن مَسلَمة[6] ـ رضِي الله عنه! ـ: «كُنَّا إِذَا دَخَلْنَا عَلَى عُمَرَ

---

(12) الجُملة: فإنّ أدنى (. . .) إلى هُنا ساقط من د.
(13) في د: شيءٌ، والمُثبَت من م.
(14) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل، وقد ورد محلّه: من الحكمة مع الدنيا. وقد اعتمدنا في تحقيقه على م مع مقابلته بـ د.
(15) الكلمة ساقطة من د فقط.
(16) في الأصل وفي م: ان، والمُثبَت من د.
(17) في النُّسخ الثلاث: بمِلاه.
(18) في الأصل: الثواب، والمُثبَت كما في م وفي د.

130 ـ (1) في م فقط: يـابـي.
(2) في الأصل: يفترس، وفي د: يفرش، والمُثبَت من م.
(3) في الأصل فقط: الوتير، أي أنّ الناسخ المغربـي كتب الكلمة كما ينطق بها بلِسانه المغربـي.
(4) في الأصل وفي م: الخمير، والمُثبَت كما في د.
(5) لم نقِفْ على هذه الصيغة بالذات في ما بين أيدينا من كُتب الحديث. وللناظر أن يجِد في **المُعجَم المُفهرَس** وفي أماكن مُتفرِّقة (فرش ـ حرير ـ شبع ـ خبز الشعير) الإحالات على كُتب الحديث في ما يتعلّق بمعانيه الثلاثة التي تضمّنها.
(6) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

بْنِ الْخَطَّابِ - رضِي الله عنه[7]! - وَجَدْنَاهُ[8] يُعَالِجُ شَظَفاً مِنَ الْعَيْشِ. فَتَارَةً[9] نَرَى لَهُ كِسْراً قَدْ أُدِمَتْ[10] لَهُ بِسَمْنٍ وَطَوْراً [ص 328] قَدْ أُدِمَتْ[10] لَهُ بِزَيْتٍ فَنَقُولُ[11] لَهُ[12]: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَوَ لَيْسَ قَدْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَدَائِنَ كِسْرَى[13] وَقَيْصَرَ؟ فَلَوْ لَطَّفْتَ[14] غِذَاءَكَ[15] وَطَيَّبْتَهُ[16]!». فَقَالَ: «أَتَرَانِي[17] لَسْتُ أَعْلَمَكُمْ بِرَقِيقِ الْعَيْشِ، لُبَابِ[18] الْبُرِّ بِصِغَارِ[19] الْعَنْزِ؟ وَلَوْ شِئْتُ لَمَلأْتُ[20] هَذِهِ الرِّحَابَ صَلائِقَ[21] وَسَنَابِكَ[22] وصِنَاباً[23] وَأَسْنِمَةً

---

(7) م: 118 ظ.

(8) د: 139 و.

(9) هُنا وفي الأصل فقط إضافة لم نُثبتها في متْن النصّ: نرا له المكسور وتارة.

(10) في م فقط: اودمت، وهو صحيح أيضاً.

(11) في الأصل فقط: فثقول.

(12) له: من الأصل فقط.

(13) في الأصل فقط: كسْر.

(14) في الأصل: نطفت، وفي د: نظفت.

(15) في الأصل وفي م: غداك، والمُثبَت كما في د، مع إضافة المدّة على الألف الممدودة في د.

(16) هكذا تُقرأ في الأصل، وفي م وفي د: واطبته، مع إضافة الهمزة على الألف والضمّة على الهاء في د.

(17) الألف من د فقط.

(18) الكلمة من م ومن د فقط.

(19) في د فقط: بصغير.

(20) لام جواب الشرط من م ومن د فقط.

(21) في الأصل: صلابق، وكذلك تبدو في م؛ وفي د: علايق. والمُثبَت كما في **لِسان العرب** (مادة: صلق وكذلك صلا) حيث ينقُل ابن منظور قول عمر: «أَمَا وَاللَّهِ مَا أَجْهَلُ عَنْ كَرَاكِرَ وَأَسْنِمَةٍ. وَلَوْ سُئِلْتُ لَدَعَوْتُ بِصِلاءٍ وَصِنَابٍ وَصَلاَئِقَ». ويُدقّق: «قيل هي الرِّقاق».

(22) في د فقط: وسبايك. انظر البيان السابق من هذه الفقرة.

(23) في الأصل: وضُبَاباً، وفي م: وصقابا، وفي د بياض، والمُثبَت كما في **لِسان العرب**؛ انظر البيان الأسْبق.

وَكَرَاكِرَ[24] وأقْلاداً! ولَكِنّي[25] سَمِعْتُ*عَزَّ مِنْ قَائِلٍ يَقُولُ*[26][وقد] نَعَى[27] إِلَى قَوْمٍ شَهَوَاتِهِمْ[28]: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾[29] فَأَحْبَبْتُ*أَنْ أَخْتَبِىءَ*[30] نَصِيبِي هُنَاكَ».

فـصـل

[في أن السماع كالنظر إلى وُجوه المُرْد فِتنة]

131 ــ ويُقال: إنّ هذه الطائفة تُضيف إلى ما هي فيه من الباطل استِحْضار المُرْد في مجالسهم والنظر في وُجوههم. ورُبّما زيّنوهم بالحُلِيّ والمُصبَّغات*من الثِّياب[1] وتزعُم أنّها تقصُد[2] بذلك الإسْتِدلال بالصُّنعة على الصانع.

132 ــ قال*[1] الأسْتاذ القُشيْري[2] ـ رحِمه الله! ـ[3]*وهو من رُؤساء

---

(24) في الأصل: وكواكر، وفي د بياض، وفي م كما أثبتناه؛ وهو كما في لِسان العرب؛ انظر البيان 21 من هذه الفقرة.

(25) في الأصل: ولا كني، وفي م: ولكن، والمُثبت كما في د.

(26) ما بين العلامتيْن من د، وفي الأصل ومحلّه ما تبدو قراءته: الله نقول، وفي م: في قول الله تعالى.

(27) في د: نعا، وفي الأصل وفي م كما أثبتناه.

(28) هُنا وفي الأصل وفي م فقط: فقال.

(29) قُرآن: جُزء من الآية 20 من سورة الأحقاف (46).

(30) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل فقط.

131 ـ (1) الكلمة من م، وفي الأصل بياض محلّها.

(2) في الأصل: قصدت، والمُثبَت كما في م.

132 ـ (1) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) صيغة الترحُّم من الأصل ومن د، وفي م صيغة الترضّي.

طائفتهم*[4]*قولاً عظيماً*[5] في الردّ عليهم وكشْف فضائحهم،وقال[6]: «ومَن ابْتَلاه الله بشيْء[7] من ذلك فهو عبد أهانه[8] الله وخذَله وكشَف عوْرته*وأبْدى سوْأته*[9]في العاجل، وله عند الله سُوء المُنقلَب في الآجل».

133 ــ وروى أبو داود [ـ 275/888] ـ رحِمه الله! ـ في **السُّنن** أنّ النبيّ ﷺ قال: «مَنْ خَبَّبَ زَوْجَةَ امْرِئٍ أَوْ مَمْلُوكَهُ[1] فَلَيْسَ مِنَّا!»[2]. خَبَّبَ أي أفسَد وخدَع وأصله من الخِبّ وهو الخِداع. يُقال: فلان خِبٌّ ضَبٌّ[3] إذا كان فاسداً مُفسِداً.

134 ــ قال الواسطي[1] ـ رحِمه الله! ـ وهو من كِبار الصُّوفيّة: «إذا أراد الله ـ تعالى! ـ هَوان عبْد ألْقاه إلى هؤلاء الأنْتان و[2] الجِيَف!».

---

(4) ما بين العلامتيْن من م فقط، وفي الأصل ومحلَّه: وهم روسَا بقيتهم. وفي د كما في م، مع سقوط: هو.
(5) في الأصل فقط: قول عظيم.
(6) الفعل من م فقط.
(7) في م فقط: في شيء.
(8) في الأصل: اهلكه، والمُثبَت كما في م وفي د.
(9) ما بين العلامتيْن ساقط من د، وفي الأصل وفي م وردت الكلمة الأُولى منه: وابدا.

133 ـ (1) في م: مملوكته، وفي د: مملوكة، والمُثبَت كما في الأصل وكما في **السُّنن** لأبـي داود (ج 4، ص 343، ر 5170) في كتاب الأدب، باب فيمن خبَّب مملوكاً على مولاه، حيث ورد الحديث بإسناد يصِل إلى أبـي هُريرة وبلفظ الطُّرطوشي كلمةً بكلمة.
(2) في **لِسان العرب** (مادّة: خبب) ورد الحديث بلفظ مُغاير قليلاً: امْرَأَةً وَمَمْلُوكاً عَلَى مُسْلِمٍ، ولكن بشرح قريب اللفظ.
(3) في الأصل: خَبيبٌ، وما أثبت هو كما في م وفي د وفي **لِسان العرب**.

134 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(2) في د فقط واو العطف.

أَوَ لم يسمَعوا إلى[3] قوْل الله ـ عزّ وجلّ!ـ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ويَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾[4]؟ وقل النّبـي ﷺ*لعلـيّ ـ رضِي الله عنه!ـ*[5]: «لا تُتْبع النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ! فإنَّمَا لَكَ الأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الآخِرَةُ[6]»[7].

135 ـ وقـال بَقيّـة[1] بـن الـوليـد[2] ـ رحِمـه الله! ـ: *«قـال بعـض التابعين*[3]: كانوا يَكرَهون أن يحُدّ الرجُل[4] النظرَ إلى الغُلام الأمْرد، الجميل الوجه».

وقال ابن عبّاس[5] ـ رضِي الله عنه! ـ: «الشَّيْطَانُ يَتَمَكَّنُ[6] مِنَ الرَّجُلِ في ثَلاَثِ[7] مَنَازِلَ[8]: فِي نَظَرِهِ وقَلْبِهِ وذَكَرِهِ».

---

(3) حرف الجرّ ساقط من د فقط.
(4) قُرآن: جُزء من الآية 30 من سورة النور (24).
(5) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.
(6) في د فقط: الأخْرا.
(7) انظر السُّنن لأبـي داود (ج 2، ص 246، ر 2149) في كِتاب النّكاح، باب ما يُؤمَر به من غَضّ البصر، حديثاً بإسناد يصِل إلى ابن بُريْدة عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ قال: «يَا عَلِـيُّ! (. . .)» وساق أبو داوَد الحديث بلفظ نصّنا كلمةً بكلمة. وكما أورد الحديثَ التِّرمذي في كِتاب الأدب والدارمي في كِتاب الرِّقاق وابن حنبل، حسَب الإحالة التي دقّقها صاحب **المُعجَم المُفهرَس** (ج 6، ص 482، ع 2) في مدخل: لا تُتْبِع النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، مع الخُلُوّ من الحركات.

135 ـ (1) في م: لقيت، والصحيح هو المُثْبَت عن الأصل وعن د.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(3) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط، وقد ورد محلَّه: انهم.
(4) الكلمة ساقطة من م فقط.
(5) ما بين العلامتيْن كتبه ناسخ الأصل فقط مرّتيْن.
(6) الفعل من د فقط. م: 119 و.
(7) في م فقط: ثلاثة.
(8) د: 140 و.

وقال عَطاء[2] ـ رحِمه الله! ـ: «كُلّ نظرة يهْواها القلْب فلا خيرَ فيها».

136 ــ وقال سُفيان الثَّوْري[1] ـ رحِمه الله[2]! ـ: «لو أنّ رجُلاَ عبَث بغُلام بين أصابع رِجْليْه يُريد الشهْوة لكان لُوطيّاً!».

وقال الحُسين[3] بن ذَكْوان[1] ـ رحِمه الله! ـ: «لا تُجالِسوا أبْناء الأغْنياء فإنّ لهم صُوراً كصُور النِّساء وهُم أشدّ فِتْنة من العَذارى!».

وقال بعض التّابعين: «ما أنا بأخْوفَ على الشابّ الناسك من سَبُع ضارٍ[5] عليه من الغُلام الأمْرد، يقعُد إليه!».

137 ــ وقال بعض التابعين ـ رضِي الله عنهم![1] ـ: «اللُّوطيّة على ثلاثة أصْناف: صِنْف ينظُرون وصِنْف يُصافحون وصِنْف يعمَلون ذلك العمَل».

ورُوي أنّ أحمد بن حنْبل [ـ 241/855] ـ رضِي الله عنه[2]! ـ جاء إليه [ص 329] رجُل ومعه ابن له حسَن الوجْه فقال: «لا تَجِئني به مرّةً أُخرى!» فقيل له: «إنّه ابنه*وهما مستوران*[3]!» فقال: «قد علِمتْ! ولكنْ على هذا رأيُ أشياخنا».

138 ــ وكان*محمد بن*[1]الحسن[2]، صاحب يحيـى بن مَعين[3]، لم

---

136 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(2) في د فقط وردت محلَّها صيغة الترضّي.
(3) في م وفي د: الحسن، مع الشكل شِبْه الكامل في د. والصحيح ما أثبتناه من الأصل.
(5) في الأصل: ظاري، وفي م: ضارى، والمُثبَت كما في د.
137 ـ (1) الصيغة ساقطة من د فقط، وفي م: عنه.
(2) صيغة الترضّي ساقطة من د، وفي م وبدلَها صيغة الترحُّم.
(3) ما بين العلامتيْن من م ومن د فقط.

يرفَع رأسه إلى السماء أربعين سنة، فجاءه[4] غُلامٌ حدَثٌ ليجلِس إليه فأجلَسه من خَلْفه.

فأمّا إتْيان الذُّكور[5] فهي الفاحشة العُظمى وهو مُحرَّم مُغلَّظ التحريم. قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ. وَتَذَرُونَ ما خَلَقَ لَكُم رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم*بَلْ أَنْتُم قَوْمٌ عَادُون*﴾[6].

139 ــ قال مالك [ـ 179/795]: «يُرجَم الفاعلُ والمفعولُ به، أحصَنا أو لم يُحصِنا».

وبه قال ربيعة[1] والشافعي [ـ 204/819] وأحمد بن حنبل [241/855] وإسحاق [بن راهْويْه][1].

وقال الحسن البصري[1] وعطاء [بن أبي رباح][2] والنَّخَعي[1] وقَتادة[1] والأوْزاعي[1] وأبو يوسف[1] ومحمد [بن الحسن الشيباني][1]: «هو كالزِّنى!

---

138 ـ (1) ما بين العلامتيْن من م ومن د، وفي الأصل ومحلّه بياض قدر كلمة.
(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام، وفيها نُبيِّن أنّ المعروف بصُحبته ليحيى بن مَعين هو أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار الصوفي، لا محمد بن الحسن المذكور.
(3) في د فقط: سعيد، بدل: مَعين. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(4) في د فقط: اليْه، بدل الهاء.
(5) في د فقط: الذكْرَان، وهي الكلمة الواردة في الآية المُستشهَد بها في ما يلي من الفقرة.
(6) قُرآن: الآيتان 165 و 166 من سورة الشعراء (26). وما بين العلامتيْن أسقطه ناسخ م فقط.
139 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.
(2) العلَم ساقط من د فقط. انظر التعليقات العامّة على الأعلام. وفيها علّلنا الإضافة بالإحالة على السُّنن للترمذي.

إن كان بِكْراً يُجلَد[3] وإن كان ثيِّباً يُرجَم. ولا فرقَ أن يفعله بغُلام[4] أو امرأة أجنبيّة[5]».

140 ــ والحُجّة لمالك [ـ 179/795] أنّ النبيّ ﷺ قال: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ[1] يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ!»[2].

وأيضاً فإنّ الله ـ تبارك وتعالى! ـ رجَمهم بالحِجارة وقال[3]: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ﴾ الآية[4].

141 ــ ورُوي أنّ أبا بَكْرٍ الصِّدِّيق[1] ـ رضِي الله عنه! ـ اسْتَشَارَ الصَّحابَةَ ـ رِضوان الله عليهم! ـ فِي رَجُلٍ كَانَ يُنْكَحُ كَمَا تُنْكَحُ[2] الْمَرْأَةُ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ـ رضِي الله عنه! ـ: «أَرَى أَنْ يُحَرَّقَ!» فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ ـ رضِي الله عنه! ـ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ـ رضِي الله عنه[3]! ـ فَحَرَّقَهُ بِالنَّارِ»[4].

---

(3) ورد الفعل في د فقط مسبوقاً بفاء جواب الشرط: فيحدّ؛ وفي م: يحد، وفي الأصل: يجلدان.

(4) في م وفي د فقط: مع، بدل الباء.

(5) في م فقط وردت الكلمة مسبوقة بـ: او.

140 ـ (1) في الأصل فقط: وَجد تمرة، وفوقها كتب الناسخ أو المُصحِّح (؟): كذا.

(2) انظر الحديث باللفظ ذاته وبإسناد يصِل إلى ابن عبّاس في السُّنن لكُلّ من أبي داود (ج 4، ص 158، ر 4462، كِتاب الحُدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط) والتِّرمذي (كِتاب الحُدود، باب ما جاء في حدّ اللوطي، ج 4، ص 47 و 48، ر 1456).

(3) واو العطف ساقطة من د فقط.

(4) قُرآن: جُزء من الآية 82 من سورة هود (11).

141 ـ (1) النعت من د فقط.

(2) د: 140 ظ.

(3) م: 119 ظ.

(4) لم نقِف على هذا الأثر في ما بين أيدينا من كُتب الحديث والسِّيَر.

ورُوي عنه أيضاً أنّه قال: «يُرْجَمُ اللُّوطِـيُّ!».

وقال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «يُرْمَى مِنْ شَاهِقَةِ جَبَلٍ أَوْ[4] أَعْلَى مَا فِي الْبَلَدِ مُنَكَّساً[5] ثُمَّ يُتْبَعُ بِالْحِجَارَةِ».

ورُوي عن أبـي بكْر الصِّدِّيق[6] ـ رضِي الله عنه! ـ أنّه [7] قَال: «يُهَدَّمُ عَلَيْهِ الْبَيْتُ!».

وقال عُثمان ـ رضِي الله عنه! ـ: «يُقْتَلُ!».

142 ـــ ورُوي أنّ قوم لُوط كانت[1] فيهم عَشْر خِصال أهْلَكهم الله ـ تعالى[2]! ـ بها: كانوا يتغوَّطون في الطُّرُقات وتحت الأشْجار المُثمِرة وفي المِياه الراكدة[3] وفي شُطوط[4] الأنْهار. وكانوا يَخْذِفون[5] الناس بالحَصْباء فيُعوِّرونهم[6]. وإذا اجتمعوا في المَجالس أظْهَروا المُنكَر بإخْرَاج[7] الرِّيح

---

(4) حرف العطف من الأصل فقط.
(5) نَكَسَ، و: نَكَّسَ: قلَب الشخصَ ـ هنا اللوطي ـ على رأسه وجعَل أسفله أعلاه ومُقدَّمه مُؤخَّره، كما في المعاجم.
(6) الصِّفة من م فقط.
(7) في الأصل فقط وبدل المُثبَت: ايضا.

142 ـ (1) في د فقط ورد الفعل في صِيغة المُذكَّر.
(2) الصِّيغة من م ومن د فقط.
(3) الكلمة من م، وفي الأصل وفي م: الجارية.
(4) في د فقط: وسط، بدل الكلمة المُثبَتة.
(5) خَذَفَ بالحصاة ونحوها: رمى بها بيده المُجرَّدة أو بالمِخْذَفة، كما في المعاجم.
(6) عَوَّرَهُ: صيَّره أعْور.
(7) في م فقط وبدل الباء الواو.

منهم واللطْم على رِقابهم[8]. وكانوا يرفَعون أثْوابهم قبل أن يتغوَّطوا ويأتون بالطامّة[9] الكُبْرى وهي اللِّواط.

قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾[10] والنادي المَجالس[11] والمَحافل.

143 ـ ومن ارْتقى في هذا الباب عن[1] حالة الفِسْق[2] وأشار إلى أنّ[3] ذلك من بَلاء[4] الأزْواج[5] وأنّه[6] لا يضُرّ فهذه وساوس الشيْطان وادِّعاء المَعصِية[7]*وهو الكُفر*[8] ونظير[9] الشِّرْك. فاحذَر[10] مُجالستهم[11] فإنّ في اليسير منه فتحَ باب الخِذْلان*وبَدءَ حال*[12] الهِجْران بينك وبين الحقّ ـ تعالى![13] ـ [ص 320].

---

(8) في الأصل: ارقابهم، وما أثبتناه من م ومن د هو المعروف والمقبول مع: أرْقُبٌ.
(9) الباء من الكلمة ساقطة من د فقط.
(10) قُرآن: جُزء من الآية 29 من سورة العنكبوت (29).
(11) في الأصل وفي م: المجلس، والمُثبَت من د.

143 ـ (1) في م فقط: في، بدل: عن.
(2) في م وفي د فقط: الفسوق.
(3) أنّ: ساقطة من د فقط.
(4) في د فقط: ملا.
(5) في م فقط: الارواح.
(6) الواو ساقطة من م فقط.
(7) في الأصل وفي م فقط: العصمة.
(8) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.
(9) في د فقط: ونصير.
(10) في م فقد ورد الفعل في حالة الجمع.
(11) في م فقط: مجالسهم.
(12) ما بين العلامتيْن ورد فقط في م: ومداخل.
(13) الصيغة واردة في الأصل فقط.

ثُمّ قال: وهَبْكَ[14] ـ أيُّها المَغرور! ـ قد بلَغتَ رُتْبة الشُّهداء! أليس قد[15] شغَلتَ ذلك القلْب بمَخلوق؟. وفي الحديث: «يَقُولُ اللَّهُ ـ تعالى! ـ: حَرَامٌ عَلَى قَلْبٍ سَكَنَهُ[16] حُبُّ غَيْرِي أنْ يَسْكُنَهُ حُبِّـي!»[17].

فــصــل

[في ردّ دعوى من يُحبِّذ النظر إلى وُجوه المُرد بحُجّة الإستدلال على الله]

144 ــ وأمّا*قولهم: «إنّهم*[1] يستدِلّون بالصُّنعة على الصانع» فنِهاية في *مُتابَعة الهوى*[2] ومُخادَعة العَقْل ومُخالَفة العِلْم.

قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـٰهَهُ هَوَاهُ﴾[3].

وقال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «الْهَوَى إِلاَهٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ـ تعالى! ـ».

---

(14) ما بين العلامتيْن ساقط من الأصل فقط، وقد ترك الناسخ محلَّه بياضاً قدر كلِمتيْن.

(15) قد: ساقطة من د فقط.

(16) في م: يسكنه، وفي د: فيه، بدل الفعل.

(17) لم نقِف على صيغة هذا الحديث لا في **المُعجَم المُفهرَس** ولا في مجموعة الأحاديث القُدْسيّة التي رجعنا إليها. وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 327) أورد المُؤلِّف حديثاً قريب المعنى من نصّ الطُّرطوشي وبدون إسناده: «وقيل: أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام: يا داود، إني حرّمت على القلوب أن يدخلها حبـي وحب غيري معاً».

144 ـ (1) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وقد ورد محلَّه في د: لانهم.

(2) ما بين العلامتيْن من م ومن د، وقد ورد في الأصل ومحلَّه: مبالغة، يليها بياض قدر كلمة.

(3) قُرآن: جُزء من الآية 23 من سورة الجاثية (45).

قال الله ـ تعالى! ـ في باب الْإعتِبار: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[4].

وقال ـ تعالى! ـ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ[5] ويَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَانُ﴾[6].

وقال ـ جلّ وعلا! ـ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾[7] الآية.

*وقال ـ تعالى![8] ـ: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً[9] * وَعَلَى جُنُوبِهِمْ*﴾[10] الآية.

قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[11].

فعَدلوا عمّا أمرَهم الله به من الإعتِبار إلى ما نهاهم عنه بقوله ـ تعالى! ـ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾[12] الآية*[13].

---

(4) قُرآن: الآيات 17 إلى 20 من سورة الغاشية (88).
(5) د: 141 و.
(6) قُرآن: جُزء من الآية 19 من سورة المُلك (67).
(7) قُرآن: جزء من الآية 164 من سورة البقرة (2).
(8) الصِّيغة من م فقط.
(9) م: 120 و.
(10) قُرآن: جُزء من الآية 191 من سورة آل عِمْران (3). وما بين العلامتيْن ـ أي الجار والمجرور ـ من م فقط.
(11) قُرآن: الآية 105 من سورة يوسف (12).
(12) قُرآن: جُزء من الآية 30 من سورة النور (24).
(13) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

فـصـل[14]

[في تهجين الطرَب في مجالس سماع الصُّوفيّة]

145 ــ وأمّا الرَّقْص والدَّقّ[1] بالرِّجل وكشْف الرأس وتمزيق الثِّياب فلا خَفاءَ[2] على ذي لُبّ أنّه سُخْف ولعِب ونبْذ للمُروءة والوَقار ولِما كان عليه[3] الأنبياء والصالحون.

فروى أهل السِّيَر عن[4] عليّ بن أبي طالب ـ رضِي الله عنه! ـ قال: «كَانَ مَجْلِسُ النَّبِيِّ ﷺ مَجلِسَ حِلْمٍ[5] وَحَيَاءٍ وَصَبْرٍ وَأَمَانَةٍ، لاَ[6] تُرفَعُ فِيهِ الأَصْوَاتُ *وَلا تُؤَبَّنُ[7] فِيهِ الْحُرُمُ وَلاَ تُثَنَّى فَلَتَاتُهُ[8]، مُعتدِلِين* [9] يَتَواصَوْنَ[10] فِيهِ بِالتَّقْوَى، مُتَوَاضِعِينَ يُوَقِّرُونَ فِيهِ الْكَبِيرَ وَيرْحَمُونَ فِيهِ الصَّغِيرَ ويُؤْثِرون ذَا الْحَاجَةِ ويَحْفَظُونَ الْغَرِيبَ»[11].

---

(14) أعاد ناسخ الأصل في بداية هذا الفصل كتابة بداية الفصل السابق إلى قوله: فنهاية.

145 ـ (1) هكذا تمكن قراءة الكلمة في النُّسخ الثلاث، وهي واضحة تماما في د وفي الهامش كإصلاح.

(2) في د فقط: يخفا.

(3) في د فقط: فيه، بدل: عليه.

(4) في د فقط: ان، بدل المُثبَت.

(5) في د فقط: حكْم.

(6) في د فقط: ولا.

(7) في الأصل بياض قدر كلمة هي الفعل المذكور من م: توبق.

(8) الكلمة الأخيرة وردت واضحة في الأصل وفي م؛ أمّا الأولى فتُقرَأ: تثنا، في الأصل، ثُمّ: يتنا، في م. وما أثبتناه يبدو مقبولاً إذ يُفيد أنّ ما يقَع من الأمر من غير إحْكام أو ما يصدر عن اللِّسان من زلاّت وهَفَوات لا يتكرّر.

(9) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(10) في الأصل: يتواصلون، وكذلك في م مع إضافة مُلاحظة من الناسخ ذاته: لعله يتواصون، وهو ما ورد في د وأثبتناه.

(11) في د فقط: القريبَ.

146 ـ قال [علـيّ بن أبـي طالب]: «وَكَانَ النَّبِـيُّ ﷺ لَيِّنَ الْجَانِبِ سَهْلَ الْخُلُقِ دَائِمَ الْبِشْرِ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلاَ غَلِيظٍ وَلاَ صَخَّابٍ[1] فِي[2] الْأَسْـــوَاقِ وَلاَ فَحَّاشٍ[3] ولاَ عَيَّابٍ[4] ولاَ مَدَّاحٍ، يَتَغَافَلُ عَمَّا لاَ يَشِينُ[5] وَيُؤَيِّسُ[6] مِنْهُ وَلاَ يُجِيبُ فِيهِ، قَدْ تَرَكَ نَفْسَهُ مِنْ ثَلاَثٍ[7]: الْمِرَاءُ وَالإِكْثَارُ وَمَا لاَ يَعْنِيه، وَتَرَكَ النَّاسَ مِنْ ثَلاثٍ[7]: كَانَ لَا يَذُمُّ أَحَداً ولاَ يُعَيِّرُهُ وَلاَ يَطْلُبُ عَوْرَتَهُ[8] وَلاَ يَتَكَلَّمُ إِلاَّ فِي مَا رَجَا ثَوَابَهُ».

---

146 ـ (1) في الأصل: سخاف، وفي د: سخار، وفي م: سخاب. وما أثبتناه مقبول ويُفيد معنى الضجّة واختِلاط الأصوات للخِصام، كما تُفيده كلمة: سَخَّابٌ. انظر لِسان العرب لابن منظور (مادة: صخب). انظر: **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 181، ع 2: لَيْسَ، لَيْسَتْ بِفَظٍّ وَلاَ غَلِيظٍ وَلاَ سَخَّابٍ، صَخَّابٍ بِالْأَسْوَاقِ، مع الإحالة على **صحيح البُخاري** (التفسير ـ البيوع) و **سُنن الدارمي** (المُقدِّمة) و **مُسنَد ابن حنبل**. ومن المُلاحَظ أنّ شكل هذه الأجزاء من الحديث هو من وضْعنا.

(2) في م فقط: بـ، بدل: في.

(3) انظر **المُعجَم المُفهرَس** (ج 5، ص 80، ع 2): لَيْسَ بِفَحَّاشٍ وَلاَ صَخَّابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، مَع الإحالة على المُقدّمة من **سُنن الدارمي**. وبالرُّجوع إلى كِتاب **السُّنن** هذا (ج 1، ص 16 و 17، ر 5 و 6) في باب صفة النبـي في الكُتب قبل مبعثه من كتاب المُقدِّمة، نقِف على حديثيْن أحدهما بإسناد عن كعب الأحْبار والآخر بإسْناد عن ابن سلاّم، وكِلاهما يُفيد صفة النبـيّ كما وردت في التوراة وتعني الصّفات التالية: لَيْسَ بِفَظٍّ (. . .) وَلاَ فَحَّاشٍ. والمُلاحَظ أنّ شكْل جُزء الحديث من وضْعنا.

(4) في د فقط: غياب.

(5) الفعل من د، وفي م: يشتهى، وفي الأصل ومحلّه بياض قدر كلمة.

(6) في الأصل: ويويّس، وفي د: وبايس، والمُثْبَت كما في م.

(7) في الأصل فقط: ثلاثة.

(8) في الأصل وفي د فقط: عوراته، مع الشكْل الجُزئي في د.

«إِذَا تَكَلَّمَ أَطْرَقَ جُلَسَاؤُهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ. وَإِذَا سَكَتَ تَكَلَّمُوا وَلاَ يَتَنَازَعُونَ عِنْدَهُ الْحَدِيثَ. وَمَنْ[9] تَكَلَّمَ أَنْصَتُوا إِلَيْهِ[10] حَتَّى يَفْرَغَ» يعني يسكُتون ويغُضُّون أبْصارهم[11]. والطير لا تسقُط[12] إلاّ على ساكن. ويُقال للوَقور[13] الحليم: فُلان سَاكِنُ الطَّيْرِ[14].

147 ـ وروى مُسلِم ـ رحِمه الله! ـ في **الصحيح** قال: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ [ص 331] بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[1]: «صَحِبْتُ النَّبِـيَّ ﷺ مَا مَلأْتُ عَيْنَـيَّ مِنْهُ قَطُّ حَيَاءً مِنْهُ وَتَعْظِيماً لَهُ. وَلَوْ قِيلَ لِي: صِفْهُ! لَمَا[2] دَرَيْتُ»[3].

---

(9) واو العطف من م فقط.

(10) في الأصل وفي د فقط: له.

(11) في الأصل: ابصرهم.

(12) في م وفي د فقط ورد الفعل بصيغة المذكّر الغائب.

(13) في د فقط: للموقر.

(14) في م وفي د فقط: الطاير.

147 ـ (1) في النُسخ الثلاث: العاصي، مع الشكْل الجُزئي في الأصل وفي د. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) اللام من م ومن د فقط.

(3) انظر صحيح مُسلم (م 1، ص 78 و 79) في كِتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحجّ، هذا الحديث بإسناد يصِل إلى ابن شُماسة المَهْرِي الذي حضَر عمرو بن العاص وهو في سِياقَة الموت يبكي طويلاً. ويذكُر المُحتضَر كيف كان بُغضه للنبيّ ﷺ شديداً قبل الإسلام ثُمّ حُبّه الشديد إيّاه بعد إسلامه ويقول: «وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَـيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلاَ أَجَلَّ فِي عَيْنِي مِنْهُ. وَمَا كُنْتُ أُطِيقُ أَنْ أَمْلأَ عَيْنَيَّ مِنْهُ إِجْلالاً لَهُ. وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ لأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلأُ عَيْنَـيَّ مِنْهُ (. . .)».

فصل[4]

[في أنّ الإبتِعاد عن الكبائر من المُروءة]

148 ـ قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[1] والعَدْل في اللُّغة هو المُتوسِّط في[2] الحال. واشتِقاقه من الإستِواء والإعتِدال؛ يقال: فُلان عَدِيلُ فُلان، إذا ساواه.

وسُمّي العَدْل عَدْلاً لأنّه يُساوي مِثْله على الهَيْئة[3]. ومعناه في الشَّرْع أن يكون مُعتدِلاً في دِينه ومُروءته[4] وأحْكامه[5].

149 ـ فأمّا[1] دِينه فلا[2] يأتي كبيرة[3] ولا يُصِرّ على صغيرة. فإن أتى كبيرة واحدة سقَطت عدالته. والكبيرة هي كُلّ ما تواعَد الله ـ تعالى![4] ـ عليه[5] بالنار في كِتابه أو[6] على لِسان نبيّه نحو الكُفر والزِّنى[7] واللِّواط وشُرب

---

(4) الكلمة ساقطة من د فقط.

148 ـ (1) قُرآن: جُزء من الآية 2 من سورة الطلاق (65).

(2) حرف الجرّ ساقط من د فقط.

(3) في الأصل وفي م: البهيمة، والإصلاح من د.

(4) في الأصل وفي م: مروته، والمُثبَت كما في د. وسوف لا نُنبّه عليه في ما يلي.

(5) م: 120 ظ.

149 ـ (1) في د فقط واو العطف بدل الفاء.

(2) في م: بان لا، وفي د: فبان لا، والمُثبَت من الأصل.

(3) د: 141 ظ.

(4) الصِّيغة من م فقط.

(5) في الأصل فقط: عليها.

(6) في م و د فقط: و، بدل: أو.

(7) في النُّسخ الثلاث: الزنا. وسوف لا نُنبّه على مثل هذا في ما يلي.

الخمْر والسرِقة والغصْب[8] والقذْف للمُحصَنات والقتْل بغير حقّ وشهادة الزُّور وعُقوق الوالِديْن.

وقد قيل لابن عبّاس: *«الْكَبَائِرُ سَبْعٌ!»*[9] فَقَالَ: «هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى السَّبْعَةِ».

150 ــ وكُلّ ما لم يُتواعَد فاعلُه[1] بالنار يُسمّى صغائر. فمن داوَم[2] عليها وأصَرّ رُدَّت شهادتُه. ولا تُرَدّ باليسير منها الشهادةُ لأنّه لا يتخلّص أحد من الصغائر. ولهذا الفنّ حُدود وتفاصيل من التُّهْمة والرَّحِم[3] والميْل والعداوة[4]، موضِعُها كُتبُ الفِقه.

151 ــ وأمّا[1] المُروءة بأن[2] يتنزَّه عن كُلّ ما يُسقِط[3] المُروءة من الأكْل على الموائد في الأسْواق والأكْل في الطُّرُقات، مُنبسِطاً غير مُستَخْفٍ، وكشْف رأسه وما ليس بعوْرة من بدَنه بحَضرة الناس ومَدِّ رِجْليْه بحَضْرَة الناس والحِكاية المُضْحِكة وذِكر أهله وزوجته بالسُّخْف[4] فهذا وما أشْبَهه يُسقِط

---

(8) في الأصل فقط: والغضب.
(9) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وفي د ومحلّه: ما الكبآير.
150 ـ (1) في م فقط: صاحبها.
(2) في د فقط: دام.
(3) في الأصل: والزحم، وفي م كما أثبتناها. والكلمة قد تُقبَل في هذا السِّياق إذ تُفيد معنى القرابة. وعلى كُلّ فهي ساقطة من د.
(4) الكلمة من م ومن د فقط.
151 ـ (1) في د فقط فاء العطْف بدل الواو.
(2) في د فقط: فان.
(3) في م فقط: اسقط.
(4) في د فقط: با، يليها بياض قدر كلمة.

العدالة عند العُلماء ولا يَقبل[5] شهادته في جُزْزة[6] بَقْل.

152 ــ ورُوي في الحديث: «أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّوَّاعُونَ وَالصَّبَّاغُونَ»[1].

وقيل[2] في ذلك تأويلان: أحدهما: أنّهم يَعِدون ويَحلِفون ويكثُر ذلك منهم. وقيل: إنّهم يُسمُّون الأشياء[3] بغير أسمائها مِثل قولهم: زَرْعِي، و: بَنَفْسَجِي، وأسماء يُسمُّون[4] الصِّناعة[5] بها. فإن كان المُراد هذا لم يُسقِط[6] الشهادة لأنّه مَجاز والمَجاز في اللُّغة كثير. وإن كان المُرادُ الأوّلَ فإن كثُرت منه المواعِد[7] والإخْلاف رُدَّت شهادتُه.

153 ــ وفي التوراة[1] أنّ هارون ـ عليه السلام![2] ـ قال لبني

---

(5) في الأصل وفي د ورد الفِعل في صيغة المُؤنَّث الغائب.

(6) في الأصل وفي د: جَزرة، وفي م: زجرة. والمُثبَت مقبول إذ يفيد معنى الحزمة.

152 ـ (1) انظر الحديث في ضعيف سُنن ابن ماجه، ص 166، ر 4704، في كتاب التِّجارات وفي باب الصِّناعات منه؛ وقد ورد بإسناد يَصِل إلى أبي هُريرة وبلفظ قريب جدّاً، سوى أنّ الكلمة الأخيرة منه تقدَّمت السابقة عليها في نصّ الطُّرطوشي. وفي المُعجَم المُفهرَس (ج 3، ص 244، ع 2) إحالة على السُّنن لابن ماجه (التجارات) وعلى مُسنَد ابن حنبل.

(2) واو العطف ساقطة من د فقط.

(3) في الأصل فقط: الاسمَاءَ.

(4) في الأصل فقط: يُسْمِعُون.

(5) في الأصل وفي م: الصباغة.

(6) في الأصل وفي د فقط ورد الفعل بصيغة المُؤنَّث الغائب.

(7) في الأصل وفي م فقط: المَواعيد، والحركة من الأصل فقط. والمُثبَت من د مُفرَده: المَوْعِدُ، بمعنى الوعْد. أما: مَوَاعِيدُ، فمُفرَدها: مِيعَادٌ، أي وقت الوعْد أو موضعه.

153 ـ (1) في الأصل وفي د: التورىة، وهي الطريقة القديمة والصحيحة لنسخ الكلمة كما أثبتناها.

(2) الصيغة من د فقط.

إسرائيل: «اِقْلَعوا لي[3] أقْراط[4] الذهَب عن آذان نِسَائكم وأولادكم وبناتكم وائتوني[5] بها!». فأتَوْه بها فأفرَغها[6] وجعَل لهم منها عِجْلاً. ثُمّ أمَر هارون أن*يُبنى مذْبَح*[7]بين يدَي العِجْل ثم قال: «غداً عيد السَّيِّد[8]!». فلمّا جاء موسى ـ عليه السّلام![9] ـ وجَد بني إسْرائيل عُراة بين يدَي العِجْل*يُغنّون ويرقُصون*[10].وكان هارون غرّهم[11] بجَهالة قلْبه.

فانظرُوا ـ رحمكم الله! ـ كيف يجوز على[12] نبِـيّ من أنبياء الله أن[13] يتّخِذ عِجْلاً للعِبادة من دون الله ـ تعالى![14] ـ ثمّ يرقُص هُو وهُم تعظيماً للعِجْلِ على أنّه إلاهُهم! فما أشْبه عُقولَ قوم قد[15] جعَلوا الرقْص عبادة لِلّه ـ تعالى! ـ*بعُقول بنِي إسْرَائيل في تَجويزهم على نبِـيّ الله ـ تعالى! ـ أن يتّخِذ إلاهاً يَتعبّد له بالرقْص والقُرْبـى[16] من دون الله ـ عزّ وجلّ! ـ. فمن زعَم أنّ الرّقْص عِبادة لِلّه ـ سُبْحانه! ـ يرقُصون بيْن يديْه ويتواجَدون له*[17]فإلاهه

(3) لي: من الأصل فقط.
(4) في الأصل فقط: اخراص، وهو مقبول أيضاً.
(5) في الأصل فقط فاء العطف بدل الواو.
(6) في د فقط: ففرغها.
(7) في الأصل ورد ما بين العلامتيْن هكذا: يهيا مذبحا، وفي د: يُبنَا مذبح.
(8) هكذا تُقرَأ الكلمة في الأصل، وفي د: السبيل.
(9) الصِّيغة من د فقط.
(10) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.
(11) في الأصل فقط: عزّاهم.
(12) في د فقط: كـ، بدل: على.
(13) د: 142 و.
(14) الصِّيغة من د فقط.
(15) الحرف ساقط من د فقط.
(16) في د: والقربا.
(17) ما بين العلامتيْن من د فقط.

عِجْل، جسَدٌ له خُوار[18].

فـصـل [ص 332]

[في أنّ العبادة بالقِيام بأركان الإسلام، بعيداً عن سُلوك الصُّوفيّة]

154 ـ فإن قيل: «أليس من شعائر[1] الحجّ الرَّمَل في*الطواف*[2]والسعْي؟».

قُلنا: إنّما شُرِع الرَّمَل في الحجّ لإظْهَارِ الجَلَد على المُشرِكين. قال ابن عبّاس ـ رضِي الله عنه! ـ: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ قَالَ المُشْرِكُونَ: يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ[3] الْحُمَّى[4]! فأمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: مَا نَرَاهُمْ إلاَّ مِثْلَ الغُزْلاَنِ!»[5]. ثُمّ أجْمَع[6] المُسلِمون على أنّ ذلك مَقصور على الحجّ.

---

(18) كامل هذه الفقرة ساقط من م فقط. وفي نِهايتها إشارة من الطُّرطوشي إلى قِصّة اتّخاذ قوم موسى من بعده من حِلْيتهم عِجْلاً له خُوار والتي وردت في الآية 148 من سورة الأعراف (7) وفي الآية 88 من سورة طه (20) من القُرآن الكريم.

154 ـ (1) في الأصل فقط: شعار.

(2) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وفي د ومحلَّه: والاضطباع، وهو إدخال الرِّداء تحت الإبْط الأيْمَن وتغْطية الأيْسَر به.

(3) في الأصل فقط: اوهنتهم. انظر البيان 5 من هذه الفقرة.

(4) في النُّسخ الثلاث: الحما.

(5) انظر صحيح مسلم (ج 4، ص 65، كتاب الحجّ، باب استحباب الرَّمَل في الطواف والعُمرة وفي الطواف الأوّل في الحجّ) حيث ورد الحديث بإسناد يصِل إلى سعيد بن جُبير عن ابن عبّاس وبلفظ قريب ممّا في نصّ الطُّرطوشي: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأَصْحَابُهُ مَكَّةَ وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ غداً قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمُ الْحُمَّى وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً. فَجَلَسُوا مِمَّا يَلِي الْحِجْرَ وَأَمَرَهُمُ النَبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَينِ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلَدَهُمْ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ. هَؤُلاءِ الَّذِين زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَّى قَدْ وَهَنَتْهُمْ! هَؤُلاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا! (. . .)».

(6) م: 121 و.

155 ـ فلو كان هذا موضِع قِياس[1] لوجَب أن يُسَنّ الرَّمَلُ حوْل قبْر المُصْطفَى ﷺ[2] لأنّه أفْضل من الكعْبة ولوجَب أن يُعتبَر به سائرُ أركان[3] الإسْلام. فيُسَنّ الرَّمَلُ في الصِّيام وغيره. فإذا كان المُسلمون لم يعتبِروا قبْر النبـيّ ﷺ بالكعْبة فكيف تشبيهُهم[5] مَجالسَ الأغاني واللهو والنظر في وُجوه المُرْد بالنظر إلى بيْت الله ـ تعالى![5] ـ ووِجْهته[6] وقِبْلته؟.

156 ـ فإن زعَمتم أنّ السَّماع يُورِثُ الطرَب والشوْق ويُنبِّه على ما وعَد[1] الله ـ تعالى! ـ في كِتابه لأوليائه فيجِب أن تسجُدوا[2] للّه ـ تعالى! ـ.

ورَوَى أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ[3] ـ رضِي الله عنه! ـ أنَّ النَّبِـيَّ ﷺ كَانَ إذَا جَاءَهُ شَيْءٌ يَسُرُّهُ خَرَّ سَاجِداً لِلَّهِ»[4]. ولمّا فتَح ﷺ مكّة خَرَّ ساجِداً للّه ـ تعالى ـ![5]

---

155 ـ (1) في د فقط ورد الاسم مُعرّفاً.
(2) صيغة التصلية من م ومن د.
(3) في م فقط إضافة: الحج و.
(4) في الأصل وفي م: شبهتهم، والمُثبَت كما في د.
(5) الصيغة من د فقط.
(6) في د فقط: وكعبته، بدل المُثبَت.

156 ـ (1) في الأصل فقط: اوعد.
(2) في د: يسجد، وفي م: تسجد، والمُثبَت كما في الأصل.
(3) الصفة من م فقط. ويُنسَب الحديث برِواية التِّرمذي إلى أبـي بَكْرَة فقط. انظر البيان التالي من هذه الفقرة.
(4) انظر السُّنن للتِّرمذي (ج 4، ص 120، ر 1578) في كِتاب السِّيَر، باب ما جاء في سَجْدة الشُّكر، حديثاً بإسناد يصِل ـ لا إلى أبـي بكر الصّدّيق كما في نصّ الطّرطوشي ـ ولكن إلى بكّار بن عبد العزيز بن أبـي بَكْرة عن أبيه عن أبـي بَكْرة وبلفظ قريب، وهو أنَّ النَّبِـيَّ ﷺ أَتَاهُ أَمْرٌ فَسُرَّ بِهِ فَخَرَّ لِلَّهِ سَاجِداً. والمُفِيد هُنا هو تعليق صاحب السُّنن على هذا الحديث الذي يعتبِره حسَناً غريباً ولا يعرفه إلاّ من هذا الوجْه من حديث بكّار بن عبد العزيز.
(5) في الأصل وفي م: سجد، وفي د كما أثبتناه في النصّ.

* ولمّا أُوتِي[6] برأس أبـي جهل سجَد*[7].

وقال الشافعي [ـ 204/819]: «سُجود الشُّكْر سُنّة عِند[8] تجديد النِّعَم وارتِفاع النِّقَم».

وقـال مـالـك [ـ 179/795] وأبـو حنيفـة [ـ 150/767] ـ رحِمهمـا الله![9] ـ: «ليس بسُنّة ولا مُستحَبّ[10]».

157 ــ وأيضاً فإنّ النبـيّ ﷺ قال: «حُبِّبَ إِلَـيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلاثٌ: النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ»[1] وهؤلاء يزعُمون[2] أنّ قُرّة أعينُهم في[3] الغِناء واللهْو والنظر في وُجوه المُرْد[4].

---

(6) في م فقط: اوتوا.

(7) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(8) عند: ساقطة من د فقط وتُرِك محلّها بياض قدر كلمة.

(9) في الأصل: رحمهم، والمُثبت كما في م، والكلمة ساقطة من د.

(10) في د فقط: مستحبا.

157 ـ (1) انظر السُّنن للنَّسائي (ج 7، ص 61 و 62) في كتاب عشرة النِّساء، باب حُبّ النِّساء، وفيها حديثان في المعاني ذاتها وكلاهما يُخرجه النَّسائي بإسناد خاصّ ولكنّه يصِل في الحالتيْن إلى ثابت عن أنس عن النبـيّ ﷺ. والأوّل منهما هو الأقرب لفظاً ممّا في نصّ الطُّرطوشي: «(. . .) الدُّنْيا النِّسَاءُ (. . .) وَجُعِلَ قُرَّةُ (. . .)».

(2) في م و د: زعموا، والمُثبَت كما في الأصل.

(3) الحرف ساقط من د فقط.

(4) د: 142 ظ.

فـصـل

[في أنّ تمزيق الثِّياب في مجالس السماع من السخافة]

158 ــ وأمّا تمزيق الثِّياب فهو[1] يَجمَع إلى ما فيه من السخافة إضاعةَ[2] المال.

ورُوي أنَّ النَّبِـيَّ ﷺ نَهى عَنْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ[3].

وروى أبو أيُّوب الأنصاري ـ رضِي الله عنه! ـ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الصُّوفَ ويَخْصِفُ النَّعْلَ ويُرَقِّعُ الْقَمِيصَ وَيَرْكَبُ الْحِمَارَ وَيَقُولُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي!»[4].

---

158 ـ (1) هو: ساقط من د فقط.

(2) في الأصل وفي م: افساد، والمُثبَت كما في د، وهو الأنسب لسِياق النصّ.

(3) انظر **مُوطّأ** مالك (ج 2، ص 990، ر 20) في كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهيْن، لحديث بإسناد يصِل إلى أبـي هُرَيْرة، بدايته: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاثاً (...)» ونهايته: «وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ». وانظر كذلك لبقيّة الإحالات على كُتب الحديث **المُعجَم المُفهرَس** (ج 3، ص 526، ع 1) في المدخَل: وكَرِهَ، يَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ...، إِيَّاكُمْ وَقِيلَ وَقَالَ... وَإِضَاعَةَ الْمَالِ؛ والمُحال عليه هو **الصّحيح** لكُلّ مـن البُخاري (الإستقراض ـ الأدب ـ الزكاة) ومُسلم (الأقضية) ثم **مُوطّأ** مالك (الكلام) وأخيراً **مُسنَد** ابن حنبل. والمُلاحَظ أنّ الشكْل لِما سيقَ هو من وضْعنا.

(4) لم نقِف على هذه الصِّيغة في ما بين أيدينا من كُتب الحديث وإنّما اهتدينا إلى معانيها كاملة ولكنّها مُتفرِّقة في أحاديث مُختلِفة. انظر لهذا **المُعجَمَ المُفهرَسَ** هُنَا وهُناك في مداخِل كهذه: لَبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّوفَ ـ يَخْصِفُ نَعْلَهُ وَيُرَقِّعُ ثَوْبَهُ ـ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرِيضَ... وَيَرْكَبُ الْحِمَارَ ـ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَذلك على التوالي في ج 3، ص 444، ع 1 ـ ج 2، ص 293، ع 2 ـ ج 1، ص 512، ع 1 ـ ج 1، ص 275، ع 1). والمُلاحَظ أن وضْع الحركات على هذه الأجْزاء هو من عندنا. وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 147) أورد المُؤلّف برِواية أبـي سعيد الخدري بعض معاني الحديث: =

159 ـ وقال عَمرو بن العاص[1] ـ رضِي الله عنه! ـ: «مَرَّ[2] النَّبِـيُّ ﷺ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ [كانَ] أَعْطَاهَا[3] مَوْلاَةً[4] لِمَيْمُونَةَ[4] مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ: هَلاَّ[5] انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ! فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ أُكْلُهَا!»[6].

قال العُلماء: «ويُحجَّر على السُّفهاء وهُم المُبذِّرون لأمْوالهم». وما في السفَه أعظم من تمزيق الثِّياب.

160 ـ وقال أنَس: «رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ـ رضِي الله عنه! ـ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَعَلَيْهِ جُبَّةُ[1] صُوفٍ فِيهَا*اثْنَتَا عَشْرَةَ*[3] رُقْعَةً، الْوَاحِدَةُ مِنْهَا[3] مِنْ أَدَمٍ[4] أَحْمَرَ».

= «(...) أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ كَانَ يَعْلِفُ الْبَعِيرَ وَيَقُمُّ الْبَيْتَ وَيَخْصِفُ النَّعْلَ وَيُرَقِّعُ الثَّوْبَ وَيَحْلِبُ الشَّاةَ وَيَأْكُلُ مَعَ الخَادِمِ» إلى آخر الحديث ولم نسُقه كاملاً لأنّه بعيد عن نصّ الطُّرطوشي.

159 ـ (1) في النُّسخ الثلاث: العاصي. انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(2) في الأصل فقط: منّ.

(3) في الأصل: اعْطِتها، وفي م: اعطتها، وفي د: أعطتها. والمُثبَت كما في مُوطَّأ مالك (ج 2، ص 498، ر 16) في كتاب الصيْد، باب ما جاء في جُلود المَيْتة. وما سبق الفعل من إضافة هو من هُنا أيضاً.

(4) في الأصل وفي م فقط: مولاه.

(5) في الأصل فقط: هل لا.

(6) في الإحالة على المُوطَّأ المُبيَّنة في البيان 3 من هذه الفقرة الحديث ذاته ولكن بإسْناد يصِل إلى ابن عبّاس؛ وعلى كُلّ فاللفظ قريب بعضه من بعض: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ـ لِمَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِـيِّ ﷺ ـ أَفَلاَ ـ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا.

160 ـ (1) في د فقط: مرقعة، بدلَ المُثبَت من الأصل ومن م.

(2) في الأصل وفي م: اثنا عشر، وفي د: اثنا عَشرة.

(3) م: 121 ظ.

(4) في د فقط: اديم، وكلاهما مقبول وإن كان الأدِيمُ هو الجِلْد المدبوغ والأَدَمُ هو الجِلْد ذاتُه.

ورُوي أنّ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ـ رضِي الله عنه! ـ انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ[5] فَقَال: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»[6].

161 ـ ومن أمثالهم: «مَنْ أَصْلَحَ مَالَهُ فَقَدْ [ص 333] *صَانَ الأَكْرَمَيْنِ: دِينَهُ وَعِرْضَهُ*[1]».

وتمزيق الثِّياب داخل في قوله ـ تعالى![2] ـ لإِبْلِيس: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلاَدِ[3]﴾[4].

وإذا كان الكسْب خبيثاً[5] كان مآلُه[6] إلى مِثل هذا.

وقد قال النبـيّ ﷺ: «مَنْ جَمَعَ مَالَهُ مِنْ تَهَاوُشَ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي تَهَايُرَ»[7].

---

(5) في م فقط: نعليه.
(6) قول عُمر يُمثِّل جُزءاً من الآية 156 من سورة البقرة (2).
161 ـ (1) ما بين العلامتيْن من الأصل ومن م، وقد ورد محلَّه في د: كان للاكرمين دينهم وعرضهمْ.
(2) الصِّيغة من م فقط.
(3) والاولاد: من م فقط.
(4) قُرآن: جُزء من الآية 64 من سورة الإسراء (17).
(5) في الأصل فقط: حبيثا.
(6) لم تأت الهمزة واضحة إلاّ في م وفي د.
(7) هكذا ورد الحديث في النُّسخ الثلاث. ولم نقِف له على أثر في كُتب الحديث التي بين أيدينا. وفي لِسان العرب لابن منظور (مادة: هوش): «ومنه الحديث: مَنِ اكْتَسَبَ مَالاً مِنْ مَهَاوِشَ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرَ». ويُضِيف المُؤلِّف أنّ المَهاوِشَ هو كُلّ مال يُصاب من غير حِلّه فلا يُدرى ما وجْهه كالغصْب والسّرقة وأنّ ابن الأعرابـي رواها: نَهَاوِشَ، وهو أن ينهَش من كُلّ مكان وأنّ بعضهم رواها: تَهَاوِشَ، كما في نصّنا هُنا.

فصـــل
في اللعِب بالشِّطْرَنْج[8]

162 ـ قال مالك [ـ 179/795] ـ رحِمه الله![1] ـ: «وأكرَه[2] ما يُلعَب به من النَّرْدِ والأربعةَ عَشرَ والشِّطْرَنْج!».

قيل له: «هل[3] يُسلِّم على من يلعَب بها؟» قال: نعم! هُم مُسلِمون!».

قال مالك: «ولا تُقبَل شهادةُ مَنْ أدْمَن عليها».

قال مالك: «والشِّطْرَنْج ألْهى وأشَرّ من النَّرْدِ».

163 ـ وأجمَع أبو حنيفة [ـ 150/767] والشافعي [ـ 204/819] على تحريم النَّرْد. وقال أبو حنيفة ـ رحِمه الله! ـ: «لَعِب الشِّطْرَنْج يُوجِب الإثْم ويرُدّ الشهادة». وقال الشافعي: «إذا لَعِب بها ولم يُضيِّع الصلاة في وقْتِها لم تُرَدّ شهادتُه وإن كثُر منه؛ إلاّ أنّه مكروه. وإن[1] اشتغَل[2] عن الصلاة أو كان فيه عَرْضٌ[3] أو لَقطٌ أو سَقَطٌ حرُم».

---

(8) في الأصل وفي م: في الشطرنج، فقط، والمُثبَت كما في د. وقد خيّرنا الشّين المكسورة اتّباعاً لِلِسان العرب الذي يرى أنّ الكسْر أجود «ليكون من باب جِرْدَحْل»، مُلاحِظاً أنّ الكلمة فارسيّة مُعرَّبة. وفي مُلحَق ر. دوزي أصل الكلمة من السَّنْسْكِريتيّة: تَشَاتُوز أَنْڨَ Tschatur Anga، أي 4، ثم: عُضو. ويُحِيل المُؤلِّف على الثعالبي في يواقيت المَواقِيت، كما يُحيل على الإصْبهاني في كتاب الأغاني، في جُملة من يُحيل عليه كابن خَلِّكان.

162 ـ (1) الصِّيغة من د فقط.

(2) الفعل ساقط من الأصل فقط.

(3) في د فقط: أ، بدل: هل.

163 ـ (1) في م وفي د: ف، بدل الواو من الأصل.

(2) في الأصل فقط: اشغل.

(3) في م: عوض، وفي د: في عَرض، والمُثبَت كما في الأصل. وفي القواميس =

164 ـ وروى أبو داود [ـ 275/888] ـ رحِمه الله! ـ في سُننه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ورَسُولَهُ»[1]. وفي حديث[2] آخَرَ: «مَنْ لَعِبَ بالنَّرْدَشِيرِ[3] فكَأنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَدَمِهِ»[4].

165 ـ وروى أبو داود [ـ 275/888] أيضاً أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَتْبَعُ حَمَامَةً فقَالَ: «شَيْطانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً!»[1].

والقول في المُسابَقة بالكِباش والدُّيوك والطُّيور كالقوْل في الشِّطْرَنْج، إلاّ أن يكون بعضها يقتُل بعضاً أو[2] يجرَحه فلا يجوز.

166 ـ ورُوي أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشِّطْرَنْجِ[1] فَقَالَ:

= أنّ العَرْضَ هو المَتاع سوى الدراهم والدنانير، بينما تُفيد اللَّقَطُ ما يُلتقَط منه والسَّقَطُ الرديء منه. والمعاني الثلاثة تبدو لنا مُناسِبة للسِّياق.

164 ـ (1) انظر في السُّنن لأبـي داود (ج 4، ص 285، ر 4938) في كتاب الأدب، باب في النهْي عن اللعِب بالنَّرْد، الحديث باللفظ ذاته وبإسناد يصِل إلى أبـي موسى الأشْعري. د: 143 و.

(2) في الأصل وفي م: لفظ، بدل: حديث.

(3) في الأصل فقط: بالنردِ.

(4) في المصدر المذكور في البيان 1 من هذه الفقرة ولكن برقم 4939، انظر الحديث بإسْناد يصِل إلى سُليمان بن بُريدة عن أبيه وبلفظ قريب جِداً ممّا في نصّنا: خِنْزِير.

165 ـ (1) انظر في السُّنن في الجُزء والصفحة والكتاب كما سبَق ذِكره ولكن في باب في اللعب بالحمام وبرقم 4940، الحديث باللفظ ذاته وبإسناد يصِل إلى أبـي هُريرة.

(2) ألف حرف العطف ساقطة من م فقط.

166 ـ (1) حرف الجرّ من د فقط.

«أَوَلَمْ[2] أَنْهَكُمْ عَنْ هَذَا؟»[3]. ورُوي أَنَّهُ قَالَ[4]: «مَلْعُونٌ مَنْ *لَعِبَ بِالشِّطْرَنْجِ*[5]!»[6].

ورُوي أنَّ عَلِيّاً - رضِي الله عنه! - مَرَّ بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشِّطْرَنْجِ[1] فَلَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: «مَا هٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ؟»[7].

167 ـ ولو[1] صحّ أنّ سعيد بن المُسيَّب[2]*كان يلعَب بها*[3]فهو[4] تابعي وحديث النبيّ ﷺ والصحابة - رضِي الله عنهم! - أقْوى، وهو مُقدَّم عليه.

وقد[5] رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَمَّ قَوْماً يَلْعَبُونَ بِشَاهْ مَاتْ[6] وَيَنَامُونَ عَنِ الْعَتَمَاتِ[6].

---

(2) الواو ساقطة من م فقط.

(3) لم نقِف على هذا القول في ما بين أيدينا من كُتب الحديث. وما كُنّا نتوقّع أن نقِف فيها على ما يتّصل بالشِّطْرَنْج من قريب أو بعيد. انظر أعلاه البيان 8 من الفقرة 161.

(4) الفعل ساقط من م ومن د.

(5) في الأصل ورد ما بين العلامتيْن هكذا: لعبها، وفي د: لعب، وفي م كما أثبتناه.

(6) انظر البيان 3 من هذه الفقرة.

(7) انظر البيان 3 من هذه الفقرة.

167 - (1) في د فقط: فان.

(2) انظر التعليقات العامّة على الأعلام.

(3) في د فقط ورد ما بين العلامتيْن هكذا: لعبَها.

(4) في الأصل فقط: وهو.

(5) قد: من م فقط.

(6) في د: بشامات، وفي م قد تُقرأ: بتننمات، والمُثبَت كما في الأصل. وهو الصحيح ويُفيد النُّقلة التي تُكسَب بها المُباراة: Echec et mat.

(6) انظر البيان 3 من الفقرة 166 أعلاه. م: 122 و.

168 ــ واحتجّ الإمام أبو إسحاق الشِّيرازي [ـ 476/ 1083][1] ـ رحِمه الله![2] ـ لإباحته بأنّه يحُدّ الخاطر ويُستخرَج به الرأيُ وتُتعلَّم[3] به الحرْبُ[4] والقِتالُ والكَرُّ والفَرُّ!.

فالجواب[5] أن نقول: أمّا قولك: إنّه يُحَدّ به الخاطرُ! فلا نمنَع[6] ذلك، ولكن يحُدّه في[7] *السرقة والقِمار والكذِب والمُغالَطة، كما تفعَل المُشعْبِذة[8]. وقولك: إنّه يُتعلَّم به الحربُ*[9] والقِتالُ والكرُّ والفَرُّ! وكثيراً ما يلهَجون بهذه النُّكتة! وأنا[10] أكشِف[11] عُوارها ـ إن شاء الله تعالى! ـ.

169 ــ فأقول: بل[1] يُبلِّد الخاطر *ويُنسّي طُرُق*[2] الحرْب ويُغطّي[3]

---

168 ـ (1) انظر التعليقات العامّة على الأعلام. قارِن رأي الشيرازي الشافعي كما عرضه الطُّرطوشي في هذه الفقرة برأي إمامه وقد سَبَق أن عرضه في هذا النصّ (ف 8) وهو: «ويُكرَه اللعِب بالنرْد».

(2) صِيغة الترحُّم من م فقط.

(3) ورد الفِعل بصيغة المُذكَّر الغائب في د فقط.

(4) في د فقط: الحروب.

(5) في الأصل فقط: والجواب.

(6) في م: يسع، وفي الأصل: يمنع، والمُثبَت كما في د.

(7) في: ساقطة من الأصل فقط.

(8) في الأصل فقط: المسعدة، والإصلاح من م. والكلمة معناها واضح من نصّ الطُّرطوشي فهي تُفيد جُملة الوسائل والحركات التي تُستعمَل للتمويه والتعمية والمُغالطة. وفي كشف الظُّنون عدّها حاجّي خليفة عِلْماً (ج 2، ص 1048).

(9) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(10) في الأصل فقط: تُقرَأ: ولانا.

(11) في د فقط: ابين، بدل الفِعل المُثبَت.

169 ـ (1) بل: ساقطة من م فقط.

(2) ما بين العلامتيْن من الأصل، وقد ورد محلَّه في م: وينسى طريق، وفي د: وينسى طرقَ.

(3) في د فقط: ويقطع.

خِدَعها لأنّ الغرَض من الحرْب المُغالَبة والهزيمة وقتْل المُلوك وأسْرهم من غير إنْذار. ولا تُراعى[4] في جميع ذلك صِفاتٌ مخصوصة وهيْئاتٌ مسْطورة [ص 334] فيجوز للفارس أن يقتُل قِرْنه[5] يميناً وشِمالاً ووراءَ وقُدّامَ[6] وكذلك الراجِلَ[7] وراكِبَ الفِيل. ويجوز أن يقتُل الرَّجُلُ اثنيْن فصاعداً[8] بطعنة واحدة ويتخطّى[9] قوماً فيقتُل مِن ورائهم.

وإذا استتر الملِك بغيْره جاز قتْله وقتْل ذلك الغيْر.

170 ـ وأوْضاع الشِّطْرَنْج بخِلاف ذلك كُلّه، ليس منه قِطْعة إلاّ وضِدّها على غير ضِدّ[1] صاحبتها. فوجْه تبليد الخاطر فيه للحرْب[2] أنّ من أحْكم[3] لعِب الشِّطْرَنْج[4] ثُمّ ذهَب يُقاتل العدُوّ ويقول[5]: إنّما تعلّمتُ السيْر إلى قُدّام! والضرْبُ إنّما يجوز لي يميناً أو[6] يساراً[7]! فإن ظفِر بعدُوّه[8] أمامَه لم

---

(4) في الأصل وفي م فقط: يراعى.
(5) في د فقط: قرينه، ولكن بدون نُقَط.
(6) في الأصل فقط: وقدّاماً، وقبلها: ووراءَ.
(7) في الأصل وفي م: الرجل، مع الشكْل في الأصل.
(8) الكلمة ساقطة من د فقط.
(9) في النُّسخ الثلاث: ويتخطا.

170 ـ (1) ما بين العلامتيْن من د؛ وفي الأصل ورد محلّه: وصيدها على غرس طريق، وفي م: وصيدها على غير طريق صيد.
(2) الكلمة ساقطة من م فقط.
(3) وردت الكلمة واضحة وهكذا في م وفي د؛ وفي الأصل: احكامَ، أو: احكمَ.
(4) هنا أقحم ناسخ الأصل فقط ثماني كلمات هي إعادة لما سبق: بخلاف (. . .) وصيدها.
(5) في م فقط: ويقال.
(6) ألف حرف العطف ساقطة من م ومن د.
(7) في د: وشمالا، وفي م الكلمة ذاتها ثم شُطبت وأُثبت مكانَها: ويسارا. والمُثبَت في النصّ هو من الأصل.
(8) في د فقط: بعدو.

يضرِبه[9] فيقتُله عدُوّه ولم يُمكِنه الرُّجوع خلْفَه ووجَد مخلَصاً يميناً ويساراً فيُدرِكه عدُوّه فيقتُله.

171 ـ وكذلك القوْل في القِطع كُلّها. فإنّ الفيل يُعَدّ في الحَرْب لِيُحطِّم كُلّ ما[1] يَلْقَى، وهو في الشِّطْرَنْج أضْعف مُقاتِل. وكذلك مَن أحْسَنَ حِيَل المُلوك في الحُروب قتَل الملِك الّذي يُنازِعه[2] أو يقبِضه[3]. وفي وضْع[4] الشِّطْرَنْج إذا ظفِر بالملِك أعلمه بإشْرافه على الهلَكة وطرَّق له الفِرار. وهذا قلْب حقيقة الحال.

172 ـ والسِّرّ الأعْظم في الشِّطْرَنْج أنّه صُنعة يَدٍ[1] وليس نتيجة[2] خاطر. والدليل على*صِحّة هذا*[3]أنّكَ تجِد كثيراً من البُلْه يُحسِنونه وتجِد كثيراً من*الحُذّاق الألِبّاء*[4]لا يُحسِنونه! وهُم قاسوه على النِّصال[5] ونحن قِسْناه على النَّرْدِ! ولا يشُكّ ذو لُبّ أنّه بالنَّرْد أشْبه. ثمّ لو أشْبه النِّصال[5]

---

(9) د: 143 ظ.

171 ـ (1) في م: كلما، وفي د: كل من، والمُثبَت كما في الأصل.

(2) في د فقط: يُنزِعَه.

(3) في الأصل فقط: قبضه.

(4) في د فقط: موضع.

172 ـ (1) في الأصل فقط: يا، بدل المُثبَت.

(2) المُثبَت من م؛ وهكذا قد تُقرَأ في الأصل رغم خُلوّها من الشكْل والتنقيط. وفي د: وليست بتحديد.

(3) ما بين العلامتيْن ورد محلّه في د فقط: ذلك.

(4) ما بين العلامتيْن ورد هكذا في م: الحذاق الاولياء، مع خلُوّ الكلمة الأُولى من النُّقَط؛ وفي د: الالبآءِ والحذاق، والمُثبَت كما في الأصل، مع إضافة الحركتيْن والشَّدّتيْن والهمزة. م: 122 ظ.

(5) في م: النضال، وفي د: البِطَال، والمُثبَت كما في الأصل.

وتُعلَم[6] به خِدَعُ الحرْب [لـ]ـكان*يجِب أن يكون*[7]مندوباً إليه كالنِّصال والثِّقاف! ولمّا لم يكُن كذلك بطُل ما قالوه.

وباللّه التوفيق*وهو الهادي من يشاء من عِباده إلى سَواء الطريق!*[8].

(6) في الأصل فقط: ويعلم، بصيغة المُذكَّر الغائب.

(7) ما بين العلامتيْن ساقط من د فقط.

(8) ما بين العلامتيْن ساقط من م ومن د. وقد ورد محلَّه في د: انتهى.

[خاتمة الناسخ]

173 ـ تمّ كتاب *الحوادث والبِدع بحمْد الله وحُسْن توفيقه وعوْنه وبالصلاة على سيّدنا محمد، نبِيِّه وعبْده.

وكان الفراغ من تمامه يوم الخميس في العَشْر الأوْسط من شهر رمضان المُعظَّم عام 937[1]. عرَّفنا الله خيره!.

وكَتب عبد الله عليّ بن سعود بن عليّ العشر.

غفر الله له ولوالديْه ولجميع المُسلمين!*[2].

---

173 ـ (1) الموافِق ل: 1530 بالتاريخ المسيحي.

(2) ما بين العلامتيْن من الأصل فقط؛ وقد ورد محلَّه في م: تحريم الغناء واللهو على الصوفية في رقصهم وسماعهم. ويلي هذا وفي السطر الذي كتبت عليه الكلمة الأخيرة، ولكن وفي وسطه وكعنوان: كتاب بر الوالدين. وفي الطُّرّة وبخطّ الناسخ: وهذا الكتـب من جملة التاليف ايضا. أمّا في د فقد ورد محلَّه هذا: تحريم السَّماع بعون الله وتاييده وتوفيقه والحمد للّه حقّ حمْده وكان الفراغ من كتبه في الموفّا [كذا] عشرون [كذا] من ربيع النّبوي [كذا] عامَ ثلاثَة عَشر وَألف [1013/1604] سنة عرفنا الله خيره ووقانا ضيْره والحمد للّه.
ويلي هذا ستّة أبيات في الغزَل من بحر الخفيف، أوّلها:

فَاحَ مِسْكُ اللِّقَا وَهَبَّ النَّسِيمُ فَتَرَانِي مِنْ فَرْطِ وَجْدِي أَهِيمُ

وآخِرها:

كُلُّ مَنْ يدَّعِي الْمَحَبَّةَ فِيكُمْ ثُمَّ يَخْشَى الْمَلاَمَ فَهُوَ لَئِيمُ.



تقديم فهارس المُؤلَّفيْن، الرِّسالة والكِتاب

تشتمل هذه الفهارس المُشترَكة بينهما على الأصناف التالية:

ـ الآيات القُرآنيّة الواردة في كُلّ منهما، مع بيان محلّها من السُّورة وموضِع هذه من الكِتاب الكريم. وقد رتّبناها ترتيباً أبجَديّاً باعتبار الحرف الأوّل منها وأمسكنا عن ترتيبها حسَب المواضيع لقِلّة عددها نِسبيّاً ولِوُرودها في صيغة عامّة في أحيان كثيرة. وعلى كُلّ فالإحالة على الفقْرة الواردة فيها تمكِّن من التعرُّف على مكانها من أحد التأليفيْن ثم من تدقيق صِنْف موضوعها.

ـ الأحاديث النبويّة وآثار الصحابة. وهي أيضاً مُرتَّبة حسَب الترتيب الأبجَدي فقط وللسببيْن ذاتهما. وقد اكتفينا بتقديم متْنها كما هو في صُلب المُؤلَّفيْن، إذ سبق إذ قُمنا بتخريجها أسفلَ الصفحة في البيانات الهامشيّة.

ـ الأبيات الشِّعريّة.

ـ التعليقات العامّة على الأعلام الواردة في كُلّ من النصّيْن المُحقَّقيْن.

ـ الأعلام وما في مقامها، من كل واحد منهما، مُجرَّدة من كُلّ تعريف.

ـ قائمة المصادر والمراجع المُعتمَدة لتقديم النصّيْن وتحقيقهما والتعليق عليهما.

ـ موضوعات كلّ واحد من المُؤلَّفيْن على حِدة.

وقد اقتصرنا في كامل هذه الفهارس على ما ورد في الرِّسالة والكِتاب. وهكذا لا نُحِيل القارىء الكريم على البيانات الهامشيّة أسفلَ صفحات نصّهما ولا على ما ورد بها من الكلِمات الصالحة للفَهرسة ولا شكّ، وذلك لقِلّة فائدتها في حدّ ذاتها، ثُمّ رغبةً منّا في تيسير العمل المطبعي. وعلى هذا الأساس لم نهتمّ كذلك بالأعلام الواردة في التمهيد ـ سواء كان تصديراً أو تقديماً ـ أو في الفهارس، مهما تكرّر ذكرها.

ولمّا صنّفنا الكلِمات ـ أيّاً كان الفهرس الذي تقَع فيه ـ ورتّبناها ترتيباً أبجَديّاً أهملنا كُلّ ما ليس من أصلها واعتبرناه زائدة. وهكذا لم نعتبر إلا الاسم العَلَم مُجرّداً من هذه الزوائد التي قد تصحبه: ابن ـ بنو ـ أبو ـ بنت ـ ابنة ـ أمّ، بل حتّى: موْلى ـ موْلاة ـ زوج ـ زوجة ـ عمّ ـ عمّة ـ جدّ ـ جدّة، مهما كان محلّها من الإسم العَلَم. أمّا أداة التعريف فقد أهملناها كذلك، إن وردت مُبتدئة أو مُتوسِّطة بالنظر إلى أسماء العَلَم المُفرَدة أو المُركَّبة أو إن استهلّت ما عداها من الأسماء.

هذا وقد شمل فهرس الأعلام وما في مقامها المُجرَّدة من كُلّ تعريف كُلَّ ما ورد في النصّيْن المُحقَّقيْن من أسماء الصحابة والتابعين والأئمّة من الفُقهاء والمُتصوِّفة. إلاّ أنّنا تركنا جانباً بعض أسماء أو صِفات وردت في كُلّ صفحة تقريباً، بل في أكثر من فقرة بالصفحة الواحدة، من أمثال الكلِمات التالية: الله ـ محمد النبـي أو الرسول ـ الأنبياء ـ القُرآن أو الكِتاب ـ المُسلمون ـ الفُقهاء (وقع اعتِبار هاتيْن الكلمتيْن بالنظر إلى الرِّسالة فقط). ثُمّ إنّنا لم نُهمِل الأعلام الجُغرافيّة مثل أسماء المُدن المذكورة أو الأعلام التاريخيّة من قبيل أسماء أيّام العرب كيوم بُعاث أو أسماء المُؤلَّفات، كُتباً كانت أو رسائل. وكذلك لفتت انتباهنا كلِمات وإن لم تُعيِّن أسماء أعلام إلاّ أنّها في صيغتها كصِفات تعني أنواعاً خاصّة من الأعلام. ونقصد هنا هذه الإستِعمالات: أهل الباطل ـ أهل الدِّين والمُروءة ـ المُريد ـ المُرْد ـ شيوخ الصُّوفيّة ـ شُيوخ

الفُقراء... ولْنُلاحظ بسُرعة أنّنا لم نُخصِّص فهرساً للعِبارات الفنيّة لأنّها قليلة بالنظر للفنّ الواحد. وهكذا لم نر من فائدة لإفراد فهرس للعِبارات الخاصّة بالصوفيّة أو بفنّ السّماع أو بفنّ الرقص أو بفنّ الألحان التي يُقرَأ بها القُرآن أو بغير ذلك من الفُنون. ولو أفرغنا كُلّ هذه المُصطَلحات الفنيّة في فهرس واحد جامع لكُلّ فنّ لخلا من الفائدة المرجُوّة، خاصّة إذا كان مُرتَّباً على حُروف الهجاء.

ثُمّ إنّنا نُنبِّه القارىء الكريم إلى أنّنا سعينا إلى تيسير العمَل المطبعي ففضّلنا ـ على عادتنا في ما سلَف أن نشرناه من النُّصوص المُحقَّقة ـ الإحالة على فِقرات المُؤلَّفيْن التي قسّمنا إليها نصّيْنا. ونحن بهذا نبتعد عن العادة المألوفة عند المُحقِّقين في الإحالة على صفَحات النصّ المُحقّق. ولا نخال القارىء إلاّ غانماً من طريقتنا في الإحالة. فالفقرة المُجزَّأ إليها النصّ لا يتجاوز حجمها عادة بضعة أسطُر، بدلَ الصفحة الكاملة. وقد حاولنا ـ ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ـ أن تأتي الفقرات مُتساوية تقريباً في الحجم، شرْطَ أن تُقدِّم كلّ واحدة منها كوَحدة معنويّة قائمة بذاتها. ولم يتيسّر تحقيق ما قصدناه في كامل الحالات.

هذا وللتفريق بين النصّيْن، أتبعنا رقم الإحالة على الفقرة بـ: ر، للرّسالة أو بـ: ك، للكِتاب وذلك حسَب ما نُحيل عليه من هذا أو ذاك. وكان ذلك كُلّما عنَت الإحالة النصّيْن معاً. ولم يحدُث هذا إلاّ في فهرس الآيات القُرآنيّة وإلاّ مرّة واحدة عند الآية: ﴿ادْعوني أستجبْ لكم﴾؛ إلاّ أنّه تكرّر في فهرس الأعلام ـ وما في مقامها ـ المُجرَّدة من كلّ تعريف حتّى بلغ سِتّ عشْرة مرّة وذلك مع الأسماء التالية: أنس بن مالك ـ أهل الحديث ـ البُخاري ـ أبو حنيفة ـ أبو داود ـ السلف الصالح ـ (الإمام) الشافعي ـ الصحابة ـ ابن عباس ـ عليّ ـ عُمر ـ مالك ـ المَجوس ـ ابن مسعود ـ مُسلم ـ النَّسائي.

وفي ما عدا ذلك فلكُلّ كلِمة إحالاتها الخاصّة. وهكذا لم نُتبع الرقم وكُلّ مرّة بأحد الحرفيْن في فهرس الأعلام المُجرّدة من كُلّ تعريف، حيث

تتكرّر الإحالات فوضعناه مرّة واحدة أمام الإسم المُحال عليه.

أمّا عن التعليقات العامّة على الأعلام فاقتصرت هذه المرّة ـ خِلافاً لعادتنا في سابق ما نشرناه من النُّصوص المُحقَّقة ـ على الأعلام التي تحتاج ـ في نظرنا ـ إلى التعريف أكثر من غيرها. وهكذا لم نُعرِّف أحداً من الصحابة إلاّ للضرورة عندما يشترك الإسم المذكور في أحد النصّيْن بين صحابيّيْن أو أكثر ونُضطَرّ عندها إلى نوع من الترجيح ونُبيّن أسبابه. وأحياناً تُلقِي الترجمة السريعة نصيباً من الضوء على الحديث أو الأثَر المنقول، وهذا ما حدث في ما خصّ الصحابييْن جابر بن عبد الله وجابر بن عُمير.

وعلى هذا الإعتبار أمسكنا عن التعريف بكبار الأئمّة من المُحدِّثين والفُقهاء من طبقة البُخاري ومُسلِم وأبـي داود وأبـي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل؛ إلاّ أنّنا حرصنا على وضع تاريخ للوفاة بعد الإسم وكُلّما ورد وبين قوسيْن معقوفتيْن [ ] وفي متْن كُلّ من النصّيْن وذلك اعتِباراً منّا أنّه يُمثِّل أقلّ تعريف مُمكِن وحتّى نتبيّن اختِلاف وِجهة نظر الطُّرطوشي في إحالاته على أئمّة مُتنوّعين في الإختِصاص وفي العصر كذلك.

ويُلاحِظ القارىء الكريم أنّنا لا نُدقِّق الإحالة بذكر الجُزء والصفحة والرقم إلاّ إذا أرجعت إلى كُتب التراجم والطبقات مِثْل **الإستيعاب** لابن عبد البرّ و **تذكِرة الحُفّاظ** للذهبـي و **لِسان الميزان** أو **تقريب التهذيب** لابن حجر و **طبقات الصوفيّة** للسُّلمي و **طبقات الأولياء** لابن المُلقِّن. فالتدقيق هنا مُتأكّد ومُفيد إذ هو نتيجة بحث وتنقيب حتّمتهما طبيعة هذه المصادر وطريقة تأليفها وتخطيطها.

أمّا عند رُجوعنا إلى كُتب أصبحت مُنذ صدورها كأدوات بحث أساسيّة وضروريّة مثل **تاريخ الأدب العربـي** لبُروكلْمانْ و **تاريخ التُّراث العربـي** لسزْكينْ أو **دائرة المعارف الإسلاميّة** في طبعتيها الأوربيّتيْن أو **مُعجَم المُؤلِّفين** لكحّالة فقد اقتصرنا على تدقيق مكان الإحالة من كُلّ واحد منها دون التذكير بأسماء

كُتب المصادر والمراجع المُعتمَدة فيها وذلك لأسباب ثلاثة: سُهولة الإستِفادة منها بفضل فهارسها المُتنوِّعة ـ سَعَة انتشارها انتِشاراً بفضله أصبحت أدوات بحث مُفيدة وضروريّة ـ كثْرة ما ورد فيها من كُتب المصادر والمراجع كثرة يصعب الإلمام بها في نطاق محدود، بقطع النظر عن قِلّة الجدوى من إثباتها من جديد.

ثم إنّه لا بأس من أن نُلاحِظ للقارىء ـ مرّة أخرى وعلى عادتنا في تحقيقاتنا السالفة ـ أنّنا بهذا العمل نُقدِّم له نتائج بُحوث مُتفاوِتة في الإفادة والنفع. فإذا اعتبر معنا أنّ الغرَض الأساسي من كُلّ تحقيق عِلْميّ ونقْديّ لأيّ مخطوط من التُّراث هو تقديم نصّ يبعَث على الثِّقة والإطمِئنان بأمانته في أداء رِسالة مُؤلِّفه قدْر الإمكان ثُمّ بسعْيه إلى الإيضاح والتِّبيان قدْر ما تسمح به حُدود المخطوطات المُتوفِّرة للنصّ الواحد، أدرك معنا أنّ التعليقات العامّة على الأعلام لها دوْر هامّ، مُركَّز ومُعيَّن، في بُلوغ الهدفَيْن المذكورَيْن وأنّها بعيدة عن أن تكون عمليّة آليّة تعتمِد الرِّواية الواسعة والنقل العريض لا غيرَ.

وعلى كُلّ فليس من باب الصُّدف إن نحن أثبتنا هذه التعليقات العامّة في هذا المكان بالذات من الكِتاب، لا في أسفل النصّيْن كما هو مألوف. ذلك أنّ الذي يهُمّ الباحث هو أن يجد القارىء ضالّته المنشودة في النصّ المُقدَّم إليه بمتْنه، بل حتّى باختِلافات القِراءات المُثبَتة أسفلَ كُلّ صفحة وفي نُسب مُتفاوِتة، فلا يلتفت عِندئذ إلى هذه التعليقات إلاّ ساعة الحاجة إليها إن دقّت بالنِّسبة إليه.

وقد لا تعِنّ هذه الحاجة ولا حرَج في ذلك! ولهذا السبب بالذات فرقّنا بين فهرس التعليقات العامّة على الأعلام وبين فهرس الأعلام الخالية من كُلّ تعريف لعِلمنا أنّ القارىء المُتمعِّن وإن استغنى عن الأوّل منهما فمن الصعب أن يستغني عن الثاني.

فهرس الآيـات القرآنيّة

فهـرس الأحاديث النبويّة وآثار الصحابة

- رأيت عُمر بن الخطّاب (...) يطوف بالبيْت وعليه جُبّة صوف فيها اثنتا عشرة رُقْعة، الواحدة منها من أدَم أحمَر: 160 ك

- روت عائشة أنّ مُخنّثاً كان يدخُل على أزواج النبـيّ ﷺ فكانوا يعُدّونه من غيْر أُولي الإرْبة (...) فقال النبـي ﷺ: ألا أرى هذا يعلَم ما ها هُنا! لا يدخُلْ عليكنّ هذا! فحجبوه: 61 ك

- رُوي أنّ أبا هُريْرة لقِيتْه امرأة فوجد منها ريح طِيب (...) فقال: (...) إنّي سمِعْت رسول الله ﷺ يقول: لا يقبل الله لامرأة تطيّبت لهذا المسجد صلاة حتّى ترجع فتغتسل غُسْلها من الجنابة: 66 ك

- روى أبو أيّوب الأنصاري (...) أنّ النبـيّ ﷺ كان يلبس الصوف ويخصف النعْل ويُرقّع القميص ويركب الحِمار ويقول: من رغِب عن سُنّتي فليس مِنّي: 158 ك

- روى ابن حبيب أنّ رجُلاً اغتسل بفضْل وُضوء امرأة ثُمّ قال: يا حبّذا صُفرة ماء ذِراعيْها! فعلاه عُمر بالدِّرّة: 65 ك

- روى عبد الله بن مُغفَّل أنّه رأى النبـيّ ﷺ يقْرأ سورة الفتْح فقال: لولا أن يجتمِع الناس علينا لحكيْت لكم تِلك القِراءة وقد رجّع: 114 ك

- رُوي عن أبـي بكر أنّ النبـيّ ﷺ كان إذا جاءه شيء يسُرّه خرّ ساجداً لِلّه: 156 ك

- زيِّنوا القُرآن بأصواتكم!: 114 ك

- سُئل كعب (الأحبار) إن كان يجد في التوراة ذِكراً لهذه الآية: ﴿إنّما الخمْر والميْسِر والأنصاب والأزلام رِجْس من عمل الشيطان﴾ فقال: نعم! أجدها (...) حظيرة القُدْس!: 40 ك

- سُئل النبـيّ ﷺ عن لحم كان يُؤتى في بدء الإسلام من البادية (...) ولا يُظَنّ بهم تركُ التسمية: 30 ر

- سَمّوا وكُلوا! (أثَر لعليّ بن أبـي طالب لمّا سُئل عن السِّخال تموت فيُأخذ من إنْفِحتها فتُترَك في ألبانها فينعقِد: 33 ر

- شيْطان يتْبع شيْطانة! (حديث للنبـيّ ﷺ لمّا رأى رجُلاً يتْبع حمامة): 165 ك

- الشيْطان يتمكّن من الرجُل في ثلاث منازل: في نظره وقلْبه وذَكَره (أثَر لابن عبّاس): 135 ك

- صحِبْتُ النبـيّ ﷺ ما ملأتُ عيني قطُّ حياء منه وتعظيماً له. ولو قيل لي: صِفْه! لما دريْتُ (أثَر لعمرو بن العاص): 147 ك

- عليكم بالسواد الأعظم!: 11 ك

- الغِناء يُنبت النِّفاق في القلْب (...) كما يُنبت الماء البقْل (أثَر لابن مسعود): 54 ك

- قد حججْتُ واعتمرتُ وأمرني الله أن أقرّ في بيتي. فوالله ما أخرُج من بيتي حتّى

أموت! (أثَر لسوْدة، زوج النبـيّ ﷺ، وقد سُئلت عن إمساكها عن الحجّ والعُمْرة): 56 كـ

- كبُر مَقْتاً عند الله ـ تعالى! ـ الأكْلُ من غير جوع والنوم من غير سهر (. . .) والرنَّة عند المُصيبة والمِزْمار عند النِّعْمة!: 39 كـ

- كسْب المُغنّيات والمُغنّي حرام. وكسْب الزانية سُحْت. وحُقّ على الله ـ تعالى! ـ ألاّ يُدخِل الجنّة لحماً نبت من سُحْت!: 36 كـ

- كُلّ شيء يلهو به الرجُل فهو باطل إلاّ تأديبَه فرسَه ومُلاعبتَه زوجته: 37 كـ

- كان إبليس أوّل من ناح وأوّل من تغنّى: 26 كـ

- كان أنس بن مالك وابن مسعود وابن عبّاس (. . .) لا يأكُلون من الجُبْن إلاّ ما صنعه أهل الكِتاب والمُسلمون: 35 ر

- كان سعْد بن أبـي وقّاص يأكُل الجُبْن ولا يسأل عنه: 35 ر

- كان مجْلِس النبـيّ ﷺ مجْلِس حِلْم وحياء وصبْر وأمانة (. . .) ويَحفَظون الغريب: 145 كـ

- كان النبـيّ ﷺ ليِّن الجانب سَهْل الخُلُق دائم البِشْر، ليس بفظّ ولا غليظ (. . .) أنْصَتوا إليه حتّى يَفرَغ: 146 كـ

- كانت عائشة (. . .) إذا قرأت: ﴿وقَرْن في بُيوتكنّ﴾ بكت حتّى تبلّ خِمارها: 56 كـ

- كانت عائشة (. . .) تذكُر النبـيّ ﷺ وتقول: بأبـي من لم يفْتَرِش الوثير ولم يلبس الحرير ولم يشْبع من خُبز الشعير: 130 كـ

- كُنت ألعب بالبنات ورُبّما دخل علـيَّ النبـيّ ﷺ وعندي الجواري (. . .) حتّى بدت نواجده (أثَر لعائشة): 74 كـ

- كُنّا إذا دخلْنا على عُمر بن الخطّاب (. . .) وجدناه يُعالج شَظَفاً من العيش فتارة نرى له كِسَراً قد أُدمت (. . .) أو ليس قد فتح الله عليك مدائن كِسْرى وقيْصَر (. . .) نصيبي هناك (أثَر لمحمد بن مَسلَمة): 130 كـ

- كاد أُميّة بن أبـي الصَّلْت أن يُسلِم!: 83 كـ

- لأن يمتلِىء جوْف أحدكم قيْحاً حتّى يَرِيه خير له من أن يمتلِىء شِعْراً!: 41 كـ ـ 80 ؟

- لعن الله بيتاً فيه دُفّ أو طُنبور أو عود!: 41

- لمّا أُهْبط إبليس (. . .) قال: يا ربّ! (. . .) فما عِلمي؟ قال: السِّحْر (. . .) الشِّعْر (. . .) الوشْم (. . .) كُلّ ميْتة (. . .) كُلّ مُسْكِر (. . .) الأسواق (. . .) المزامير (. . .) النِّساء (حديث قُدْسي يرويه قتادة): 38 كـ

- لمّا قدِم النبـيّ ﷺ إلى مكّة قال المُشركون: يَقدَم عليكم قوم قد أوهنتهم الحُمّى. فأمرهم النبـيّ ﷺ أن يرمُلوا (. . .) فقال المُشركون: ما نراهم إلاّ مِثل الغُزْلان! (حديث برواية ابن عبّاس): 154 كـ

- لو رأى النبـيّ ﷺ ما أحدث النِّساء بعده لمنعهنّ المساجد كما مُنعتهِ نساءُ بني

فهـرس الأبيـات الشِّعْريّـة

البيْــت		البحر	الفقْرة
ـ أتــذْكُـر ليلــة وقــد اجتمعنــا	على طِيب السماع إلى الصباح؟	الـوافـر	51 كـ
ـ أقبلَــــتْ فـــلاح لهــــا (الأوّل من ثلاثة أبْيات)	عـــارضـــان كـــالسَّبَـــج	المُقتضَب	79كـ ـ 84كـ
ـ بانتْ سُعاد فقلبي اليوم متْبول (البيْت لكعْب بن زهير)	مُتيَّم عِندها لم يُفْد مكْبول	البسيـــط	79كـ ـ 82كـ
ـ تُلي الكِتاب فـأطْـرَقـوا لا خيفـةً (الأوّل مـن ثـلاثـة أبْيـات)	من زجْره إطْراق ساهٍ لاهي	الكــامــل	104كـ
ـ رأيْتـك تبْنـي دائبـاً فـي قطيعتـي (البيْـت لأبــي الحُسيْـن الـدرّاج)	ولو كُنْتَ ذا حزْم لهدمْتَ ماتبني	الطــويــل	101كـ
ـ كُـلّ عيْـش وإن تطـاول دهْــراً (البيـت لأُميّـة بـن أبــي الصَّلْـت)	صـائـر أمْـره إلـى أن يـزولا	الخفيــف	83كـ

فهـرس الأعلام
وما في مقامها، مُجرَّدة من كُلّ تعريف

العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة	العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة

العلَم	الفقْرة

التعليقات العامّة على الأعلام

ـ إبراهيم بن سعْد:

إبراهيم بن سعْد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوْف الزُّهري. انظر البيان 1 من الفقرة 9 من كـ. **تحريم السماع** حيث رجّحنا أن يكون إبراهيم هذا غير إبراهيم بن سعد بن أبـي وقاص الزُّهري المدني.

ـ إبراهيم المارِسْتاني:

ذكر السُّلَمي في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 265) ـ في ترجمة أبـي العبّاس بن عطاء الأدَمـيّ ـ المُتوفّى في 309 أو 923/311 ـ صُحبةَ أبـي العبّاس هذا للمارِسْتاني. وقد أحال مُحقِّق النصّ، ن. شريبة، على **تاريخ بغداد** و **حِلية الأولياء** للتعريف بإبراهيم بن أحمد أبـي إسحاق المارِسْتاني، أحد شُيوخ الصُّوفيّة، أصيل بغداد، وكان مُؤاخياً للجُنيد. وذكر أن قد حكى عنه أبو محمد الجُريري الذي سيرِد ذكره في ما يلي من التعليقات العامّة.

وفي **طبقات الأولياء**، ذكره ابن المُلقِّن كذلك في ترجمة أبـي العبّاس بن عطاء الأدَمي الذي صحبه (ص 59).

وقد ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 95) وقد سُئل عن الحركة عند السماع فروى مثَل موسى ـ عم ـ وهو يقُصّ في بني إسرائيل فمزّق أحدهم قميصه، ممّا أثار سُخط الله ـ تعالى! ـ.

ـ إسحاق [بن راهْويْه]:

أبو يعقوب بن إبراهيم بن مَخْلَد التميمي الحَنْظَلي المَروَزي، يُعرف بابن راهْويْه، الإمام الحافظ، يُعَدّ من طبقة أحمد بن حنبل، نزيل نيسابور وعالمها بل

شيخ أهل المَشرِق. وُلد على الأرجح في 166/782 وتُوفّي في 238/852. سمع من ابن المُبارَك وجالس الإمام ابن حنبل وروى عنه وناظر الإمام الشافعي ثُمّ صار من أتباعه وجمع كُتبه. وقد روى عنه ابن حنبل وابن معين وأبو العبّاس السرّاج وقد أثنى عليه أحمد والنَّسائي. له مُصنَّفات كثيرة منها **المُسنَد** و **التفسير**. وقد ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 139) إثْر كِبار الأئمة كالشافعي وابن حنبل. وفي **دائرة المعارف الإسلاميّة**، ط. 2 **E.I.** (2) مقال عنه (Ibn Râhwayh) بقلم ي. شَخْت J. Schacht.

ويُضاف إلى ما ذكر شَخْت من كُتب المصادر والمراجع ما ذكره ف. سزْكينْ في **تاريخ التراث العربي** (ج 1، ص 163 و 164، ر 54). هذا ويُدقِّق العالم التُّركي ما وصلنا من مخطوطات **للمُسنَد** المذكور.

ـ أشْعب (الطمّاع):

يُذكَر للضحِك والتسلية. عاش في وسط أحفاد الخُلفاء الراشدين. والظّاهر أنّه كان حيّاً حتّى سنة 154/771. وتُروى عنه أخبار عديدة فيها الكثير من الضعيف. إلاّ أنّها تُعطينا فكرة عن مُضحِك مُحترِف للإضحاك في العصر الأُموي. ويتّصل ما يُروى عنه من نُكَت بالسِّياسة وبالدِّين وبحياة الطبقة المُتوسِّطة. وحصلت له شُهرة واسعة ذاعت مُنذ أوائل العهد العبّاسي. وهو مشهور بطمعه كما في نصّ الطُّرطوشي (كـ. **تحريم السماع**، ف 70). انظر عنه مقال **دائرة المعارف الإسلاميّة**، ط. 2 **E.I.** (2) بعُنوان Ash'ab وبقلم ف. رُوزنْتالْ F. Rosenthal. وقد أحال مُؤلِّف المقال على **كتاب الأغاني** للأصفهاني كما أحال على دِراسته الخاصّة بالنُّكتة وتطوُّرها التاريخي في الإسلام.

والإشكال الذي يُثيره نصّ الطُّرطوشي هو في الجمْع ـ زمنيّاً ـ بين [أبي سُليمان] الخطّابي (ـ 388/998) راوي حكاية أشْعب هذا عن أبي عاصم (ـ 212/827) الّذي سمع من ابن جُريْج ـ كما هو معروف ـ وبين أشْعب هذا. ولنا افتِراضات قدّمناها أسفلَه ضِمن هذ التعليقات في ترجمة من ذكرنا، أي الأسماء الثلاثة المَعنيّة أصحابها بالذِّكر.

ـ أصْبَغ (ابن الفرَج):

أصْبَغ بن الفرَج بن سعيد بن نافع، من أهل مصر، سكن الفُسْطاط. وفي

تذكرة الحُفّاظ (ج 2، ص 457 و 458، ر 466) ذكر الذهبي في ترجمته أنّه أبو عبد الله الأُموي، مولى عُمر بن عبد العزيز. إلاّ أنّ عِياضاً في ترجمته في **المدارك** (ج 4، ص 17 إلى 22) لاحظ أنّ كثيراً من أهل مصر لا يُصحِّحون له وَلاء. روى عن كِبار عُلماء بلده كعبد الرحمان بن زيد بن أسلَم ويحيى بن سلاّم والدراوردي. ودخل المدينة يوم مات مالك فاكتفى بصُحبة تلاميذه كابن القاسم وابن وهْب وأشْهب وتفقّه بهم. روى عنه البُخاري ـ وأخرج عنه ـ وكذلك ابن وضّاح وابن حبيب وابن الموّاز. وفي نصّ **رِسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي** (ف 12) ذكر الطُّرطوشي سُؤال ابن المَوّاز إيّاه عن جواز أكل جُبْن المَجوس. ويُعتبَر ـ في نظر عِياض ـ ماهراً في الفِقه حسن القِياس نظّاراً من المُهتمّين بأصول الفِقه، بل من كِبار مالكيّة مصر مع ابن القاسم وأشْهب فكان يُستفتى ببلده. وكان المُزني والربيع يأخُذان عنه قبل قُدوم الشافعي إلى مصر. ونسب إليه القاضي عِياض عِدّة كُتب مِثل **كتاب الأُصول** و **تفسير غريب المُوطّأ** وكتاب سماعه من ابن القاسم. وقد كان من الّذين أصيبوا بالمِحنة في القُرآن فاختفى في داره حتّى وفاته في 225 أو 838/224.

ـ الأعْشـى:

التعنيّ بالذكر في كـ. **تحريم السماع** (ف 117) هو الشاعر المشهور، وهو ميمون بن قَيْس من قَيْس بن ثعلَبة من بكر بن وائل. وُلد قبل سنة 570 للمسيح بدُرْنا، جنوب الرِّياض حالياً، ومات بها في سنة 3/625. وكان به عَشاً عمِي منه بعدما تقدّمت به السِّنّ. وقد تنقّل كثيراً بين الشام والعِراق واليمن حتّى الحبَشة. وبعد أن عمِـي أصبح يعيش على مديح أُمراء العرب. وله ديوان مطبوع.

انظر عنه فصل Al-A'shâ' بقلم و. كَسْكلْ W. Caskel في **دائرة المعارف الإسلاميّة** ط. 2 (2) .E.I ويُحيل عليه عادة الفُقهاء كالطُّرطوشي هُنا وكالشيرازي في **شرح اللُّمع** والباجي في **إحكام الفصول في أحكام الأُصول**.

ـ أبو أُمامة (الباهلي):

لم يُدقِّق الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 35) نِسبته عندما ذكر رِوايته لحديث نبوي. والمُرجَّح ما أثبتناه إذا اعتبرنا أنّ الطُّرطوشي ذكره بهذه النِّسبة في كـ. **الحوادث والبِدع** (ف 61). وفي **الإستيعاب**، (ج 4، ص 1600 إلى 1603،

ر 2851 إلى 2854) ذكر ابن عبد البرّ ما لا يقِلّ عن خمسة أعلام بهذه الكُنية! والظاهر أنّ أشهرها هو الباهلي ـ صُديّ بن عجلان وهو من باهلة بلا خِلاف ـ لأنّه كان من المُكثِرين في الرِّواية عن النّبـيّ ﷺ. ولعلّ هذا يُفسّر ذكره في نصّنا دون نِسبة! ويدقّق ابن عبد البرّ أنّه سكن مصر ثم انتقل إلى حِمْص وأقام بها ومات فيها وأنّ أكثر حديثه عند الشاميّين. وأرّخ وفاته بسنة 81 أو 86/705. هذا وقد اعتبره ـ حسَب قول بعضهم ـ آخِر من مات بالشام من الصحابة.

ـ الأمير أو والي الإسْكَنْدَريّة:

في البيان 2 من الفقرة 6 من رِسالة في **تحريم الجُبْن الرُّومي** قدّمنا أنّ الظاهر أنّ المَعنـيّ بالذِّكر هو الأمير أفْتكين، والي مدينة الإسْكَنْدَريّة، وعرّجنا على ما قام به من نشاط في الخِلاف الّذي نشب بين نِزار، الابن الأكبر للخليفة الفاطمي، وبين الوزير الأفْضل وهو خِلاف انتهى بقتْل نِزار، قُبيل وُصول الطُّرطوشي إلى الإسْكَنْدَريّة. وأحلنا لبيان هذا على ج. د. الشيّال في **أبو بكر الطُّرطوشي**.

ـ أميّة بن أبـي الصَّلْت بن الشريد:

ذكر الطُّرطوشي هذا الشاعر في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن؛ في فقرة 79 قدّمه مع النبـيّ ﷺ وهو يستمع إليه يُنشده شِعْراً بيْتاً بيْتاً حتّى بلغ المائة، وفي فقرة 83 اقتصر على بيتيْن له هما من باب المَوعِظة استمع إليهما الرسول فقال: «كَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِـي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ!».

وفي **تاريخ الأدب العربـي** لـكـ. بُروكلْمان (تعريب ع. النجّار، ج 1، ص 113 و 114، ر 9) تذكير بأنّ الأصمعي كان يُسمّيه شاعر الآخِرة كما كان يُسمّي عَنْترة شاعر الحرب. وفِعلاً فشِعْره في الدينيّات معروف وله مَوعِظة منشورة. والمُلاحَظ في هذا المرجِع أنّ أكثر ما رُوي من شِعْره منحول عليه ما عدا مرثيّته لقتلى بدْر الّتي منع النبـيّ من إنشادها. وله ديوان منشور مُنذ أكثر من نِصْف قرْن. وقد أفادنا المُستشرِق الألماني بقائمة من كُتب المصادر والمراجع عن هذا الشاعر.

ـ أنْجَشــة:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 50) لمّا أورد الحديث النبوي: «يَا أَنْجَشَةُ! رُويدَكَ سَوْقاً بِالْقَوَارير!» وعلّق عليه بما يُفيد حُسْن صوت الحادي الّذي كانت الإبل الحاملة لِنساء النبـيّ ﷺ تُعنِق لِحدائه.

وفي **الإستيعاب** (ج 1، ص 140، ر 151) هو عبد أسود كان يسوق نِساء النبيّ عام حجّة الوداع. وقد ساق ابن عبد البرّ الحديث النبوي بإسنادين، الأوّل مُتّصِل ويصِل إلى حمّاد بن سلَمة عن ثابت عن أنس، والثاني مُنقطِع، بدايتُه حمّاد بن زيْد عن أيّوب عن أبي قِلابة عن أنَس.

وفي **الإصابة** (ج 1، ص 67 و 68، ر 261) يُدقِّق ابن حجَر، نقْلاً عن البلاذُري ـ أنّه حبَشِيّ ويُكنّى أبا مارية. ونقلا أيضاً عن أبي داود الطيالسي، يُفرِّق بينه وبين البُراء بن مالك الّذي كان يحدو بالرِّجال. ويُضيف أنّ أنْجَشة كان من المُخنَّثين وانتهى الأمر بإخراجه من بُيوت المُسلمين لمّا لعَن النبيّ ﷺ المُخنَّثين.

ـ أهـل الـذِّمّـة:

ذكرهم الطُّرطوشي في النصّ الأوّل، أي **الرِّسالة**، بمُناسبة ما كان يصدر في حقّهم ما أحكام كأمْر عُمر بن الخطّاب بالمنْع من أن يتعاطَوا حِرفتَي الجِزارة والصيْرفة (ف 4) أو ما يُتّخَذ حِيالَهم من احتياط ممّا لبسوه أو عمِلوا به (ف 5 ـ 14 ـ 19).

وفي فصل **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Dhimma وبقلم كـ. كاهينْ C. Cahen تحديد معنى العِبارة؛ فهي تُطلَق في عُرف العادة وبمُقتضى الشرْع كذلك على اليهود والنصارى الّذين تضمن لهم الشريعة الإسلاميّة حِماية المُؤمنين بمُقتضى عَقْد. وتُطلَق أيضاً على المَجوس والصابئة. والمقال طويل ومُفيد بما يحويه من تدقيقات وتفاصيل وإحالات مُتنوِّعة على كُتب المصادر والمراجع.

ـ أهـل الصُّفّـة:

ذكرهم الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 12) باعتبارهم رمْزاً للورَع والزُّهْد والتقشُّف والفقر إلى حدّ أنّ وُجود دينارين في مِئْزر رجُل منهم عند موْته اعتُبر نِفاقاً إذ كانـوا لخصاصتهم يجلِسون مجلِس الفُقراء ويعيشون على صدقات المسلمين. وقد قال عنهما النبيّ ﷺ: «**إنّهُمَا كَيّتَانِ!**».

وفي **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** مقال بعُنوان Ahl Al-Suffa بقلم و. مُنتقُومِيري واطْ W. Montgomery Watt؛ وقد ذكر عنهم أنّهم جماعة ورد ذِكرهم في كُتب الزُّهْد والتصوُّف ويُمثّلون حالة من الفقر والورَع. والظاهر أنّهم

كانوا يجلسون على صُفّة في سقيفة داخلَ مسجد المدينة الّذي كان يُعتبَر منزلَهم الوحيدَ، يقضونَ فيه وقتهم في أعمال التقوى والعِبادة إلاّ إذا دعاهم النبـيّ ﷺ للجِهاد. أمّا عددهم فاختُلف فيه فقد وقف فيه بعضهم عند 92 أو 93 صحابيّاً بينما وصل به بعضهم الآخرون إلى 400. وأشهر من يُذكَر منهم هم أبو هُريرة وأبو ذَرّ وواثلة بن الأصقع.

ـ أهـل الكِتـاب:

تُفيد العِبارة اليهود والنصارى، أصحاب التوراة والزبور والإنْجيل، كما ورد ذلك في القُرآن. وفي ما بعد أُطلقت كذلك على الصابئة والمَجوس. إلاّ أنّ الطُرطوشي في رسالة في **تحريم الجُبْن الرُّومي** (ف 14 و 15 ثُمّ 31 و 32 ثُمّ 36) ونقْلاً عن ابن المَوّاز (269/882) قد حرص على التفريق بين أهل الكِتاب والمَجوس في ما يتعلّق بموضوعه، فيُفرِّق بين جُبْن أُولئك وجُبْن هؤلاء كالتفريق بين الإباحة والتحريم.

انظر عنهم الفصل الذي كتبه ج. فاجْدا G. Vajda **لدائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Ahl Al-Kitâb فهو مُفيد بتفاصيله عن اليهود والنصارى في القُرآن والحديث وكُتب الفِرق وكذلك بإحالاته المُتنوِّعة والمُتعدِّدة على كُتب المصادر والمراجع.

ـ الأوْزاعــي:

ذكره الطُرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 139) حِذوَ كِبار أئمّة الفِقه والحديث كالشافعي وابن حنبل وقَتادة لبيان رأيه في اللِّواط الّذي اعتبره هو أيضاً كالزِّنى من حيث إقامة الحدّ جَلْداً أو رجْماً، حسَب حالة الجاني، عدم إحصان أو إحصان؛ هذا بخِلاف رأي مالك الّذي لا يرى إلاّ الرجْم بالفاعل والمفعول به.

وهو أبو عَمرو عبد الرحمان بن عَمرِو، أهمّ مُمثِّل للمدرسة الشاميّة القديمة في الفِقه. ونِسبته إلى الأوْزَع من ضواحي الشام وهي بدورها نِسبة إلى قبيلة أو مجموعة من البُطون (أوْزَع) من جنوب الجزيرة. هذا وإن لم يصِلْنا شيء ممّا كَتب ـ سواء **المُسنَد** أو كـ. **السُّنن في الفِقه** أو كـ. **المسائل في الفقه** ـ إلاّ أنّ آراءه وردت إلينا عن طريق أبـي يوسُف في كتابه **الردّ على سيرة الأوْزاعي** وقد ألّفه للردّ على نقده لأبـي حنيفة. وتُمثِّل آراء الأوْزاعي بصورة عامّة أقدم الحُلول الفِقهيّة. وهكذا

يرجِع إليه الفضل في الإحتفاظ بآراء سابقيه من الجيل المُتقدِّم على جيله والّتي لم تكُن لتصِل إلينا لولاه. وقد اشتهر مذهبه في الشام وكذلك في المَغرِب والأندلُس قبل أن تَحُلّ محلَّه المالكيّة. وقد تُوفّي في 157/775.

انظر عنه فصل دائرة المعارف الإسلاميّة (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Al-Awzâ'i وبقلم ي. شخْت J.Schacht.

وانظر كذلك ف. سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 220 إلى 222، ر 1) وقد عدّ مدرسته الأُولى ضِمن المدارس الفِقهيّة المُستقِلّة. والمُفيد في بيانه هو تفصيله للمصادر والمراجع المُعتمَدة للحديث عن الأوْزاعي والّتي تبيّن منها اعتباره من الأوائل الّذين ألّفوا كُتباً مُبوَّبة في السُّنن. ثُمّ إنّ سزْكينْ حاول تكوين فكرة أكثر دِقّة عن كِتابيْه في السُّنن والمسائل ـ وكلاهما في الفِقه ـ وذلك من خِلال ردّ أبـي يوسُف عليه واعتماداً على ما احتفظ به ابن أبـي حاتم في **الجرح والتعديل** من رسائل الإمام إلى الخليفة العبّاسي ووزيره.

ـ أوْلاس:

هي بلدة على ساحل بحر الشام من نواحي طَرْسوس وفيها حِصْن يُسمّى حِصْن الزُّهّاد. وفي كـ. **تحريم السماع** (ف 96) يتحدّث الطُّرطوشي عن أبـي الحارث الأوْلاسي (انظره أسفله في هذه التعليقات العامّة) من الصُّوفيّة ورُؤيته في المنام لإبليس على بعض سُطوح هذه البلْدة.

انظر **طبقات الأولياء** (ص 24 و 302) لابن المُلقِّن حيث حاول المُحقِّق، ابن شريبة، تعريف البلدة بالإحالة على **اللُّباب** و **مُعجَم البلدان**.

ـ أيّـوب (السَّخْتِيانـي):

ذكر الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 114) هذا الفقيه بكُنيته فقط ونقل عن شُعبة (انظره أسفل هذا في التعليقات العامّة على الأعلام) أن أبا أيّوب نهاه عن التحدُّث بحديث: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ!» مخافة التأويل على غير وجهه.

وفي **تذكرة الحُفَّاظ** (ج 1، ص 130 إلى 132، ر 117) ذكر الذهبـي رِواية شُعبة عنه في جُملة من روى (ص 130) وقدّم شهادات تُفيد تعلُّقه بالسُّنّة والحديث وتأريخ وفاته بعام 131/749 عن 63 سنة. وهو الإمام أبو بكر السَّخْتِياني أيّوب بن

أبـي تميمة كيسان، البصري الحافظ، من الموالي، سمع من سعيد بن جُبير وأبـي قِلابة وابن سِيرين وغيرهم. وسمع منه ـ بالإضافة إلى شُعبة ـ الحمّادان والسُّفيانان وخلق غيرهم. وكان شُعبة يعتبره سيّد العُلماء. ويقول ابن المديني: إنّ له نحو 800 حديث. وينقل الذهبـي عن ابن عقيل في **شمائل الزُّهّاد** ما يُفيد ظُهور الكرامات على يديْه. ولهذا لا نستغرب من وُجود ذِكره في كِتاب الطُّرطوشي هذا. وفي البيان كذلك ما يُفيد قِيامه الليل وتهيُّبه من رِواية الحديث النبوي بحيث ـ والشهادة لمالك ـ كان يبكي إذا ذُكر أمامَه. ويعتبره ابن حجَر في **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 89، ر 1688) ثِقة وثبْتاً وحُجّة ومن كِبار الفُقهاء العُبّاد.

ولم يُترجم له السُّلَمي في **طبقات الصُّوفيّة** وإنّما ذكره عرَضاً في حديث لشُعبة عنه عن أبـي قِلابة عن أنَس (ص 452).

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 164 و 169، ر 57) خصّص المناوي بياناً لأبـي أيّوب السَّختِياني بن كيسان المُتوفّى في الطاعون سنة 131 عن 63 ونسب إليه الكرامات. أمّا الذهبـي فإن كان يُوافقه في تاريخ الوفاة وسنِّ المُتوفّى، لكنّه يختلِف عنه قليلاً في ذِكر الإسم.

ـ بِشْـر بن الحارث (الحافـي):

ذكر الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 123) قوله في الجوع الّذي يُصفّي الفُؤاد ويُميت الهوى ويُورِّث العِلم الرقيق. وفي **طبقات الصُّوفيّة** للسُّلَمي (ص 44) هذا القول له في الجوع: «المُتقلِّب في جوعه كالمُتشحِّط في دمه في سبيل الله وثواب الجنّة». وقد ترجم له السُّلَمي (ص 39 إلى 47، ر 4) فهو بِشر بن الحارث بن عبد الرحمان بن عطاء (. . .) الحافي، أبو نصْر. أصله من مرْو وسكن بغداد ومات بها. وصحب الفُضيل بن عِياض (انظره أسفله في التعليقات العامّة هذه) ومات في 227/841. ونقل بإسناد مجموعة من أقواله من بينها ما ذُكر منذ قليل.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 109 إلى 118، ر 26) بيّن ابن المُلقِّن سبب تلقيبه بالحافي وذلك لِقصّة جرت له مع إسكافي، كما ذكر رُؤيته لسَريّ السقَطي في جُملة من رأى. وعلى طريقة السُّلَمي نقل مجموعة من أقواله ولكن بدون ذلك الإسناد الّذي اختصّ به السُّلَمي ويصِله بالصُّوفي.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 368 إلى 374) مجموعة من أخباره وأقواله

وأقوال المُحدِّثين والفُقهاء كالدارقُطْني والغزالي ورِوايات قصيرة عنه وعن كراماته. وعن اللقب-بالحافي ذكر قصّة مُخالفة لما ساق ابن المُلقِّن.

وفي **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 435 و 436، ر 7) قدّم سزْكينْ مجموعة صالحة من كُتب المصادر والمراجع يُضاف إليها ما ذُكر أعلاه. والمُفيد ما وصلنا من بِشْر فيُدقِّق سزْكينْ له عُنوان كـ. **التصوُّف** (أو **الزُّهْد**) بالإضافة إلى ما احتفظ به من آثاره أبو نُعيم وابن عساكر.

ــ بَقِيّة بن الوليد (الكِلاعي):

ذكر الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 135) رِوايته لقول بعض التابعين في كراهية تحديد النظر إلى الغُلام الأمْرد الجميل الوجه.

وفي نظر من ترجم له بعض التحرُّز حِيال ما يرويه. ففي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 289 و 290، ر 269) وإن أكّد الذهبي أنّه «الإمام الحافظ، مُحدِّث الشام» وأنّه قد حدَّث عن «خلْق لا يُحصوْن» كإسحاق بن راهْويْه، كما حدّث عنه الأوْزاعي وشعبة والحمّادان وغيرهم وأنّ الكثير من العُلماء أثنى عليه إذا روى عن ثِقة فاعتبره لذلك حُجّة، إلاّ أنّ المُؤلِّف يُضيف أنّ آخرين يرون أنّه «كان يُدلِّس كثيراً فيما يتعلّق بالأسماء ويُدلِّس عن قوم ضُعفاء وعوامّ يُسقِطهم بينه وبين ابن جُريج ونحو ذلك ويروي عمّن دبّ ودرج». بل ينقُل تحذير أبي مسهر رِواية أحاديثه: «اِحْذَرْ أحاديث بَقِيّة! وكُنْ منها على تقِيّة! فإنّها غير نقِيّة» وكذلك احتراز النَّسائي: «إذا قال بقِيّة: حدّثنا، و: أخبرنا، فهو ثِقة. وإن قال: عن فُلان، فلا يُؤخَذ عنه لأنّه لا يدري عمّن أخذه». وتُوفي في 812/197. وهو أبو يحمد الكِلاعي الحِميَري الميتمي الحِمْصي.

ولم يُترجم له ابن المُلقِّن ولا المناوي ولا السُّلَمي وإنما ذكره هذا عرضاً فتوقّف المُحقِّق، شريبة، عند اسمه (ص 28، ب د) وعرّف به في كلِمات وأحال على **خُلاصة تذهيب الكمال**.

ــ القاضي أبو بكر [الباقِلاّني]:

نقل الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 9) تكفير القاضي لعُبيد الله بن الحسَن العَنْبري وللجاحظ لقولهما: إنّ كُلّ مُجتهِد مُصيب من أهل الأديان! وكُلّ

هذا لأنّ العَنْبري كان يُخالِف من يرى تحريم الغِناء. انظر أسفله في التعليقات العامّة كتاب **الهداية** الّذيْ استقى منه الطُّرطوشي قول القاضي.

والباقلاّني أشهر من أن يُعرَّف به. وقد خصّه عِياض في **ترتيب المدارك** (ج 7 من ط. الرباط، ص 44 إلى 70) بترجمة مُدقَّقة لعلّها أطول ترجمة خصّه بها صاحب طبقات. وهو القاضي محمد بن الطيِّب بن محمد بن جعفر بن القاسم، اشتهر بنِسبته إلى بيع الباقِلاّء، وعُرف بالبصري، وهو فقيه أصولي ومُتكلِّم أشعري. وهو يُعتبَر «شيخ السُّنّة» و «المُتكلِّم على مذهب أهل السُّنّة وأهل الحديث وطريقة الأشعري» والفقيه الذي «انتهت إليه رئاسة المالكيّين بالعِراق» حسَب عِبارة مخلوف في **شجرة النور** (ص 92 و 93، ر 209). وله عِدّة كُتب في الكلام وأصول الفقه وإعجاز القُرآن وقد طُبع البعض منها.

انظر عنه فصل **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Al-Bâqillânî وبقلم ر.ج. مَكْـ كَرْتي R.J. McCarty. وعن مُؤلَّفاته العديدة وعددها 12، انظر التفاصيل عمّا وصل إلينا منها من مخطوطات محفوظة، سِزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي**، ج 2، ص 385 إلى 387.

ــ أبو بكر بن عبد الرحمان بن الحارث بن هِشام:

ذكر له الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 58) قولاً: «كُلّ شيء من المرأة عوْرة حتّى ظَفرُها» وقدّمه كأحد الفقهاء السبعة. وقولُه هذا يُمثِّل الدرجة القُصوى في التشديد على المرأة في حِجابها، إذ ساق المُؤلِّف قبله أقوالاً تستثني من المرأة كعوْرة الوجهَ والكفّيْن أو القَدَمَ أو الوجهَ فقط، قبل أن يُعطي الحُجّة لصاحب القول الأوّل وهو مالك.

وقد ترجم له الذهبي في **تذكِرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 63 و 64، ر 53) وذكر اسمه كما أثبته الطُّرطوشي مع إضافة نِسبته: القُرشي المخزومي المدني. وذكر كذلك بأنّه أحد الفُقهاء السبعة. وقد روى عن أبيه وعن عائشة وأبي هُريرة وغيرهم كما روى عنه الزُّهْري وعَمرو بن دينار والحَكَم بن عُتيبة وغيرهم. وُلد في خِلافة عُمر ـ على الأرجح في أواخرها ـ لأنّه استُصغر في واقعة الجَمَل فرُدّ من عسكر طلحة والزُّبير. والمعروف أنّ هذه المعركة جرت سنة 36/656. وقد اعتبره الذهبي «ثِقة حُجّة فقيهاً إماماً كثير الرِّواية سخِيّاً» وكذلك «صالحاً عابداً متألِّهاً» بل «راهب قُريش» وكان مكفوفاً. ومات بالمدينة في «سنَة الفُقهاء» وهي 94/712.

ويُؤكِّد الذهبي أنّ «حديثه في دواوين الإسلام كُلّها».

وينقل ابن حجَر في **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 398، ر 54) ما يُفيد أنّه قد يكون تُوفّي في غير السنة المذكورة.

ـ أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطُّرطوشي:

انظر حديثنا عنه في التمهيد للتحقيق النصّي.

ـ أبو بكر المَروَزي:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 48) والظّاهر أنّه كان ممّن يُدعوْن إلى غُسل الميِّت فكان يسمع صوْت الطبْل أثناء الغُسل فاستشار ابن حنبل في ذلك فأشار عليه بكسره وإلاّ فالخُروج مُتَحتِّم. ولم نقِف على أثَر له في ما رجعنا إليه من كُتب الطبقات والتراجم.

ـ (سُفيان) الثوْري:

وضعه الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (إثْر أبـي حنيفة وضِمن أهل الكوفة وكانوا يشتركون في كراهية الغِناء وجعْله من الذّنوب (ف 5) ثم ساقه (ف 58) بين أبـي حنيفة والمُزَني ونسب إلى الثلاثة رأياً يتمثّل في أنّ قَدَم المرأة ليس بعوْرة. وأخيراً (ف 136) ساقه بمُفرده لقول له يتّهم فيه باللِّواطة الرجُلَ الّذي يعبث بغُلام بين أصابع رِجْليْه قاصداً من ذلك طلب الشهوة. وكحُجّة رجع إليه الطُّرطوشي في كـ. **الحوادث والبِدع** وفي ما لا يقلّ عن أربع عشرة مسألة. انظر رقم الفقرات الوارد فيها اسم الثوْري في فهرس التعليقات العامّة، ص 385.

وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به. وقد ترجم له الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 203 إلى 207، ر 198) وهو سُفيان أبو عبد الله بن سعيد بن مسروق «شيخ الإسلام، سيِّد الحُفّاظ» الكوفي الفقيه، تُوفّي في 161/777 وقد تجاوز السِّتّين من عُمره. وكانت وفاته بالبصرة. وقد أثنى عليه ابن حنبل وابن المُبارك وكذلك الأوزاعي.

وفي **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 223 و 224، ر 4) عدّه سزْكينْ الرابع ضِمن مُؤسّسي المدارس الفِقهيّة المُستقِلّة واعتبره أوّل من رتّب الأحاديث ترتيباً موضوعيّاً

في الكوفة. وأسّس لنفسه مذهباً من مذاهب أهل الحديث ولم يُعمَّر طويلاً. والبيان مُفيد لِما حواه من إحالات مُتعدِّدة ومُختلِفة على كُتب المصادر والمراجع ثُمّ لِما دقّق من عناوين لمُؤلَّفات الثوري وصلت إلينا، البعض منها في صورة مخطوطات والبعض الآخر في صورة مُقتبَسات في **حلية الأولياء** لأبـي نُعيم.

ـ جابر بن عبد الله (بن عَمرِو بن حرام الأنصاري السَّلَمي):

ذكر الطُّرطوشي جابر بن عبد الله، فقط، ومرّتين في كـ. **تحريم السماع**؛ الأُولى في فقرة 26 لِروايته لحديث النبـيّ ﷺ: «كَانَ إِبْلِيسُ ـ لَعَنَهُ اللَّهُ! ـ أَوَّلَ مَنْ نَاحَ وَأَوَّلَ مَنْ تَغَنَّى»؛ والثانية في فقرة 37 فقرنه بذِكر جابر بن عُمير وقد أخذا يرتميان فملّ أحدهما فجلس، إلى نهاية الخبر تمهيداً لِرواية حديث نبوي: «كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ لَهْوٌ (. . .) السِّبَاحَةَ».

وفي بيان 13 من الفقرة 137 اعتمدنا ابن عبد البرّ في **الإستيعاب** (ج 1، ص 223، ر 292) في ترجمة جابر بن عُمير الأنصاري واستفدنا منه أنّ عطاء بن أبـي رباح روى عنه وكذلك جمعه مع جابر بن عبد الله في حديث ذكره.

وفي نصّ الطُّرطوشي ورد اسم عطـاء هذا وخبر رُؤيته للصحابيْين المذكورين معاً يرتميان. والمُهمّ هو أنّ ابن عبد البرّ اكتفى بـ: جابر بن عبد الله، دون زيادة تدقيق. وهذا يعني أنّه يقصد المشهور ممّن يتحلّى بهذا الاسم، وهم جابر بن عبد الله بن رِياب (ص 219، ر 285) ثمّ جابر بن عبد الله بن عَمرِو (. . .) السَّلَمي (ص 219 و 220، ر 286) ثُمّ جابر بن عبد الله الراسبـي (ص 221، ر 287) وأخيراً جابر [بن عبد الله] الصَّدَفي (ص 221، ر 288). والمشهور هو بالتدقيق مَن وقع عليه اختيارنا. فترجمته هي أكثر دِقّة من غيرها المذكور. ثمّ إنّه غزا مع النبـيّ ﷺ ما يقرب من العشرين غزوة ويُعتبر «من المُكثرين الحُفّاظ للسُّنن». ويُدقِّق ابن عبد البرّ تاريخ وفاة هذا الصحابـي الذي عُمِّر حتّى كاد يبلغ المائة عند وفاته في 78 أو 77/696.

ـ جابـر بن عُميـر:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 37) وقد تعرّضنا له في البيان السابق هذا مُباشرة. ويُضاف إلى ما سبق بيان قصير أيضاً في **الإصابة** لابن حجر (ج 1، ص 215، ر 1034) تعرّض فيه لخبره مع جابر بن عبد الله ـ وقد عرّجنا عليه

من قبل ـ وذكر قولاً للبُخاري يُفيد أنّ له صُحبة وقولاً آخَر لابن حيّان: يُقال له صُحبة.

ـ الجاحظ: عَمرو بن بحر:

ذكره الطُرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 9) حِذو عُبيد الله بن الحسَن العَنْبَري (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) ونقل في حقّهما قول الباقلاّني في وُجوب تكفيرهما لقولهما: «إنّ كُلّ مُجتهد مُصيب من أهل الأديان».

والحافظ هو أشهر من أن يُعرَّف به ونكتفي بالإحالة في شأنه على **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** وهو بقلم شَ. بَلاّ Ch. Pellat وبعُنوان Al-Djâhiz. وهو أبو عُثمان عَمرو بن بحر الكِناني الفُقَيْمي البصري الناثر المشهور والمُؤلِّف لعِدّة كُتب في الأدب والكلام المُعتزلي والجدل السياسي والديني. وُلد في البصرة حوالي سنة 160/776 وتُوفّي بها في 255/868. وكُتبه المطبوعة مشهورة ومعروفة من جمهور مُوسَّع.

ـ أبو جُحيْفة (السُّوائي، وهب بن عبد الله):

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 121) لخبر أكْله ثريدة لحم سمين وتجشُّئه لذلك عند النبيّ ﷺ الّذي أمره بأن يكفُف عنه جُشاءه وحدّثه عن عاقبة كثرة الشِّبع في الدُّنيا.

وفي **الاستيعاب** (ج 4، ص 1619 و 1620، ر 2891) خصّه ابن عبد البَرّ ببيان نقل فيه هذا الخبر بإسناد يصل إلى عوْن بن أبي جُحيْفة عن أبيه وبلفظ قريب ممّا في نصّنا؛ وأهمّ الفوارق هي في التدقيق: ثَرِيدَةُ بُرٍّ بِلَحْمٍ وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَتَجَشَّأُ ثُمّ في نقل لفظ الحديث: فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ شِبَعاً فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وأخيراً في تعقيب الراوي: فما أكل أبو جُحيْفة وملأ بطْنه حتى فارق الدُّنيا. كان إذا تعشّى لا يتغدّى وإذا تغدّى لا يتعشّى. وقدم ابن عبد البَرّ أبا جُحيْفة بأنّه من صِغار الصحابة إذ تُوفّي النبيّ ﷺ وهو لم يبلُغ الحُلُم، إلاّ أنّه سمِع منه وروى عنه. وقد نزل الكوفة وابتنى بها داراً فجعله عليّ بن أبي طالب على بيت المال بها وشهِد معه كُلّ مشاهده.

ـ ابن جُرَيْج:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 70) وقد أخذ بيد أبي عاصم

(انظره أسفله في هذه التعليقات العامّة) ليقِف به على أشْعَب الطمّاع ويقول له: غَنِّ ابن أخي، إلى نِهاية الخبر. وقد ذكره الطُّرطوشي أيضاً في كـ. **الحوادث والبِدع** (ف 245) بمُناسبة نقله لرِواية عن عطاء بن أبـي رباح (انظره أسفلَه في هذه التعليقات العامّة) تُفيد أنّ آية تحريم القِتال في الأشهُر الحُرُم وفي شهر المُحرَّم ما نُسخت.

وقد خصّه سزْكينْ ببيان في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 130، ر 1) فهو أبو الوليد ـ أو أبو خالد ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريْج، مُحدِّث وفقيه ومُفسِّر. وهو في اعتِبار صاحب البيان أوّل مكّي رتّب الحديث ترتيباً حسَب المواضيع. وُلد في 86/699 وتُوفّي في بغداد في 150/ 767 أو 151. وقد أحال سزْكينْ على ما لا يقلّ عن 14 من كُتب المصادر والمراجع وذكر من آثاره كـ. **السُّنن** الّذي لم يصِل إلينا منه إلاّ مجموعة أحاديث محفوظة بتهذيب ابن مَخلَد بن حفص العطّار ثم كـ. **التفسير** الّذي لا نعرفه إلاّ من خلال ما اقتبس منه الطبري. والظاهر أنّ ابن جُريْج يعتمد على تفسير ابن عبّاس وعِكْرِمة ومُجاهد وعطاء بن أبـي رباح.

والإشكال الّذي يُثيره نصّ الطُّرطوشي هو في الجمْع ـ زمنياً ـ بين [أبـي سُليمان] الخطّابـي (ـ 388/998) راوي حِكاية أشْعَب الطمّاع عن أبـي عاصم (ـ 212/827) الّذي سمِع من ابن جُريج ـ كما هو معروف ـ وبين أشْعب هذا. ولنا افتراضات قدّمناها ضمن هذه التعليقات العامّة في ترجمة من ذكرنا من الأسماء الثلاثة.

ـ الجُرَيــري:

نقل عنه المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 97) قولاً يُفيد رُؤيته للجُنيْد في المنام وسُؤاله إيّاه عن حاله وما أجابه به عمّا نفعه من تسبيحات كان يقولها في الغَدَوات.

وقد ترجم له السُّلَمي في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 259 إلى 264، ر 1) وذكر اسمه وهو أحمد بن محمد بن الحُسين أبو الحُسين ـ أو الحسَن ـ بن محمد وأكّد أنّه من «كِبار أصحاب الجُنيْد» أُقعِد بعده في مجلسه «لتمام حاله وصِحّة علمه» كما أكّد صُحبته لسهل بن عبد الله التُّسْتري وأرّخ وفاته بسنة 311/923.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 71 إلى 76، ر 16) أكّد ابن المُلقِّن صُحبته للزاهديْن الكبيريْن وأرّخ وفاته بالسنة ذاتها إلاّ أنّه دقّق صيغة الإسم فهي نِسبة إلى جُرَير بن عبّاد، أخي الحارث بن عبّاد من بني بكر بن وائل.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 513 إلى 515، ر 297) رُجوع أيضاً إلى صُحبة الجُنيْد، إلاّ أنّ المناوي يُدقِّق إقعاد الجُرَيري في مجلسه بتوصِية منه. ويُؤرِّخ الوفاة بسنة 311 وكذلك 314/926.

ـ الجُنيْـد:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** أربع مرّات. ففي الفقرة 93 ينقُل عنه رُؤيته لإبليس في النوم وقد اعترف له بإصابته من أصحابه عند السماع وعند النظر فقط. وفي الفقرة 94 يذكُر عنه تهجينه للمُريد الّذي يُحبّ السماع بأنّ فيه بقيّة من البَطالة. وفي الفقرة 97 نقل عن الجُرَيري رُؤيته للجُنيْد في المنام وقد مرّ بنا ذلك في البيان السابق مُباشرة من هذه التعليقات. وأخيراً في الفقرة 124 نقل عنه قولاً في طعام الصُّوفيّة النَّزْر ونومهم القلِق.

وفي **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** مقال بعُنوان Al-Djunayd وبقلم أ.ح. أرْبرّي A.J. Arberry ـ فهو أبو القاسم بن محمد بن الجُنيْد الخزّاز القَواريري النِّهاوَنْدي الصُّوفي الشهير. صحِب سَرِيَّ السَقَطي، خاله كما يذكر ذلك ابن المُلقِّن في **طبقات الأولياء** (ص 126). وهو من بغداد ودرس الفِقه على أبـي ثور واتّصل بالحارث المُحاسبي. تُوفّي في 298/910. وفي نظر صاحب المقال، يُعتبَر مع المُحاسبـي المُمثِّل الأكبر لنوع مُعتدِل من التصوُّف. ويُطلِق عليه المُؤلِّفون المُتأخِّرون عبارات مثل: سيِّد الطائفة ـ طاووس الفُقراء ـ شيخ المشايخ. وحسَب بُروكلْمان، وصلتنا رسائله في مخطوط فريد. وأسلوبه مُعقَّد لحدّ الغُموض وتأثيره في الحلاّج ظاهر بيِّن. وكان يقول: بما أنّ كُلّ شيء له أصْل من الله فلا بُدّ أن يعود إليه بعد التفريق ليقع الجمْع معه. وهكذا يصِل الصُّوفي إلى درجة الفناء ويُعتبر ـ في نظر صاحب المقال دائماً ـ واضع أُسُس التصوُّف المُتأخِّرة.

وقد خصّه سزْكينْ ببيان في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 454 إلى 458، ر 21) عرض فيه مجموعة من كُتب المصادر والمراجع المُفيدة عن الجُنيْد وقدّم كذلك آثاره مع بيان مخطوطاتها.

وفي **طبقات الصُّوفيّة** خصّه السُّلَمي بترجمة طويلة (ص 155 إلى 163، ر 1) وأرّخ وفاته بسنة 909/297. وفي جُملة الأقوال التي ينقلها السُّلَمي عن ابن الجُنيْد هذا وهو يُذكِّرنا بما في نصّ الطُّرطوشي (ف 124): «ما أخذنا التصوُّف عن القيل والقال لكن عن الجوع وترك الدُّنيا (. . .)» (ص 158، ر 7).

وفي **طبقات الأولياء** ترجمة طويلة أيضاً (ص 127 إلى 174، ر 31) وابن المُلقِّن يُؤرِّخ فيها الوفاة بسنة 297 كذلك.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** ترجمة طويلة (ج 1، ص 376 إلى 388) أرّخ المناوي في نِهايتها وفاة الصُّوفي بسنة 909/297 أو 298. وقد استعرض فيها رأياً للجُنيْد قريب الشَّبَه بما ساق الطَّرطوشي (ف 97) وهو قد رُئي في النوم فقيل له: ما فعل بك؟ فأجاب: «طاحت تلك الإشارات وغابت تلك العِبارات وفنِيت تلك العُلوم وبلِيت تلك الرُّسوم وما نفعنا إلاّ ركَعات كُنّا نركَعها في السَّحَر!» (ص 388). وانظر كذلك جوابه عن التوحيد وقد سُئل عنه فما فُهم من إجابته شيء واحتاج المناوي إلى أن يسوق تأويل ابن عربي لما أراد الجُنيْد الإشارة إليه (ص 383).

ـ أبو حاتم القزويني:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 68). وقد ورد اسمه على بعض من الإضطراب! ولعلّ هذا يُفسِّر أنّنا لم نقِف له على بيان في ما بين أيدينا من كُتب المراجع والمصادر. فما أثبتناه هو من نُسخة دَبْلنْ فقط، وقد ورد محلَّه في نُسخة الأصل، أي مخطوطة الرباط، ما يلي: هريرة حَازم القزويني، بينما في نُسخة مدريد لنا: حاتم القروي. وكُلّ ما نعرف عنه هو من خِلال نصّنا هذا وهو أنّ شيخ المُؤلِّف أخبره ابن أبي زَهرة ببغداد أنّ أبا حاتم هذا أفتى بإباحة السماع من المرأة.

ـ أبو الحارث الأوْلاسي:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 96) أنّه من الصُّوفيّة وروى عنه خبر رُؤيته لإبليس في المنام على بعض سُطوح أوْلاس ـ يحُثُّ جماعة على يمينه وأخرى على يساره على الغِناء والرقص ـ وفرحه بما حقّقه منهم.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 24) تعرّض له ابن المُلقِّن في ترجمة إبراهيم بن سعْد العلَوي على أنّه تلميذ لإبراهيم هذا. وقد نقل عن أبي الحارث: «كُنت معه في البحر فبسط كِساءه على الماء وصلّى عليه». ودقّق اسمه بعد ذلك فهو الفيْض بن

الخَضِر بن أحمد الأوْلاسي، أبو الحارث «الجليل الزاهد» وقد تُوفّي في طرسوس في 909/297.

انظر في الصفحة ذاتها (ب 4) إحالات المُحقِّق، بن شريبة، لترجمته على مجموعة من كُتب المصادر والمراجع منها **تاريخ بغداد** و **اللُّباب** و **صِفة الصفوة**.

ـ (عبد الملك) بن حبيب:

في الفقرة 65 من كـ. **تحريم السماع** نقل عنه المُؤلِّف أثَراً يتعلّق برجُل اغتسل بفضل وُضوء امرأة ثُمّ حبّذ الماء لِما وجده فيه من صُفرة ذِراعيْها، مِمّا بعث عُمر على أن يعلوه بدِرّته. ولاحظنا في البيان 1 من هذه الفقرة أنّنا كنّا نتوقّع أن نجد الأثَر في كـ. **أدب النِّساء** للمُؤلِّف أو في إحدى فتاويه ولكنّنا لم نقِف على شيء من ذلك.

والمُؤلِّف معروف ومشهور وقد عرّفنا في التمهيد للتحقيق النصّي لهذا الكتاب بأهمّيّته وخُضنا في صِحّة نِسبة كتابه إليه وقدّمنا عرضاً عن الفضاء السياسي والديني في قُرطبة على عهده وأوجزنا الحديث عن حياته وعن آراء العُلماء فيه ثم دقّقنا القول في مُؤلّفاته وأتينا في النّهاية على بعض فتاويه كما نقلها صاحب **المِعيار**، أي الوَنْشَريسي. ولنُذكّر بأنّه من كِبار المالكية في الأندلس وأنّه تُوفّي في 852/238 وأنّ المشهور من كُتبه هو **الواضحة** وقد نُشر منها بعض القِطع وأنّه كفُقهاء عصره يُقدِّم مادّته على شكل أحاديث نبويّة وآثار للصحابة وأقوال لكِبار الأئمّة قبل أن يُقدِّم رأيه الخاصّ وأنّه ألّف في مواضيع عدّة كالطِّبّ والنُّجوم والتاريخ بالإضافة إلى المسائل الفِقهيّة. انظر التمهيد من ص 7 إلى ص 126 ثمّ قائمة المراجع والمصادر بالعربيّة (ص 510 إلى 521) وبغيرها (ص 522 و 523).

ـ الحسَن البصْري:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** أربع مرّات. وفي الفقرة 139 أورد اسمه بنِسبته وحِذْوَ كِبار الأئمّة من الفُقهاء في قضيّة الرجْم أو الجلْد عند الزِّنى أو اللِّواط من مُحصَن أو غير مُحصَن. وفي المرّات الثلاث الباقية ذكره دون نِسبة وذلك في الفقرة 13 حِذْوَ مُجاهد والنَّخَعي في سِياق تفسير آية قُرآنيّة (انظر البيان 4 من الفقرة ذاتها حيث أكّدنا فيها نِسبة الحسَن كما هُنا في العُنوان) وكذلك في الفقرة 16 بخُصوص تفسير آية أُخرى وحِذْوَ قتادة وأخيراً في الفقرة 17 في رِوايته قِصّة إبليس مع يحيى بن زكريا ـ عم!.

وهو أبو سعيد بن الحسَن بن أبـي الحسَن يسار البصري، من أئمّة التابعين. وُلد لسنتيْن بقيتاً من خِلافة عُمر بن الخطّاب وتُوفّي في 110/728. ويُعتبَر إمام أهل البصرة في كُلّ فنّ وقد جمع بين العِلم والزُّهد والورَع والعِبادة. فلا نستغرِب وُرود اسمه في هذا الكِتاب. وأشهر كُتبه **تفسير القُرآن** وقد استعان به الطُّرطوشي مرّتيْن بخُصوص التفسير لآيتيْن مُختلفتيْن. وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به.

ونكتفي بالإحالة على **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** في فصل Hasan Al-Basrî وبقلم هـ. رِيتِرْ H. Ritter ثم على **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 49 و 50، ر 5) لسزْكينْ وقد ذكره ضِمن المُفسِّرين في العصر الأُموي وذكر له عُنوانيْن في التفسير **نُزول القُرآن** ثمّ كـ. **العدد (في القُرآن)**.

ـ الحُسين بن ذَكْوان:

ذكر له المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 136) قولاً ينهى فيه عن مُجالسة أبناء الأغنِياء خشْية الفِتنة..

وقد ترجم له الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 174 و 175، ر 170) واعتبره حافظاً وحُجّة بل «أحد الثِّقات» وهو العوْذي بالولاء والبصري. حدّث عن عطاء بن أبـي رباح وقَتادة وعَمرو بن شُعيب وغيرهم. وروى عنه خلْق كثير منهم ابن المُبارك ويحيى القطّان. وقد وثّقه أبو حاتم والنَّسائي. وحسَب ظنّ الذهبـي تُوفّي في بضع وأربعين ومائة وقد جاوز الستّين.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 175 و 176، ر 359) يُدقِّق ابن حجَر أنّه كان يُعلِّم الصِّبْيان فلذلك كان يُدعى بالمُعلِّم المُكتِب وأنّ العوْذي نِسبة إلى بطن من الأزْد وأنّه «ثِقة، ربّما وهم» وأنّه تُوفّي في 145/762.

ـ أبو حَصيـــن:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 48) ونسب إليه رِواية الخبر عن القاضي شُريـح وقد اختُصم إليه في رجُل كسر طُنبوراً فلم يقض فيه بشيء.

وفي **صفوة التصوُّف** للمقدسي، ابن القيسراني (ص 492 و 493)، هذا الحديث عن أبـي حَصين عن أبـي صالح عن أبـي هُريرة قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِـيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْصِنِي وَلاَ تُكْثِرْ عَلَـيَّ لَعَلِّيَ أَحْفَظُ! قَالَ: لاَ تَغْضَبْ! قَالَهَا ثَلاَثاً». وقد ورد الحديث باللفظ ذاته تقريباً وبإسناد ينتهي بالرِّجال

الثلاثة المذكورين، ج 8، ص 35 من **صحيح البُخاري** في كِتاب الأدب، باب الحذَر من الغضب.

والمُستفاد ممّا تقدّم أنّ أبا حَصين عاصر شُريْحاً أو تأخّر عنه بقليل (انظر شريْحاً أسفلَه في هذه التعليقات العامّة) وأنّه من رُواة البُخاري يفصله عنه راويان في هذا الحديث وهما يحيى بن يوسُف عن أبي بكر بن عيّاش. ولهذا رجّحنا أن يكون عُثمان بن عاصم بن حَصين الأسدي الكوفي، أبا حَصين، من الطبقة الرابعة إذ تُوفّي في 127/ 744 أو بعدها. وقد اعتبره ابن حجَر ثقة ثبْتاً سنيّاً وإن كان ربّما دلّس. انظر **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 10، ر 77).

ـ حمّاد (بن أبي سُليمان الكوفي):

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 5) حِذْوَ كِبار الأئمة بين سُفيان الثَّوْري وإبْراهيم النَّخَعي من مُمثِّلي مذهب أهل الكوفة القائلين بكراهية الغِناء وجعله من الذُّنوب مع إباحة شُرب النبيذ على رأي أبي حنيفة.

وفي كـ. **الحوادث والبِدع** (ف 246) ذكره الطُّرطوشي أيضاً وباسم: حمّاد، فقط، كما في نصّنا.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** ذكر الذهبي ما لا يقِلّ عن أربعة يتحلّوْن بهذا الاسم المُفرَد، إلاّ أنّ أشهرهم هو حمّاد بن سلَمة وقد ترجم له ببعض التفصيل (ج 1، ص 202 و 203، ر 197). وهو حمّاد بن سلَمة بن دينار الربعي بالولاء البصري البزاز، سمِع قَتادة وسِماك بن حرب وغيرهما وسمِع منه ابن المُبارك والقطّان وابن مهدي والقَعْنبي وغيرهم. وقد تُوفّي في 167/ 783 وقد قارب الثمانين من عُمره.

إلاّ أنّ الطُّرطوشي ذكره من أهل الكُوفة حِذوَ من ذكرنا من أئِمّتها! فلهذا نُرجِّح غير من سبَق، أي حمّاد بن أبي سُليمان مُسلم الأشعري بالولاء، أبا إسماعيل الكوفي. وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 197، ر 543) اعتبره ابن حجَر فقيهاً صدوقاً إلاّ أنّ له أوهاماً. وعدّه من الخامسة إذ تُوفّي في 120/ 738 أو قبلها ونقل أنّه رُمي بالإرجاء.

وفي **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 22 و 23، ر 6) يعُدّه سزْكينْ من التابعين إذ روى عن الصحابي أنَس بن مالك وعن جماعة من قُدامى التابعين ـ مثل

إبراهيم النَّخَعي والشعْبي وسعيد بن المُسيّب وغيرهم. ويعتبره من أوائل من أدخلوا الرأي في الفِقه بالكوفة إذ كان النَّخَعي أهمّ أساتذته كما كان أبو حنيفة أشهر تلاميذه. وكان من المُرجئة ويُعَدّ في نظر صاحب البيان مُحدِّثاً ضعيفاً. وفي الفصل إحالات على عدد من كُتب المراجع والمصادر.

ـ أبـو سعيد الخرّاز:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 92) على أنّه من شُيوخ الصُّوفيّة ونقل عنه أنّ الله في المنام أوقفه بين يديه وعاب عليه حمْله وصفَه على لَيْلى وسعْدى وأنّه كاد يُعذِّبه لولا إخلاصه في عِبادته إيّاه.

انظر عنه **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** في مقال بعُنوان Al-Kharrâz وبقلم و. مادُلُونْف **W. Madelung**. وهو أبو سعيد أحمد بن عيسى الخرّاز، صُوفي من مدرسة بغداد، وُلد ـ حسب المُحتمَل ـ في مطلَع القرن الثالث للهجرة والتاسع للميلاد. لازم جماعة من كِبار الصُّوفيّة مِثل سرِيّ السَّقَطي وبِشْر الحافي وذي النُّون المصري ومحمد بن منصور الطُّوسي. وغادر بغداد في مُنتصف الثالث الهِجري ولعلّ ذلك لأجل المِحنة التي أصابت الصُّوفيّة ثمّ لاتِّهامات بالكُفر ألصقه بها بعض العُلماء باعتِمادهم على عبارات جريئة من كـ. **السِّرّ الّذي ألّفه**. وتنقّل بين مُدُن عِدّة مِثل بيت المَقْدِس والرَّمْلة وعاش في مكّة 11 سنة طُرد إثْرها لأجل تدريسه بها فتحوّل إلى مصر حيث قضى الجُزء الأخير من حياته. ومنها تحوّل إلى البصرة وكذلك إلى القيْروان. ومن الموثوق به أنّه تُوفّي في 286/899.

والمعروف عنه أنّه كالجُنيد، مُعاصره، حاول التوفيق بين التصوُّف والسُّنّة إلاّ أنّه خطَّأ الباطن إذا عارض ظاهر الشريعة. وكان يرى أنّ الصُّوفيّ عند بُلوغه أعلى الدرجات يتجرّد من صِفاته البَشَريّة ويكتسب صِفات الأُلوهيّة، وهو ما نازعه فيه الجُنيد وحكم عليه به السرّاج بالمُروق من الدِّين.

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 228) يُؤرِّخ السُّلَمي وفاته بسنة 279/892، بينما يُؤرِّخها ابن المُلقِّن بسنة 277 في **طبقات الأولياء** مع إضافة سنة 86 نقلاً عن السمعاني (ص 40).

وانظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 451 و 452، ر 18) لمصادر ترجمته ولآثاره.

ـ [أبو سُليمان] **الخطّابي**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 70) بِنِسبته فقط وذلك لِروايته عن أبي عاصم (انظره أسفله في هذه التعليقات العامّة) أنّ ابن جُريْج (انظره أعلاه في التعليقات العامّة) وقف به على أشْعَب الطمّاع وقال له: غَنِّ ابن أخي! إلى آخر الخبر. وفي كـ. **الحوادث والبِدع** (ف 154) ذكر الطُّرطوشي عن أبي سُليمان الخطّابي ـ بالكُنية والنِّسبة معاً ـ أنه حكى: «تغنّى إذا أعلى صوته» وأنّه زعم أنّ رجُلاً قال لآخَر: «تَغَنّ يا ابن أخي!» وهو بالضبط السِّياق الذي ذُكر فيه الخطّابي في كتابنا هذا.

وفي كـ. **الإمتاع** (ص 21) نقل ابن الدرّاج ما ينقله الطُّرطوشي عن الخطّابي وذكره بكُنيته ونِسبته معاً.

وقد ترجم له الذهبي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 3، ص 1018 إلى 1020، ر 950) وهو أبو سُليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطّاب البُسْتي الخطّابي، سمع بمكّة وبغداد والبصرة ونيسابور ويُعتبَر من كِبار مُحدِّثي عصره، ثِقة، ثبْتاً، غزير العِلم. وتُوفّي في بُسْت في 388/998. ألّف من الكُتب مِثل **غريب الحديث** ثُمّ **معالم السُّنن** وكذلك **شرح الأسماء الحُسْنى**.

انظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي** (ج 1، ص 345 إلى 347، ر 253) للإحالات العديدة على كُتب المصادر والمراجع لترجمته ثُمّ لآثاره وهي ثمانية كُتب وصل إلينا كُلّ واحد منها في مخطوطات عِدّة.

إلاّ أنّ المُشكِل يتمثّل في صعوبة حِكاية الخطّابي هذا عن أبي عاصم (ـ 212/827) إلاّ إذا افترضنا أنّ أكثر من راوٍ قد سقط بين السابِق واللاحِق أو أنّ المُتأخِّر قد ذكر إسناداً غير مُتّصِل أو أنّ أبا سُليمان الخطّابي هو غير من قدّمنا. وعل كُلّ فأبو عاصم قد أخذ عن ابن جُريْج. بقِيت قِصّة أشْعب! فلا يُمكن أن يكون من ترجمنا له فهو مُتقدِّم. ولا يبعُد أن يكون في عصر ابن جُريْج أشْعَب آخَر هو رمز للطمَع كذلك (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة).

ـ **الخليل بن أحمد**:

ذكره المؤلّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 42) لينقُل عنه تفسيره للدَّدِ وهو النقْر بالأنامل في الأرض.

وهو الخليل بن أحمد بن عَمرو بن تميم الفراهيدي (نِسبة إلى بني زيد بن شبابة بن مالك. وهم الفراهيد، كما في كتاب **جَمْهرة أنساب العرب** لابن حزْم (ص 380 و 473) الأزْدي اليَحْمَدي البصري، أبو عبد الرحمان. وُلد في عُمان وعاش في البصرة وبها تُوفّي في 175/791 أو 170 أو 160 وتتلْمذ على عيسى بن عُمر الثَّقَفي وأبـي عَمرو بن العَلاء. وأخذ عنه جماعة أشهرها سِيبويْه والأصْمعي. وكغيره من العُلماء انطلقت أعماله من تفسير القُرآن وكُتب الحديث. ولم يُخلِّف تآليف تُضاهي سَعَة عِلمه وذلك لقِلّة التأليف في عصره. ولكنّا نعرف الكثير من أعماله كلُغوي ونحوي وعَروضي من خِلال ما نُقل عنه. وإن وُفّق تِلميذه سِيبويْه إلى أن يمُدَّ اللُّغة العربيّة **بالكِتاب** وهو المُحاولة الأُولى الكاملة لوضع عِلم نحو قائم الذات فتأثير أُستاذه الخليل غير خافٍ في عمله. وتظهر أهمّية الخليل في مُعجم صغير هو كـ. **العيْن** (انظره أسفل هذا في هذه التعليقات العامّة). وللخليل رِسالة في **معنى الحُروف** وقد نُشرت. وله أيضاً كـ. **العَروض** الذي وضع به عِلمَ العَروض، وهو لم يصِل إلينا، إلاّ أنّ أهمّ ما فيه احتفظت به كُتب الأدب كـ**العِقد الفريد** لابن عبد ربّه.

انظر في **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** فصلاً بعُنوان Al-Khalîl b. Ahmad وبقلم ر. سلْهايْم R. Sellheim فهو مُفيد بتدقيقاته وكثرة إحالاته على كُتب المصادر والمراجع.

ــ أبو الحُسين الدرّاج:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 100) عن الدرّاج قِصّة زِيارته إلى يوسُف بن الحُسين الرازي (انظره أسفلَه في هذه التعليقات العامّة). وفي النُّسخ الثلاث وردت الكُنية: أبو الحسن.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 380، ر 28) ذكره ابن المُلقِّن كما أثبتناه وروى قِصّته كما في نصّنا. وفي البيان 9 من الصفحة ذاتها، عرّف به المُحقِّق، ابن شريبة، بأنّه صُوفي بغدادي، تُوفّي في 320/932، مع الإحالة على **تاريخ بغداد** في ما أحال عليه.

وفي **كشف الغِطاء** (ص 82) ذكره ابن القيّم أيضاً كما أثبتناه وساق قِصّته مع الرازي كذلك مُعتمِداً على **تاريخ بغداد**. وفي البيان 264 من الصفحة ذاتها، عرّف به المُحقِّق، خَلَف، بالرُّجوع كذلك إلى المصدر ذاته. واسمه هو سعيد بن الحُسين،

أبو الحُسين الدرّاج الصُّوفي، صحِب إبراهيم الخوّاص وعاصر أبا بكر الفُوطي المُتوفّى سنة 320.

ـ يوسُف بن الحُسين الرازي:

ذكره الطُرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 100) كما نبّهنا عليه في البيان السابق من هذه التعليقات العامّة.

وقد خصّه السُّلَمي بترجمة في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 185 إلى 191، ر 6) واسمه كما ذكر الطُرطوشي مع إضافة الكُنية: أبو يعقوب. وقد اعتبره السُّلَمي «شيخ الرَّيّ والجِبال في وقته»، بل «أوحد في طريقته في إسقاط الجاه وترك التصنُّع واستعمال الإخلاص». وقد صحِب ذا النون المصري ورافق أبا سعيد الخرّاز (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) وذلك في بعض أسفاره. تُوفّي في 304/916.

وله ترجمة في **طبقات الأولياء** (ص 379 إلى 384، ر 105) ينفرد فيها ابن المُلقِّن برِواية أقوال للرازي، منها حديثه مع أبـي الحُسين الدرّاج الّذي مرّ بنا في البيان السابق من هذه التعليقات العامّة. وقد ورد في ص 380 إلى 382 مع شيء من الإختِلاف عمّا في نصّ الطُرطوشي: فضيّقوا صدري ـ فبتّ تلك الليلة في مسجد ـ فلم أزل أسأل عنه حتّى دفعت إلى مسجد فوجدته (...) وبين يديه مصحف يقرأ فيه ـ وإذا هو شيخ بهي، حسن الوجه واللحية ـ قال: أرأيت لو أنّ إنساناً في بعض البُلدان التي جُزت بها قال لك: أقم عندي وسأشتري لك دار وجارية! أكان ذلك يمنعك من زيارتي؟ قلت: يا سيدي! ما امتحنني الله بشيء من ذلك! ولو كان فلا أدري كيف أكون. ويتلو هذا بيتان من الشِّعْر والثاني منهما هو:

كأنّي بكم والليْثُ أفْضَل قولكم   ألا ليْتَنَا كُنّا إذا الليْثُ لا تُغني!

ثم: وهو ذا من وقت صلاة الصبح أتلو القرآن.

وانظر كذلك سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 460، ر 24) خاصّة لمصادر ترجمته وهي لا تقلّ عن خمسة ـ ويُضاف إليها **طبقات الأولياء** لابن المُلقِّن ـ ولآثاره الّتي وصلنا منها جوابه إلى الجُنيد في مخطوط وفي مُقتبَسات أبـي نُعيم في **حِلية الأولياء**.

ـ ربيعة (بن أبـي عبد الرحمان):

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 139) ضِمن كِبار الأئمّة قبل

الشافعي وابن حنبل لاشتِراكهم في القول بجَلْد البِكر ورجْم الثيّب عند الزّنى أو اللِّواط، لا فرقَ بين هذا وذاك.

وهو أبو عُثمان ربيعة بن أبـي عبد الرحمان فرّوخ، موْلى المُنكدِر، المدني، المعروف بربيعة الرأي، مُفتي المدينة. ويذكُره مخلوف في **شجرة النور** (ص 46، ر 1) بدون: أبـي، ويُترجِم له فيُؤكِّد أنّه أدرك جماعة من الصحابة وأخذ عنهم، منهم أنَس بن مالك، وينسُب لمالك هذا القول: «ذهبت حلاوة الفِقه منذ مات ربيعة الرأي». تُوفّي في 136/753.

ومن قبله اكتفى عِياض في **ترتيب المدارك** (ج 2، ص 171 من ط. الرباط) بالتعريج عليه ضِمن شُيوخ مالك من التابعين الّذين رووا عنه وقد أخذ عنه حديث المُتعة. ويُؤرِّخ وفاته بـ 136، وكذلك 142 كما قيل.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 247، ر 60) ينقُل ابن حجر عن ابن سعْد: «كانوا يتّقونه لموضع الرأي» ويُؤرِّخ وفاته بـ 136 ـ على الصحيح، وبـ: 142 ـ حسب قول للباجي المالكي.

ـ رِسالة الإرشاد للمُحاسبـي:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 47) هذه الرِّسالة للمُحاسبـي ونقل قوله فيها: «الغِناء حرام كالمَيْتة». وفي البيان 3 من الفقرة ذاتها أحلنا على **تاريخ التُّراث العربـي** لسزْكينْ الّذي يُثبت: كـ. **المُسترشِد**، كما في بروكلْمانْ.

وفي تقديم تحقيق كـ. **العِلم** للمُحاسبـي، يُؤكِّد المُحقِّق، محمد العابد مزالي (ص 26 و ب 1)، أنّ رِسالة **المُسترشدين** حقّقها عبد الفتاح أبو غدّة ونشرها في حلب سنة 1384/1964 عن مخطوطة من مُمتلكاته الخاصّة بعد مُقابلتها على نُسخة مُصوَّرة من معهد المخطوطات العربية أُخذت عن مخطوطة بلديّة الإسْكَنْدريّة. وقد أُعيد طبع هذه الرِّسالة في حلب أيضاً سنة 1391/1971 مع زيادات في التحقيق والتعليق. ويُضيف المُحقِّق أنّ في **المدخل** لابن الحاج: **رسالة الإرشاد**، أي كما نصّنا هذا ـ وكذلك في كتاب عبد الحليم محمود عن المُحاسبـي (باللغة الفرنسيّة).

انظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 442، ر 18) لحديث مُفصَّل عن المخطوطات التي احتفظت بها المكتبات من كـ. **المُسترشد**.

ـ رسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي للطُّرطوشي.

انظر حديثاً عنها في التمهيد للتحقيق النصّي.

ـ الـرُّوم:

تحدّث عنهم المُؤلِّف في رِسالة **في تحريم الجُبْن الرُّومي** 6 مرّات وحاولنا في البيان 1 من الفقرة 6 تدقيق مدلول الكلمة بالإعتماد على فصل **دائرة المعارف الإسلامية** (ط. 2) وكذلك على كِتاب جمال الدِّين الشّيّال: **أبو بكر الطُّرطوشي**.

ـ الـرَّيّ:

ذكر هذه المدينةَ المُؤلِّفُ في كـ. **تحريم السماع** (ف 100) وهي الّتي كان يسكُنها يوسُف بن الحُسيْن الرازي وقد زاره فيها أبو الحُسيْن الدرّاج (انظرهما أعلاه في هذه التعليقات العامّة) في قِصّة رواها الدرّاج.

وانظر **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** لمقال بعُنوان Al-Rayy وبقلم ف. مينُرْسكي V. Minorsky عن هذه المدينة العتيقة الّتي يرجع تاريخها إلى عهْد الفُرس القديم والقائمة في مُقاطعة الجِبال والّتي ما تزال آثارها ظاهرة جنوب، جنوب شرقيّ طَهْران على بُعد 8 كلم.

وفي **مُعجَم البكْري** (ج 2، ص 690) هي كُورة معروفة تُنسَب إلى الجَبل وليست منه. وهي أقرب إلى خُراسان.

ـ **كتاب الزاهي الشعْباني**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 24) ونسبه إلى صاحبه، أبـي إسحاق ابن شعْبان المُتوفّى في 965/355 ونقل عنه بإسناد حديثاً للنبـيّ ﷺ: «لاَ يَحِلُّ بَيْعُ الْمُغَنِّيَاتِ (...) بِغَيْرِ عِلْمٍ».

وفي **ترتيب المدارك** (ج 5، ص 275 من ط. الرباط) في ترجمة ابن القُرْطـي، محمد بن القاسم بن شعْبان (انظره أسفلَه في هذه التعليقات العامّة) يقول عنه عِياض: «وألّف كتابه **الزاهي الشعْباني** المشهور في الفِقه».

ـ **ابن أبـي زَهـرَة**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 68) ونقل عن شيخه أنّ ابن أبـي زَهرَة أخبره وهو ببغداد أنّ أبا حاتم القَزْويني أفتى بأنّ السماع مُباح من المرأة.

ولم نقِف له على ترجمة في ما بين أيدينا من كُتب المراجع.

ـ زيْـــد الأيـامي:

كُلّ ما نعرف عنه هو ما ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 44) أي أنّه نظر إلى دُفّ في يد امرأة فأخذه وكسّره ورأى مع صبيّ زمّارة فأخذها منه وشقّها. وبما أنّ المُؤلِّف قد اعتمد فِعليْه كحجتيْن فلا بدّ أن يكون مرجِعاً في العمل الفِقهي. ومع ذلك لم نقف له على أثَر في كُتب المراجع الّتي بين أيدينا. فلعلّ الإسم قد حرّفه ناسخا مخطوطتَي مدريد ودَبْلنْ إذ اكتفى ناسخ مخطوطة الأصل ـ أي الرِّباط ـ بترك بياض محلّه.

ـ الساجــي:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 9) أنّه حكى عن إبراهيم بن سعْد أنّه كان لا يرى بأساً بالغِناء.

وفي البيان 1 من الفقرة ذاتها رجّحْنا ـ نقلاً عن ابن حجَر ـ أنّ وفاة إبراهيم هذا كانت بعد سنة 801/185، إذ قد اعتبره المُحدِّث من الطبقة الثامنة، أي الطبقة التابعة لطبقة مالك.

وفي **لسان الميزان** (ج 2، ص 488 و 489، ر 1953) ترجم ابن حجَر لزكريّا ابن يحيى بن داود، أبي يحيى الساجي البصري، «أحد الأثبَات» ما علِم فيه جَرحاً أصلاً وله معرفة بالفِقه والحديث وهو مُؤلِّف كُتب في الإختِلاف بين العُلماء وفي الرِّجال الرُّواة للحديث وفي أحكام القُرآن. إلاّ أنّ الأهمّ هو ذِكْره لِروايته عن جماعة من شُيوخ مُسلِم (ـ 261/874). وهذا يعني أنّه عاشَ في النِّصف الثاني من القرن الثاني للهِجرة.

ويُؤيِّد هذا ما ذكره ابن المُلقِّن في **طبقات الأولياء** (ص 111 و 112) عن الساجي وقد سمِع بِشْر الحافي (ـ 227/841) خمسة أبيات من الشِّعْر في التزهُّد من الدُّنيا والإعراض عن خيراتها.

وأخيراً نُلاحِظ أنّ ابن قيِّم الجوْزيّة في **كشْف الغِطاء** (ص 64) نقل نصّ الساجي هكذا: «قال زكريّا بن يحيى الساجي: وكذلك مذهب جميع أهل المدينة إلاّ إبراهيم بن سعْد وحده فإنّه كان لا يرى به بأساً». واللفظ ـ كما نرى ـ قريب جدّاً من لفظ الطُّرطوشي في هذا النصّ. وقد وُفِّق المُحقِّق، خلَف، إلى التعريف

بالساجي ـ ولو بإيجاز ـ مُحيلاً على **ميزان الاعتِدال**، ثُمّ على **لِسان الميزان**.

ـ سَحْنــون:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن، الأُولى (ف 110) لقوله إنّه لا يجِد بأساً في أن يقرأ القُرآنَ الراكبُ والمُضطجِعُ، والثانية لتحبيذه خَتمَ الرجُل القرآنَ في ليلته إذا كان يُطيقه.

وسَحْنون هو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به. وهو أشهر فقيه أنجبته إفْريقية في عصره بل في كامل عصورها. وُلد في 160 أو 777/161 وتُوفّي في 854/240 وعُرف بتدريسه الفِقه المالكي في مدينة القيروان، عاصمة الأغالبة، وتُعتبَر **المُدوَّنة** الّتي جمع فيها المسائل المالكيّة أهمّ أثَر في المذهب بعد **مُوطّأ** مالك بن أنَس.

ونكتفي بالإحالة على **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** في فصل Sahnun بقلم م. الطالبـي M. Talbi فهو مُفيد بتدقيقاته وبإحالاته المُتعدِّدة والمُختلِفة على كُتب المصادر والمراجع.

وعن آثار سحنون الّتي وصلت إلينا في مخطوطات عِدّة، انظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 138 إلى 143، ر 10) الّذي أحصى لسَحْنون ثمانية كُتب وأهمّها بلا مُنازِع **المُدوَّنة الكُبرى** وقد تعرّض لمخطوطاتها ومخطوطات شروحها ومُختصَراتها وهي عديدة.

ـ سعيد بن المُسيّـب:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 167) ليفترِض أنّه كان يلعَب بالشِّطْرَنْج (كذا) ثُمّ ليُعلّق على الإفتِراض الّذي نقله دون إسناد ولا دعْم بأنّ سعيداً هذا لم يكُن إلاّ تابعيّاً وأنّ عمله إن صحّ لم يكُن ليُقارِع عمل الصحابة.

وقد خصّه الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 54 إلى 56، ر 38) بترجمة طويلة نِسبيّاً. وهو سعيد بن المُسيّب، أبو محمد المَخْزومي. ويعتبره الذهبـي «أجلّ التابعين» ويراه «واسع العِلم وافر الحُرْمة متين الدِّيانة قوّالاً بالحقّ فقيه النفْس». وينقُل ثناء من أثنى عليه كراويـة للحديث مِثل ابن حنبل وقَتادة والزُّهْري ويُورد قول ابن المديني في حقّه: «لا أعلم في التابعين أوسع عِلماً من سعيد وهو عندي أجلّ التابعين». وفِعلاً فقد كان ـ حسَب الذهبـي ـ عالماً بقضاء النبـيّ ﷺ وقضاء عُمر

وعُثمان. وُلد في خِلافة عُمر ـ في أوّلها ـ وسمِع قليلاً عنه وسمِع كذلك من كِبار الصحابة كعُثمان وزيد بن ثابت وعائشة وأبـي هريرة. واختُلف في وفاته وأقوى الأقوال يُؤرِّخها بسنة 94/712.

ـ سُفيان بن عُيينة:

ذكره المؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّة أُولى (ف 45) لقول له: «حُبّ السماع يُنبت النِّفاق في القلب (. . .) على الماء» ومرّة ثانية (ف 115) يُفسِّر فيها حديثاً نبوياً: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» ويرى هنا معنى الإستِغناء بالقُرآن.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 262 إلى 265، ر 249) ترجم الذهبـي لسُفيان بن عُيينة بن ميْمون، أبـي محمد الهلالي الكوفي، الحافظ. وهو موْلى محمد بن مُزاحم، يُعتبر مُحدِّث الحرَم. وُلد في 107/725 وسمِع من عَمرِو بن دينار والزُّهْري وعبد الله بن دينار وعبد الرحمان بن القاسم وغيرهم. وحدّث عنه ابن جُريج وشُعْبة وابن المُبارك والشافعي وابن حنبل ويحيـى بن معين وإسحاق بن راهْويْه وغيرهم وهم خلْق كثير. وأثنى على سَعةِ علمه وسُمُوّ قدْره مَن عرفه من هؤلاء وغيرهم. وكان من أعلم الناس بحديث أهلِ الحجاز وأقدرهم على الفُتْيا وأحسنهم لتفسير الحديث. ويُدقِّق الذهبـي أن لم يكُن له كُتب، إلاّ أنّه يؤكِّد أنّ الأئمّة اتّفقت على الإحتِجاج به لحِفظه وأمانته. وتُوفّي في 198/813.

وقد أحال سزْكينْ ـ بالإضافة إلى **تذكرة الحُفّاظ** ـ على ما لا يقلّ عن 16 من كُتب المصادر والمراجع، كما ذكر له قِطعة صغيرة في الحديث وصلت إلينا في عِدّة نُسخ موجودة في المكتبات والخزائن وتفسيراً لم يصِل إلينا ولكن استفاد منه ابن حجَر والثعلبـي. انظر **تاريخ التُّراث العربـي**، ج 1، ص 139 و 140، ر 17.

ـ سهْل بن عبد الله التُّسْتَري:

ذكره مُؤلّف كـ. **تحريم السماع** (ف 123) لقوله له في تحبيذ الجُوع، إذ جعل الله فيه العِلم والحِكمة.

وله ترجمة في **طبقات الصُّوفيّة** (ص 206 إلى 211، ر 10) دقّق فيها السُّلَمي اسمه وهو سهْل بن عبد الله بن يونس بن عيسى بن عبد الله بن رفيع، أبو محمد واعتبره «أحد أئمّة القوم وعلمائهم والمُتكلِّمين في عُلوم الرِّياضات والإخلاص وعُيوب الأفعال» وذكر صُحبته لخاله، محمد بن سوّار، ومُشاهدتـه لذي النون المصري

سنة خروجه إلى الحجّ بمكّة. وأرّخ وفاته بسنة 283/896، أو 293 والأُولى هي الأصحّ، حسَب ظنّ السُّلَمي. وقد نقل ـ على عادته ـ أقوالاً له وبإسناد ونقتصر على هذه العِبارات إذ هي قريبة ممّا في نصّ الطُّرطوشي وذكّرنا به أعلاه في هذا البيان: «العيش على أربعة أوجه: عيش الملائكة (...) وعيش سائر الناس، عالماً كان أو جاهلاً، زاهداً كان أو عابداً، في الأكل والشُّرْب (ص 211، ر 26).

وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 400 و 401، ر 18) تُؤرِّخ الوفاة بسنة 283 فقط وعن 87 عاماً.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 232 إلى 236، ر 43) كما في المصدر السابق تدقيق أنّه سكن البصرة زماناً وعَبادانَ مدّة وأنّ خالهِ هو سبب سُلوكه إذ يذكُر أنّه كان يعِظه وهو طفل بعدُ. ويُؤرِّخ ابن المُلقِّن الوفاة بسنة 283 أيضاً ولكن بسنة 273 كذلك. وقد خصّه المناوي بترجمة طويلة في **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 429 إلى 440، ر 255) ركّز قِسماً هامّاً منها على أهمّيّة معنى الجوع في سُلوك الصُّوفي وأقواله.

ـ أبو سهْل الصُّعْلوكي:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 98) أنه رُئي في المنام فسُئل عن حاله فأجاب بأنّ الله غفر له بمسائل كانت تُسأل عنها العَجَزة. وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 373) القِصّة ذاتها مع بعض الإختِلاف في اللفظ فقط: في المنام ـ دع الشيخ ـ كان يسأل عنها الأشخاص العاجزين. ولكنّ الإختِلاف يُصبح ذا بال عندما نقرأ فيها: سمعت أبا سعيد الشحام ـ بدل أبا يوسف ـ ثُمّ: أبا الطيب سهْل، بدل: أبا سهْل.

ولم يُعرِّف به السُّلَمي في **طبقات الصُّوفية** وإن كُنّا نعرف من **الرِّسالة القُشيريّة** أنّه كان يعتبره شيخاً له. ولم تُترجم له الرِّسالة وإنّما ذكرته 8 مرّات (انظر مسرد الأعلام، ص 454). ففي ص 334 نقْل عن السُّلَمي ما يُفيد خُروجه إلى مرْو في حياة شيخه الصُّعْلُوكي وقد سمِع قبل الخروج بمجلسه أيّام الجُمُعة بالغَدَوات لختْم القُرآن. فلمّا وصل إليه وجده قد عوّضه بـ«مجلس القوْل» فسأله فقال له: «من قال لأستاذه: لماذا؟!. فإنّه لا يُفلِح أبداً!». وينقل السُّلَمي كذلك (ص 252) أنّ الصُّعلوكي كان يطرَح أرضاً ما ان يُريد أن يُناوله غيره. وفي ص 134، خبر قريب من الخبر الّذي يرويه الطُّرطوشي هنا وهو أنّه رُئي في المنام على «هيئة حسنة جداً» فسُئل عنها وكيف نالها فقال: «بحُسن ظنّي بِربّي!».

وقد خصّه ابن المُلقِّن في **طبقات الأولياء** (ص 215 و 216، ر 33) بترجمة قصيرة. فهو محمد بن سليمان، أبو سهْل الصُّعلوكي الحنفي. وقد اعتبره إماماً في العُلوم وأوحد زمانه. صحِب عبد الله بن محمد، أبا محمد، المُرتعِش وغيره وكان حسن السماع. تُوفّي في 979/369 عن 73 سنة. ويذكُر له أقوالاً مُقتضَبة يدور مُعظمها حول الطاعة للأُستاذ.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** خصّه المناوي بترجمة قصيرة كذلك (ج 1، ص 589 و 560، ر 364) دعاه فيها بالإمام الشافعي ـ لا الحنفي كما سبق مُنذ قليل ـ الصُّوفي وعدّه من أصحاب أبـي إسحاق المرْوَزي واعتبره «عظيم الشأن في التسليم والإنقِياد» ونقل ـ كابن المُلقِّن ـ تعريفه للتصوُّف بأنّه الإعراض عن الإعْتِراض. وذكر أنّ الناس انتفعوا به ما يزيد على الثلاثين سنة في نيسابور. وإن أكّد تاريخ الوفاة السابق الذِّكر فقد أكّد أيضاً تاريخ الوِلادة وهو 908/296.

ـ أبو يوسُف الشحّام:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 98) في قِصّة رُؤيته في المنام أبا سهْل الصُّعلوكي، وقد تعرّضنا لها في البيان السابق لهذا مُباشرة. وبيّنا كيف أنّ **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 373) تُكنّيه بأبـي سعيد وتُكنّي الصُّعلوكي بأبـي الطيِّب سهل. وفي **الرِّسالة** ذاتها (ص 248) حديث عن الشحّام ـ فقط وبدون كُنية هذه المرّة ـ وقد سيق إلى الخليفة مع الجُنيْد والرقّام والنوري فحكم على الجميع بالموت بتُهمة الزنْدقة. ونجوا كُلّهم من سيف الجلاّد في قِصّة طريقة مُفادها أنّ سُلطة القاضي أبرأت ساحتهم حيث اتهمتهم سُلطةُ الخليفة. وإن صحّ أنّ القُشيري يذكُر في المكانيْن شخْصاً واحداً فهذا يعني أنّه مُعاصر للجُنيْد المُتوفّى في 910/298 بدون أن يستوجب ذلك مُعاصرته للصُّعلوكي المُتوفّى في 979/369 أو على الأقلّ لأبـي سهْل الّذي من المُحتمَل أن يكون غير أبـي الطيب سهْل.

ـ (القاضي) شُريْح:

ذكر المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 48) أنّ أبا حَصين (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) قال: «اختُصم إلى شُريْح في رجُل كسَر طُنبوراً فلم يقضِ فيه بشيء».

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 59، ر 44) شُريْح بن الحارث بن قيْس

القاضي، أبو أُميّة الكِندي الكوفي الفقيه. ويعُدّه الذهبي من المُخضرَمين وقد استقضاه عُمر على الكوفة ثُمّ عليّ ومَن بعدَه. وقد حدّث عن جماعة من الصحابة كعُمر وعليّ وابن مسعود. وحدّث عنه الشعْبي والنَّخَعي وابن سِيرين وغيرهم ووثّقه يحيى بن معين. استُعفي من القضاء قبل موته بسنة من قِبل الحجّاج. ومات سنة 78/697 - أو 80 حسَب ما قيل - عن 120 (كذا) عاماً.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 349، ر 51) يُؤرِّخ ابن حجَر وفاته بما قبل 80 أو بما بعدها وعن 108 من السِّنين وينقُل عن بعضهم أنّه قضى 70 سنة.

انظر كذلك **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 19 و 20، ر 2) حيث يُحيل سزْكينْ لترجمته على ما لا يقِلّ عن 9 من كُتب المصادر والمراجع ولآثاره على كتاب **أخبار القُضاة** لوكيع الّذي جمع من آرائه كمّيّة قيّمة.

ـ أبو إسحاق ابن شعْبان:

ذكره المُؤلّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 24) لرِوايته في كتابه **الزاهي** (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة على الأعلام) وبإسناده حديثاً للنبي ﷺ: «لاَ يَحِلُّ بَيْعُ المُغَنِّيَات (. . .) بِغَيْرِ عِلْمٌ».

وقد ترجم له عِياض في **ترتيب المدارك** (ج 5، ص 274 و 275، من ط. الرّباط) ضِمن أهل مصر وبعُنوان: ابن القُرْطي (. . .).

وهو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعْبان. ويعتبره عِياض رأس فُقهاء مالكيّة مصر في وقته مع التفنُّن في العُلوم من التاريخ والأدب إلى التديُّن والورَع. وكان شديد الذمّ للعُبَيديّين الّذين قدِموا مصر بُعيد موته بقليل، إذ تُوفّي في 355/965. وكان يقول: «اللهم أمِتني قبل دُخولهم مصر!» وقد كانوا من الشيعة، كما هو معروف وكما يُذكِّر به عِياض بإطلاقه عليهم صِفة الروافض. وعن القابسي أنّه رفض صِلة من مائة مِثقال بعث بها إليه المُعزّ قبل دُخوله مصر. ونقلاً عن أبي حيّان، كان الحكم المُستنصِر «أمير المُؤمنين بالأندلس» يُوجّه في كُلّ سنة وسِرّاً صِلة إلى كُلّ واحد من عُلماء مصر ويخُصّ ابن شعْبان بِضعفها. ويذكر عِياض - نقلاً عن ابن أبي يزيد المصري - أنّ صاحب القيروان - أي الأمير الصَّنْهاجي الّذي استخلفه على إفريقية والمَغرب المُعزّ قبل رحيله إلى مصر - فعل ذلك بعده فردّ ابن شعْبان صِلته وأنكر على حمزة الكِناني المُحدِّث الّذي انفرد بقبول الصّلة وأعرض

عنه. وله من التآليف الزاهي **الشعْباني** السابق الذِّكر وكِتاب في **أحكام القُرآن** وكتاب **مُختصر ما ليس في المُختصَر** (انظره في كـ. **الحوادث والبِدع** وقد أحال عليه الطُرطوشي 11 مرّة: فهرس التعليقات العامّة، ص 433) وكِتاب **مناقب مالك** وكِتاب في شُيوخه و كـ. **الرُّواة عن مالك** وغيرها.

ـ شُعْبة [بن الحجّاج]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 114) وقد نهى أيّوب [السَّخْتِياني] أن يتحدث بحديث: «زَيِّنُوا الْقُرآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ!» وذلك مخافة تأويله على غير وجهه.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 193 إلى 197، ر 187) خصّه الذهبي بترجمة طويلة نِسبيّاً. فهو «الحُجّة الحافظ شيخ الإسلام» أبو بِسطام الأزْدي العتكي بالولاء الواسطي، نزل البصرة وأصبح مُحدِّثها. سمِع من جماعة من الأئمّة المُحدِّثين أمثال قَتادة ومُعاوية بن قُرّة ويحيى بن أبي كثير. وعنه روى أيّوب السَّخْتِياني ـ كما في نصّ الطُّرطوشي، ولهذا السبب أضفنا النِّسبة إلى الاسم الّذي اقتصر عليه مُؤلِّفنا ـ وسُفيان الثوري وابن المُبارك وغيرهم. وقد أثنى على رِوايته الواسعة للحديث كُلّ من ابن المديني والثوري والشافعي، كما أثنى غيرهم على زُهْده وتقشُّفه وكثرة تعبُّده. وقد سمِع من 400 من التابعين ـ حسب ما يُؤكِّد الحاكم في ترجمته ـ كما حدّث عنه من التابعين جماعة مِثل سعْد بن إبراهيم وأيّوب. وقد تُوفّي ـ حسَب ما اتّفقوا عليه ـ في 776/160.

وانظر كذلك سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي** (ج 1، ص 132 و 133، ر 4) عن شُعْبة بن الحجّاج هذا. ويعتبره المُؤلِّف «من أوائل من صنّفوا الحديث في البصرة تصنيفاً منهجيّاً» ويُبرِز امتيازه بأنّه «أوّل من بحث أحوال المُحدِّثين وأفرد لها علماً مُستقِلاّ». وقد أحال لترجمته على ما لا يقِلّ عن 12 كِتاباً من كُتب المصادر والمراجع. وذكر من آثاره أحاديثه الّتي تُوجَد في **غرائب أحاديث شُعْبة** لمحمد بن المُظفَّر بن عيسى البزاز (ـ 989/379) وقد وصل إلينا في مخطوطتيْن. وقد جمع بعض أحاديثه أيضاً الحسن بن أحمد بن إبراهيم البزاز (ـ 1034/426) ويُوجَد كتابه في مخطوطة وصلت إلينا.

ـ الشَّعْبي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 5) ضِمن أئمّة أهل الكوفة الّذين

كانوا يكرهون الغِناء ويجعلونه من الذُّنوب.

وقد خصّه الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 79 إلـى 88، ر 76) بترجمة وافية. فهو «علاّمة التابعين» عامر بن شَراحيل الهمداني الكوفي. وروى عن جماعة من الصحابة مِثل أبـي هُريرة وابن عبّاس وعائشة وابن عُمر. وعنه روى خلق كثير من أمثال أبـي حنيفة والأعمش. وينقُل الذهبـي عن أحمد العجلي أنّ مراسيله صحيحة كما ينقُل عن أئمّة عديدين شهادات عن سَعة عِلمه بالحديث وشِدّة تحرّيه في رِوايته. من ذلك أنّ ابن عُيينة يعتبره أحد العُلماء الثلاثة مع ابن عبّاس والثوري، كُلّ واحد منهم عالِم في زمانه. والظاهر أنّه لم يكن يعتمد في رِوايته إلاّ على حِفظه فكان يقول: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء!». ويذكُر الذهبـي أنّه شهِد وقعة الجماجم مع ابن الأشْعَث ثم نجا من سيف الحجّاج بن يوسُف فعفا عنه ووِلـي قضاء الكوفة. هذا وإن ينقُل شيئاً عن تاريخ وِلادته فهو عنه قوله: «وُلدت عام جلولاء» يعني سنة 638/17.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 387، ر 46) لا يدقِّق ابن حجَر تاريخ الوفاة بل يكتفي بوضعه بعد المائة عن نحو من الثمانين. وإن كُنّا نعتمد على ما ينقُله الذهبـي عن وِلادته عام جلولاء فالمفروض أن يكون عند وفاته بعد المائة قد تجاوز الثمانين من عُمره. وعلى كُلّ فابن حجَر يعُدّه من الطبقة الثالثة ـ أي الطبقة الوُسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين، كما يذكّر بذلك في الجزء ذاته، ص 5 ـ ويعتبره هو أيضاً ثِقة مشهوراً وفقيهاً فاضلاً.

ـ (أبو إسحاق) الشيرازي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 168) لكي يرُدّ قولاً نسبه إليه في إباحة الشِّطْرَنْج باعتباره يحُدّ الخاطر ويُستخرج به الرأي وتُتعلّم به الحرْب والقِتال والكرّ والفَرّ.

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسُف الفيروزأبادي الشيرازي. وُلد في فيروزأباد ـ وهي قرية من بلاد فارس ـ في 1003/393، وانتقل إلى شِيراز، المدينة المشهورة بفارس والّتي يُنسَب إليها أوّلاً، وذلك لطلب العِلم قبل أن ينتقل إلى البصرة ثُمّ إلى بغداد حيث استقرّ لإكمال دراسته ثم لعمله كمُدرِّس وكمُفتٍ وكمُجادِل عن مذهبه وعقيدته، وكان شافعيّاً أشعريّاً مُعتدِل الأشعريّة حتى الإقتِراب من السلَفيّة. وتُوفي بعاصمة الخِلافة العبّاسية في 1083/476.

وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به، خاصّة وكُتبه معروفة ومشهورة مثل: **التنبيه في فُروع الشافعيّة** ثُمّ **المُهذَّب في المذْهب** ثم **طبقات الفُقهاء** ثُمّ **اللُّمَع في أُصول الفِقه** وكذلك **شرح اللُّمَع** و كـ. **المَعونة في الجدل** ثُمّ **المُلخَّص في الجدل في أُصول الفِقه** ثُمّ **التبصرة في أُصول الفقه** ثُمّ **عقيدة السلَف** ثم **مُعتقَد أبـي إسحاق الفيروزأبادي الشيرازي**، وكُلّها قد حُقِّقت ونُشرت، إلاّ **المُلخّص** فقد حُقِّق ولا ندري إن كان قد نُشر. انظر التمهيدَيْن لتحقيقنا **لشرح اللُّمَع** (ج 1، ص 9 إلى 140) وفيهما توسّعْنا في الحديث عن عصر الشيرازي ثُمّ حياته ثُمّ كُتبه وأفردنا قسماً لتقديم **مُعتقَده**.

ـ صَعْصَعة بن صُوحان:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 85) على أنّه من الصحابة وأورد تفسيره لحديث نبوي: «إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً (...) وإنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالاً».

وفي **الإستيعاب** (ج 2، ص 717، ر 1211) ترجم ابن عبد البرّ لصَعْصَعة بن صُوحان العبدي. وذكر أنّه وإن كان مُسلماً على عهد النبـيّ ﷺ إلاّ أنّه لم يلْقه ولم يرَه لصِغر سِنّه. «وكان سيِّداً من سادات قومه» «فصيحـاً خطيباً عاقلاً لسِناديًّا فاضلاً بليغاً». ويُعَدّ في أصحاب علـيّ. وتعرّض المُؤلِّف لتدخُّله ـ وهو شابّ ـ أمام عُمر بن الخطّاب حين فضُل شيء من المال الّذي بعث به إليه أبو موسى الأشعري واحتار عُمر في ما يصنعه به فأشار عليه صَعْصَعة بالعمل بما أنزل الله. فوافق الخليفة وقسَمه بين المُسلمين.

ـ الضحّـــاك:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 46) وساق قوله: «الغِناء مَفسَدة للقلب مَسخَطة للرَّبّ».

وفي **كشف الغِطاء** (ص 31) ذكره ابن قيِّم الجوزيّة بالضحّاك فقط وساق عنه هذا القول باللفظ ذاته. وفي بيان 37، قدّمه مُحقِّق الكِتاب، خلَف، على أنّه الضحّاك بن مُزاحم الهِلالي، أبو القاسم ـ أو أبو محمد ـ الخُراساني، وذكر أنّه تُوفّي بعد المائة من الهِجرة، اعتماداً على **تقريب التهذيب** لابن حجَر.

وفي هذا المرجع (ج 1، ص 373، ر 17) اعتبره الحافظ صدوقاً كثير الإرسال وعدّه من الطبقة الخامسة.

وفي **تلبيس إبليس** (ص 235) ساق ابن الجوزي القول ذاته منسوباً إلى الضحّاك كذلك.

ـ القاضي أبو الطيِّب [الطبري]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 7) باسم القاضي أبـي الطيِّب فقط ونسب إليه شرحاً ـ أو تعليقاً ـ لقول صدر عن الإمام الشافعي يعتبر فيه صاحب الجارية الّتي يجتمع الناس لسماعها سفيهاً تُرَدّ شهادته. ويُعلِّق القاضي بأنّ السفيه هو من دعا الناس إلى الباطل، وهو في هذه الحالة سفيه وفاسق.

والظاهر أنّ المقصود به هو أبو الطيِّب الطبري، طاهر بن عبد الله بن طاهر القاضي الشافعي المشهور. وهو فقيه أُصولي. وُلد في 959/348 وتتلمذ عليه خلْق منهم أبو إسحاق الشيرازي (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) وأبو الوليد الباجي ـ ولعلّه الّذي يدعوه الطُرطوشي في كتابه هذا بشيخنا (ف 68). ويُعَدّ من كِبار فُقهاء الشافعيّة. قال عنه ابن السُّبْكي: «شرَح المُزَني وصنَّف في الخِلاف والمذهب والأصول والجدل كُتباً كثيرة ليس لأحد مثلها». وقد تُوفّي في 1058/450.

انظر الإضافة من التدقيقات مع بيان الإحالات على كُتب المراجع والمصادر في أُطروحة ج. مَقْدِسي عن ابن عقيل الفقيه الحنبلي، ص 49 و 170 و 202 و 203 (باللغة الفرنسيّة ومن منشورات المعهد الفِرنسي للدِّراسات الّعربيّة بِدمَشق في 1963).

ـ أبو عاصم [الضحّاك بن مُخلَّد]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 70) بكُنيته فقط وقد حكى عنه [أبو سليمان] الخطّابـي أنّ ابن جُريْج أخذ بيده ووقف به على أشْعَب الطمّاع، إلى آخر الخبر.

والمُستفاد من هذا أنّ أباعاصم مُعاصر لابن جُريْج (ـ 767/150) (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) ولأشْعَب الطمّاع الّذي لا بُدّ أن يكون غير أشْعَب المُترجَم له أعلاه في هذه التعليقات العامّة. وهذا يعني أن الخطّابـي (ـ 998/388) هو غير من ترجمنا له في هذه التعليقات أو أنّ أكثر من راوٍ قد سقط بين الخطّابـي وأبـي عاصم أو أنّ الرِّواية غير مُتّصِلة في إسنادها.

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 406 و 407) ورد السُّلَمي في إسناد حديث نبويّ:

«الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى (. . .) أَمْعَاءٍ» اسم أبـي عاصم الضحّاك بن مُخلَّد النبيل في حديثه عن ابن جُرَيْج عن أبـي الزُّبير عن جابر عن النبـيّ ﷺ.

وله ترجمة أشار إليها مُحقِّق النصّ، ابن شريبة، وهي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 366 و 367، ر 360). وقد ذكر اسمَه الذهبـيُّ كما في **طبقات السُّلَمي** مع إضافة، الشيباني البصري. وقد اعتبره حافظاً وذكر أنّه سمِع من جعْفر بن محمد وابن جُريج وبهْز بن حكيم وغيرهم كما روى عنه ابن حنبل والدارمي والبُخاري وغيرهم. ويذكر الذهبـي أنّه «كان يُلقَّب بالنبيل لنُبله وعقْله» كما يُنبِّه إلى أنّه قد قيل غير ذلك. ويُؤكِّد أنّه «لم يُحدِّث قطّ إلاّ من حِفظِهِ وينقُل عن أبـي داود أنّه كان يحفَظ نحو ألف حديث من جيِّد حديثه كما ينقُل عن ابن سعْد أنّه كان ثِقة فقيهاً. أمّا وفاته فيؤرِّخها بسنة 212/827 عن 90 سنة.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 373، ر 16) يُؤكِّد ابن حجَر أنّه «ثقة ثبت» ويعُدّه من الطبقة التاسعة إذ قد تُوفّي في 212، أو بعدها حسَب ما يُضيف.

ـ أبو العبّاس القَصَبـي:

ذكره الطُرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 68) ونسب إليه فتْوى في حظْر السماع واستدلاله على ذلك بقِصّة موسى ـ عم ـ في قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ إلى آخر الخبر.

وصيغة الإسم: القصي، هي من مخطوط مدريد فقط، إذ وردت غير واضحة في مخطوطة دَبْلنْ، بينما انفردت مخطوطة الأصل، أي الرِّباط، بـ: القصبـي. وفي كـ. **الإمتاع** لابن الدرّاج كما في النّسخة الرِّباطيّة. ولهذه الإختِلافات لم نستطع التأكُّد ممّن يتحلّى بهذه الكُنية الّتي هي ثابتة في كامل النُّسخ وفي كـ. **الإمتاع**.

ـ [عبد الله] بن لَهيعَة:

ذكره المُؤلِّف في **رسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي** (ف 32) واعتبره ضعيفاً عند أهل الحديث بل ـ حسَب ما قيل ـ مُختلَطاً في آخِر عُمره، وذلك لرِوايته أثَراً عن عُمر بن الخطّاب في تحريم جُبْن المَجوس إذ كان من صَنعتهم فقط.

وفي بيان 1 م من هذه الفقرة أحلنا على **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 444، ر 574) لابن حجَر واعتبرنا أنّ الطُرطوشي قد قسا في الحُكم على هذا الراوي. وهو عبد الله بن لَهيعَة بن عُقبَة الحضْرمي، أبو عبد الرحمان المصريّ القاضي.

ويعتبره ابن حجَر صَدوقاً ويعُدّه من الطبقة السابعة، إذ تُوفّي في 194/809. ويرى أنّ رِواية ابن المُبارك وابن وهْب عنه أعدل من غيرهما ويذكر أن له في مُسلِم «بعض شيء مقرون». ولا يقترب من الطُّرطوشي إلاّ عندما ينقُل أنّه «خلط بعد احتِراق كُتبه».

وقد خصّه الذهبـي بترجمة طويلة نِسبيّاً في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 237 إلى 239، ر 224) وهو عنده «الإمام الكبير، قاضي الديار المصريّة وعالمها ومُحدِّثها». وقد حدّث عن عطاء بن أبـي رباح والأعْرج وعَمرِو بن شُعيْب وغيرهم، كما حدّث عنه ابن المُبارك وابن وهْب وغيرهما وذلك قبل أن يكثر الوهْم في حديثه وقبل احتِراق كُتبه». وروى عنه الأوْزاعي وسُفيان وشُعْبة. وقد أثنى ابن حنبل على كثرة حديثه وضبطه وإتقانه. ولِـي قضاء مصر سنـة 155/771. وخِلافاً لابن حجَر، يُؤرِّخ وفاته بسنة 174/790 عن 77 عاماً، بينما يجعله ابن حجَر قد نيّف على الثمانين.

ــ عبد الله بن مُغفَّل:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 114) وروى بإسناده حديثاً مُفاده أنَّهُ رَأَى النَّبِـيَّ ﷺ يَقْرَأُ سُورَة الْفَتْحِ، إلى آخر الخبر. وقد نبّهنا على أن نُسخنا الثلاث قدمت: عبد الله بن معقل، وكذلك ثلاث نُسخ من كـ. **الحوادث والبِدع**؛ إلاّ أنّنا فضّلنا الإعتماد على نُسخة واحدة وهي نُسخة مدريد لإثبات القِراءة المذكورة.

وفي **الإستيعاب** ترجم ابن عبد البرّ للصحابيْين فذكر عن عبد الله بن أبـي معقل الأنصاري (ج 3، ص 995، ر 1664) أنّه شهِد أُحُداً مع أبيه وتوقّف عند هذا الحدّ. أمّا عبد الله بن مُغفَّل بن عبد غنَم ـ أو ابن عبد نهْم ـ فقد خصّه ببيان أوسع وأشمل؛ فهو من أصحاب الشجرة الّتي بايع تحتَها الصحابة النبـيّ ﷺ بيْعة الرِّضوان. سكن المدينة ثم تحوّل عنها إلى البصرة وابتنى بها داراً قُرب المسجد الجامع وتُوفّي بالبصرة سنة 60/679. وقد روى عنه جماعة من التابعين بالكوفة والبصرة. ويُعتبَر من نُقباء الصحابة. وهو أحد العشَرة الّذين بعثهم عُمر ليُفقِّهوا الناس.

ــ أبو عُبيـد:

ذكره المُؤلِّف ثلاث مرّات (ف 80 ـ 112 ـ 115) لتفسير كلمات من الحديث

النبوي: الأَزيُ، ثُمّ صِيغة التغنّي بالقُرآن كما وردت في حديثيْن مُختلِفيْن.

وهو القاسم بن سلاّم البغدادي الخُراساني ـ أو الأنْصاري ـ أبو عُبيد. نحوي، فقيه، مُفسِّر للقُرآن. وقد ذكره الطُرطوشي هنا لتفسيره الحديث. وُلد في هَراة حوالي 154/770 ودرس في مَسقَط رأسه ثم تحوّل إلى الكوفة والبصرة وبغداد حيث استكمل معارفه في النحو والقِراءات والحديث والفِقه. وكان لا ينتمي إلى مدرسة مُعيّنة. وعُيّن قاضياً سنة 192/807 في طَرْسُوس وحتّى سنة 210/825. واستقرّ بعد ذلك في بغداد لمُدّة عشْر سنوات في رِعاية عبد الله بن طاهر. وحجّ في 219/834 واستقرّ في مكّة حيث تُوفّي في 224/838. ويذكُر له ابن النديم في **الفهْرست** عشرين كِتاباً وصل إلينا منها البعض فقط. وأهمّ كُتبه في الغريب: **غريب القُرآن** ثُمّ **غريب الحديث** ثم **غريب المُصنّف** الّذي يُعتبَر من أوائل القواميس العربيّة. ومن كتبه الفِقهيّة كـ. **الأموال** وقد طبع وكذلك كـ. **الأمثال في الأدب**.

انظر عنه **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** مقالاً بقلم هـ.ل. قُوتْشَلْك H.L. Gottschalk وبعُنوان Abû 'Ubayd Al-Qâsim B. Sallâm.

ـــ عُبيد الله بن الحسَن العَنْبَري:

ذكره المُؤلّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 9) على أنّه أحد اثنيْن خالفا الجُمهور في قضيّة الغِنـاء فلم يقولا بكراهيته. ثم رجع إليه ونقل في حقّه قول القاضي أبـي بكر [الباقلاّني] في وُجوب تكفيره مع الجاحظ في قولهما: «إنّ كُلّ مُجتهِد مُصيب من أهل الأديان». وفي **شرح اللُّمع** (ج 1، ص 1043، ف 1190) ينسُب إليه الشيرازي قولاً قريباً من هذا: «كُلّ مُجتهِد مُصيب في أُصول الدِّيانات». وفي **المُستصفى** (ج 2، ص 107) ينسُب إليه الغزالي قولاً قريباً أيضاً: «كُلّ مُجتهد مُصيب في العقليّات كما في الفروع». وأخيراً ينسُب إليه اللامِشي في كـ. **في أصول الفِقه** (ص 202 و 203، ف 414) قولاً قريباً من هذا.

وقد خصّه ابن حجَر ببيان في **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 531، ر 1434) فهو عُبيد الله بن الحسَن بن الحُصين بن أبـي الحُرّ العَنْبري البصري. كان قاضياً على البصرة. وقد اعتبره المُؤلِّف ثِقة فقيهاً وإن نقل أن قد عابوا عليه «مسألة تكافُؤ الأدلّة». وقد عدّه من الطبقة السابعة إذ تُوفّي في 168/784. ويلاُحِظ أن «ليس له عند مُسلِم سوى موضِع واحد في الجنائز».

انظر عنه كذلك ش. بلاّ في أطروحته بالفرنسيّة عن **الوسَط البصْري وتكوين الجاحظ** (ص 290 و ب 8) حيث أحال لترجمته على **تاريخ** اليعقوبـي و **طبقات** ابن سعْد و **تهذيب** النووي و **تاريخ** الطبري و **الكامل** لابن الأثير ودقّق أنّه تولّى قضاء البصرة من 157/774 إلى 166/782.

ـ أبو عُثمان المَغرِبـي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 34) ونقل عنه قولاً: «من ادّعى السماع (...) فهو مُفْترٍ مُدّعٍ».

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 479 إلى 483) قدّمه السُّلَمي هكذا: أبو عُثمان سعيد بن سلاّم المَغرِبـي، من ناحية القيْروان ومن قرية اسمها كَرْكِنْت، أقام مُدّة بالحرم وكان شيْخه. صحِب المشايخ ولقِي أبا الحسَن بن الصائغ الدِّينَوَري وغيره. ويعتبره «أوحد في طريقته وزُهْده، بقيّة المشايخ وتاريخهم، لم يُر مِثله في عُلُوّ الحال (...) وصِحّة الحُكم بالفِراسة وقُوّة الهيْبة». وقد ورد نيسابور ومات بها في 373/983.

وله ترجمة احتوت على قليل من أخباره وبعض أقواله في كُلّ من **طبقات الأولياء** (ص 237 و 238، ر 44) لابن المُلقِّن و **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 564 إلى 566، ر 340) للمناوي وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 434، ر 70).

وانظر كذلك **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 485، ر 40) حيث قدّم سزْكينْ مصادر لترجمته وذكر عن آثاره أنّ له كِتاباً لا يُعرَف اسمه وقد أفاد منه السُّلَمي كثيراً.

ـ عطـــاء:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 135) دون زِيادة تدقيق ونسب إليه هذا القول: «كُلّ نظرة يهواها القلْب فلا خيرَ فيها».

والظاهر أنّه غير عطاء الخُراساني وعطاء بن أبـي رباح وعطاء بن يسار فقد ذكر هؤلاء بتدقيق يُبعِد كُلّ التِباس وخلْط، كما سيأتي تفصيله في البيانات التالية مُباشرة في هذه التعليقات العامّة.

إلاّ أنّ هذا لا يُساعد على تعيين المَعنيّ بالذِّكر لكثرة من يتحلّى بهذا الاسم في

صيغته المُجرَّدة من كل نِسبة أو كُنية، أو غيرهما من أدوات التعريف المُدقّق.

ــ **عطاء الخُراساني**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 129) ونقل أنّ وهب بن مُنبِّه عاب عليه حمْل عِلمه إلى أبواب المُلوك ليَحرُم منه من هو في حاجة إليه.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 23، ر 199) عطاء بن أبي أسلم، أبو عُثمان الخُراساني، واسم أبيه مَيسَرة، أبو عبدالله. حكم عليه ابن حجَر بأنّه «صدوق يهِم كثيراً ويُرسِل ويُدلِّس» وأرّخ وفاته بسنة 752/135. ولاحظ أنْ لم يصِحّ أنّ البُخاري أخرج له.

ــ **عطاء بن أبي رباح**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن: الأُولى (ف 37) باسمه كاملاً كما أثبتناه هنا لكي ينقل عنه رِواية مَشهَد صحابيْين يرتميان فملّ أحدهما فجلس، إلى آخر الخبر. والثانية (ف 139) اقتصر فيها على اسم: عطاء؛ إلاّ أنّ التِّرمذي في **السُّنن** (ج 4، ص 48) أورد اسمه مع إضافة: ابن أبي رباح، في كتاب الحدود، باب ما جاء في حدّ اللُّوطي. وهو السياق الّذي أورد فيه الطُّرطوشي اسمه في النصّ ضِمن كِبار الأئمّة من الفُقهاء الّذين اشتركوا في اعتِبار اللِّواط كالزِّنى من حيث الحدّ، جلْداً للبِكر ورجْماً للثيِّب.

وفي تذكرة **الحُفّاظ** (ج 1، ص 98، ر 90) هو عطاء بن أبي رباح، أبو محمد بن أسلم القُرشي بالولاء، المكّي الأسود. كان مُفتي أهل مكّة ومُحدِّثهم. وقد ولد ـ على الأرجح ـ في خِلافة عُمر بن الخطّاب وسمِع عائشة وأبا هُريرة وابن عبّاس وأبا سعيد الخدري وأُمّ سلَمة وغيرهم. وعنه روى أيّوب وابن جُرَيج وابن إسحاق والأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهم. كان أسود اللون من مُولَّدي الجُنْد وكان غزير العلم فصيحاً. وقد أثنى على عِلمه وفضله وتقواه كُلّ من عرفه ممّن أخذ عنه أو لم يأخذ.

ويذهب صاحب تذكرة **الحُفّاظ** إلى التأكيد أنّ «مناقب عطاء في العِلم والزُّهْد والتألُّه كثيرة». ويُؤرِّخ وفاته بمكّة بسنة 732/114 أو 115.

ــ **عطاء بن يسار**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 40) لِروايته خبر الرجُل الذي سأل

كَعْب الأحْبار عن وُجود ذِكر آية تحريم الخَمْر في التوراة، إلى آخر الخبر.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 90 و 91، ر 80) خصّه الذهبـي ببيان قصير. فهو أبو محمد المدني، موْلى ميمونة، زوج النبـيّ ﷺ، فقيه، واعظ. روى عن زيد ابن ثابت وأبي أيّوب وعائشة وأُسامة بن زيد وأبـي هُريرة وغيرهم. روى عنه زيد بن أسلَم وعَمرو بن دينار وصفْوان بن سُليم وغيرهم. واعتبره الذهبـي «ثِقة جليلاً من أوعِية العلم». وروى في تاريخ وفاته سنة 721/103 وسِنّه بضع وتسعون.

ـ عُقبة بن عامر:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 37) ونقل أنّه روى أنّ النبـيّ ﷺ قال: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ فَهُوَ بَاطِلٌ (. . .) وَزَوْجَتَهُ».

وفي **الإستيعاب** ترجم ابن عبد البَرّ (ج 3، ص 1074، ر 1825) لعُقبة بن عامر بن نابـي بن زيد بن حرام الأنصاري الخزْرَجي السلمي ولم يذكر له رِواية عن النبـيّ وقد قُتل يوم اليمامة شهيداً. وليس المَعنـيّ هنا في النصّ.

وفي الجُزء ذاته (ص 1073، ر 1824) ترجم لعُقبة بن عامر بن عبْس الجُهَني. وهو المقصود إذا اعتبرنا أنّ ابن ماجه في **السُّنن** (ج 2، ص 132، ر 2267) أخرج حديثاً في معنى الحديث الّذي استشهد به الطُرطوشي بل حتّى في الكثير من ألفاظه وأورده برِواية عامر بن عُقبة الجُهَني. وهو ـ حسَب ابن عبد البرّ ـ قد سكن مصر وكان والياً عليها وابتنى بها داراً وتُوفّي في آخِر خِلافة مُعاوية. روى عنه خَلْق من الصحابة كجابر وابن عبّاس وأبو أُمامة ومن التابعين كذلك وهم كثير.

ـ أبو علـيّ الرُّوذَباري:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 93) ونقل أنّه سُئل عن السماع فقال: «ليْتنا تخلَّصْنا منه رأْساً برأْس!» وعدّه من شُيوخ الصُّوفيّة.

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 354 إلى 360) ترجم له السُّلَمي فهو أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور، من أهل بغداد. سكن مصر وصار شيخها. ومات بها سنة 933/322. صحِب الجُنيد وغيره ممّن في طبقته من مشايخ بغداد وصحِب بالشام ابن الجلاء. واعتبره السُّلَمي «عالماً فقيهاً عارفاً بعِلم الطريقة حافظاً للحديث». ويروي عنه قوله: «أُستاذي في التصوُّف الجُنيد وأُستاذي في الفِقه

أبو العبّاس ابن سُرَيج وأُستاذي في الأدب ثعْلَب وأُستاذي في الحديث إبراهيم الحرْبـي» (ص 360).

وفي **طبقات الأولياء** لابن المُلقِّن ساق المُحقِّق، شربية، النِّسبة بوضع سُكون على الذّال ودقّق أنّها من رُوذْبار، وهي مواضع عند الأنهار الكِبار، والمقصود هنا موضع عند طوس، كما ذكر السمعاني، أو قرْية من بغداد حسَب الطلحي (ص 50). وتاريخ الوفاة هو سنة 323 (الصفحة ذاتها). انظر الترجمة من ص 50 إلى 58، ر 13.

وفي **الكواكب الدُّرِّيّـة** (ج 1، ص 510 إلى 513، ر 296) شكَل المناوي النِّسبة بوضع فتحة على الذال واعتبر صاحب الترجمة من أئمة الصُّوفيّة وعُلماء الشافعيّة وقد ساد أهل مذهبه في زمانه. وأرّخ وفاته بسنة 320 مُدقِّقاً أنّه دُفن بالقَرافة قُرب قبْر ذي النُّون المصري.

ـ عُمر بن عبد العزيز:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 46) ونقل ما كتبه إلى مُؤدِّب ولَده يحُثّه على أن يُؤدِّبهم على بُغض الملاهي، إذ قد بلغه أنّ صوت المَعازف واستِمَاع الأغاني واللَّهْج بها يُنبِت النِّفاق في القلب.

والمَعنيّ بالذِّكر هو ثاني العُمرين ـ الأوّل هو عُمر بن الخطّاب ـ عُمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحَكَم، أبو حَفْص القُرشي الأُموي الخليفة، أمير المؤمنين. وُلد بالمدينة زمنَ يزيد بن معاوية ونشأ بمصر في وِلاية أبيه عبد العزيز عليها. وتولّى الخِلافة الأُمويّة من سنة 99/ 717 إلى 101 سنة وفاته عن أربعين عاماً.

وتُذكر رِواية أنّه مات مسموماً، سقاه السُّمَّ غُلامٌ له كان يسعى وراء العطاء الوافر والعِتق من أقارب عُمر الّذين تبرّموا به لتشديده عليهم وانتِزاع كثير ممّا في أيديهم. وكان يُضرَب المَثل بعدله وزُهْده ولهذا كان يُذكَر مقروناً بعُمر بن الخطّاب. وقد عدّه الإمام الشافعي خامس الخُلفاء الراشدين. وكان في أوّل أمره في إمارته على المدينة في خِلافة الوليد لا يُذكَر بكثير عدل ولا زُهْد ولكنّه تغيّر لمّا استُخلِف.

وكان إلى ذلك عالِماً فقيهاً عارفاً بالسُّنن، ثبْتاً وحُجّة في الدّين. حدّث عنه ابنه والزُّهْري وأيّوب وأبو سَلَمة ابن عبد الرحمان، إلاّ أنّ عِلمه لم ينتشر لقُرب موته من موت شيوخه. ذلك أنّه حدّث عن أنَس بن مالك وسعيد بن المُسيَّب وعُبيد الله

بن عبد الله بن عُتبة وكُلّهم قد تُوفُّوا في 711/93 أو 94.

انظر **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 118 إلى 121، ر 104) للذهبي.

ـ عَمرو بن شُعيب:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 39) ونقل بِروايته حديثاً يرويه عن جدّه عن النبيّ ﷺ: «كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ ـ تعالى! ـ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ جُوعٍ (...) وَالْمِزْمَارُ عِنْدَ النِّعْمَةِ».

وفي نُسخة الأصل ـ أي الرِّباط ـ ثم في نسخة مدريد: عمر. وقد اعتمدنا نُسخة دَبْلِنْ لإثبات ما نقلناه. وفي **تقريب التهذيب** لا ذكرَ لعُمر بن شعيب ولكن لعمرِو بن شُعيب فقط (ج 1، ص 72، ر 607) وهو عَمرو بن شُعَيب بن محمد بن عبد الله بن عَمرِو بن العاص وقد اعتبره صدوقاً وعدّه من الطبقة الخامسة إذ توفّي في 736/118.

ـ عَمرو بن العاص:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 159) لينقُل بِروايته حديثاً للنبيّ ﷺ في الإنتفاع بجِلد الشاة الميْتة الّتي كان أعطاها ـ وهي حيّة ـ مولاة لميمونة من الصدقة.

وفي نُسخنا الثلاث: العاصي. والمشهور ما أثبتناه. انظر عنه **الإستيعاب** لابن عبد البرّ، ج 3، ص 1184 إلى 1191، ر 1931. فهو من الصحابة. أسلم قبل الفتْح سنة 630/8 وقد أمّره النبيّ على سريّة نحو الشام ثم ولاّه على عُمان. ولاّه عُمر على فِلَسطين والأُردُن. وهو مشهور خاصّة بفتحه لمصر على عهد عُمر ولم يزل والياً عليها حتّى موت الخليفة ثم أقرّه عُثمان عليها سنوات عزله بعدها. وأعاده معاوية إليها حتّى مات بها سنة 663/43 أو قبلها أو بعدها، حسَب الرِّوايات المُختلِفَة. وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به.

ـ ابن عـوْن:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 126) وكان في السِّجن فدعاه إلى الغَداء عُمّالُ بني أميّة ـ وكانوا مُقيَّدين في الحديد ـ فكرِه غَداءهم المُختلِف الألوان كما كرِه أن تكون رِجله في الحديد مِثلهم.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 239، ر 131) أثنى المناوي عليه كعالِم ومُتصوِّف فقال عنه: «كان إماماً في العِلم ورأساً في التألُّه والتعبُّد والتزهُّد والتريُّض والتجرُّد». وأرّخ وفاته بسنة 151/768 وذكر أنّ المُحدِّثين أصحاب الصحاح السِّتّة قد خرّجوا له.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 1، ص 499، ر 526) عبد الله بن عوْن بن أرْطبان، أبو عوْن البصري «ثِقة، ثَبت، فاضل» من أقران أيّوب السَّخْتِياني سِنّاً وعملاً وعِلماً. وأرّخ ابن حجَر وفاته بسنة 150 «على الصحيح».

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 156 و 157، ر 152) يعتبره الذهبي شيخ أهل البصرة وحافظاً من حُفّاظهم. ويذكر رِوايته عن إبراهيم النَّخَعي ومُجاهد وسعيد بن جُبير، كما يذكر رِواية إسحاق الأزْرق عنه في جُملة من روى. وينقُل شهادة كِبار العُلماء في عِلمه بالسُّنّة وفي ورَعه وفضله ومُواظبته على العِبادة من صوْم وقِراءة قُرآن وغزْو وفي ما كان له من جلالة ووقْع في النُّفوس. ويُؤرِّخ وفاته بسنة 151.

ـــ عيسى الغِفاري:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 113) وذكر رِوايته لحديث نبوي: «ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ (. . .) أَشْرَاطَ السَّاعَةِ فَقَالَ: بَيْعُ الحُكْمِ (. . .) وَأَنْ يَتَّخِذُوا الْقُرآن مَزَامِيرَ (. . .) غِنَاءً».

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 100، ر 905) عيسى بن أبي عيسى الحنّاط الغِفاري، أبو موسى المدني، أصله من الكوفة واسم أبيه مَيسَرة. ويعتبره ابن حجَر ـ نقلاً عن الخيّاط ـ متروكاً. ويُؤرِّخ وفاته بسنة 151/768 ـ أو قبل ذلك حسَب ما قيل ـ فهو إذاً من الطبقة السادسة.

ـــ كـ. العيْن للخليل بن أحمد:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 42) وأحال عليه لتفسير كلمة **الدَّدِ** الواردة في الحديث النبوي.

وقد مرّ بنا الحديث عن الخليل في هذه التعليقات العامّة. ومن جُملة ما ألّف ووصل إلينا، هذا الكِتاب، وهو مُعجَم صغير يُظهِر مدى عِلم صاحبه في فِقه اللُّغة.

وحول صِحّة نِسبته إلى الخليل فالدِّراسات الحديثة وإن أكّدت أهمِّيّة المنسوب إليه كمرجع، بل كمصدر، إلاّ أنّها تعتبر جمْع موادّه من عمل تِلميذه الليْث بن المُظفّر. ومن الجائز أن يكون عمل التِّلميذ قد تمّ بعد موْت الأُستاذ. وعلى كُلّ فقد رُوجع الكِتاب بعد وفاة الشيخ وأُلحِقت به زيادات وأُلّفت عليه ردود. واختصاره للزُّبيدي معروف ومطبوع.

انظر فصل **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) في البيان المُخصَّص أعلاه لمُؤلِّفه.

ـ فتْــح الموْصِلــي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 126) ونقل قوله: «أوْصاني ثلاثون شيخاً عِند فِراقي لهم بترْك عِشْرة الأحداث وقِلّة الأكل».

في **الرِّسالة القُشيريّة** ذُكر مرّتيْن، الأُولى (ص 213) لتعريفه الصِّدق بأن أدخل يده في كِير الحدّاد وإخراجه الحديدة المَحماة ووضْعها على كفّه وقوله: «هذا هو الصِّدق!». وفي المرّة الثانية (ص 362) نقل عنه قولاً قريباً جِدّاً ممّا ساق الطُّرطوشي له: «صحِبتُ ثلاثين شيخاً كانوا يُعدّون من الأبْدال كُلّهم أوْصوني عند فِراقي إيّاهم وقالوا: اتّقِ مُعاشرة الأحْداث ومُخالطتهم!».

وفي **طبقات الأولياء** (ص 276 إلى 279) فتْح بن سعيد الموْصلي، أبو نصْر. وقد عدّه ابن المُلقّن من أقران بِشر الحافي وسَرِيّ السَّقَطي وكان يحضُر إلى بغداد لزِيارة بِشر. مات سنة 220/835. وعلى طريقة السُّلَمي، ينقُل المُؤلِّف أخبار الفتْح هذا ولكن بدون إسناد منه إليه وهي تدور حول معنى التزهُّد في خيْرات الدّنيا، ولو كانت مُتواضِعة، ومعنى القناعة بحالة الفقْر والعَرْي له ولأهله. وكذلك ورد فيها الحثّ على ترك عِشرة الأحداث وعلى قِلّة الأكل.

وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 372 و 273، ر 158) أثنى المناوي الثناء الأكبر على تعبُّده وشجاعته أمام النوائب وصبره على الفقر والعَرْي. كُلّ هذا ساقه إمّا على شكل أحكام سريعة وقاطعة ساقها أو أخبار عنه نقلها أو أقوال له استشهد بها.

ـ فُضيل بن عِياض:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 46) لقوله: «الغُناء رُقية الزِّنى».

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 6 إلى 14، ر 1) خصّه السُّلَمي ببيان طويل نِسبيّاً. وهو الفُضيل بن عِياض بن مسعود بن بِشر التميمي ثم اليَربوعي. وينقل عنه بإسناد أنّه وُلد بسمَرْقَنْد ونشأ بأبِيوَرْد ويُؤرِّخ وفاته بسنة 187/802.

وفي بيان خصّه به ابن حجَر في **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 113، ر 67) ذُكرت نِسبة التيمي ـ بدل التميمي ـ وقُدِّمت سنة 187 للوفاة مع مُلاحظة أن تكون قبلها حسَب ما قيل.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 245 و 246، ر 232) اعتبره الذهبي «الإمام القُدوة، شيخ الإسلام» بل «شيخ الحرَم» إذ أنّه عاش بمكّة ـ بعد أن سمِع بالكوفة ثُمّ تعبّد ـ وبها تُوفّي بعد أن نيّف على الثمانين عاماً. ودقّق المُؤلِّف أسماء من حدّث عنهم كعطاء بن السائب ومن في طبقته بالكوفة وهم خَلْق، كما دقّق أسماء من روى عنه كابن المُبارك والقَعْنبي والشافعي وبِشر الحافي وهم خَلْق أيضاً. وله حديث في مُسلِم يذكُره الذهبي ويذكُر بأنّ النَّسائي وثّقه وأنّ هارون الرشيد أثنى عليه كما أثنى على مالك.

وعنه بيان في **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 424 و 425) وآخر في **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 267 إلى 272، ر 157).

وانظر أخيراً سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 432 و 433) حيث أحال على مصادر ترجمته وهي لا تقِلّ عن 7 ثم ذكر ما وصل إلينا من آثاره وهو مخطوط، **حِجاب الأقطار**، ومُقتبَسات من أقواله احتفظ بها أبو نُعيم.

ــ القاسم بن محمد:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتين: الأُولى (ف 45) في رِواية لابن عُمر ذكر فيها أنّ رجُلاً سأل القاسم بن محمد عن الغِناء فنهاه عنه في خبر فصّله. والثانية (ف 78) دقّق فيها أنّ ابن أخي عائشة، القاسم بن محمد، أحد الفُقهاء السبْعة، كان يذُمّ الغِناء وقد أخذ العِلم عنها وتأدّب بها.

ومن بين الفُقهاء السبْعة الّذين يتحلَّون بهذا الاسم: القاسم بن محمد، وقد ذكرهم ابن حجَر في **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 120، ر 48 إلى 54) لا يُمكن أن يكون المَعنيّ بالذِّكر إلاّ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصِّدّيق التيمي، أحد الفُقهاء بالمدينة، من كِبار الطبقة الثالثة، ثِقة، وقد تُوفِّي في 106/724 «على الصحيح» (ر 48).

ـ قَتَادة:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** 5 مرّات: في الفقرات 14 ـ 15 ـ 57، حِذْوَ ابن عبّاس بخُصوص تفسير آية قُرآنيّة. في الفقرة 38، عن قِصّة هُبوط إبليس إلى الأرض وعن وسائله السبْعة المُتنوِّعة في إغراء البشَر لاتِّباع غِوايته. في الفقرة 139، ضِمن كِبار الفُقهاء الّذين اتّفقوا على أن اللِّواط حدُّه كحدّ الزِّنى في الجَلْد للبِكر والرجْم للثيِّب. وفي كـ. **الحوادث والبِدع** ذكره الطُّرطوشي 5 مرّات كذلك وأحال عليه كمُفسِّر للقُرآن والحديث.

وهو قَتادة بن دِعامة بن قَتادة، أو الخطّاب السُّدوسي البصري الأكمه التابعي. قال عنه سعيد بن المُسيّب: «ما أتاني عِراقيّ أحفظ من قَتادة». وقال عنه ابن حنبل: «كان قَتادة أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئاً إلاّ حفظه».

وقد أخذ عن الصحابـي أنَس بن مالك وعن كثير من كِبار التابعين ومنهم الحسَن البصري. وينقل الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 122 إلى 124، ر 107) ـ بالإضافة إلى ابن المُسيّب وابن حنبل ـ عن معمر وابن سيرين وسُفيان الثوري والزُّهْري وشُعبة وكُلّهم يُثنون على سَعَة رِوايته للحديث. إلاّ أنّ الذهبـي يُضيف: «وكان قَتادة معروفاً بالتدليس». ويُتابع: «ومع حِفظ قَتادة وعِلمه بالحديث كان رأساً في العربيّة واللُّغة وأيّام العرب والنسب». وينقُل عن أبـي عَمرِو بن العلاء أنّه كان من أنسب الناس. وقد تُوفّي بواسط في الطاعون سنة 118/736 ـ أو 117 ـ عن 57 سنة.

وانظر أيضاً سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 52 و 63، ر 8) لمصادر ترجمته وقد أحال على ما لا يقلّ عن 10 من كُتب المصادر والمراجع ولآثاره الّتي وصلت إلينا في مخطوطات محفوظة (كـ. **الناسخ والمنسوخ في كتاب الله** ثُمّ كـ. **المناسك ثُمّ التفسير**) أو وصل إلينا ذِكرها فقط (**عواشر القُرآن**).

ـ **(الأستاذ) القُشيري:**

هكذا ذكره مُؤلِّف كـ. **تحريم السماع** (ف 132) وعدّه من رُؤساء طائفة الصُّوفيّة وأورد له «قولاً عظيماً» اعتبره ردّاً عليهم وكشْفاً لفضائحهم وتمثّل في تهجين عمل من أحضر الأحداث المُرْد في المجالس ونظر في وُجودهم.

وهو فِعلاً من رُؤساء الصُّوفيّة. انظر عنه مقال **دائرة المعارف الإسلاميّة**

(ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Al-Kushayrî وبقلم هـ. هَلْم H. Halm. وهو أبو القاسم عبد الكريم بن هَوازن، مُتكلِّم ومُتصوِّف، وُلد في 986/376. وهو من أصل عربـي من بني قُشير ـ من جِهة الأب ـ وبني سُليم ـ من جهة الأُمّ. وذهب في صِغره إلى نيسابور حيث تعرّف على الشيخ الصُّوفي أبـي عليّ الدقّاق (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) فلازمه وتزوّج ابنته، فاطمة. ودرس ـ بالإضافة إلى التصوُّف ـ الفِقه على أبـي بكر الطُّوسي الشافعي في طُوسْ ثم انتقل إلى مرْو في طلب العِلم. وفي نيسابور درس الكلام وأُصول الفِقه على الأشعريّيْن، ابن فُورَك وأبـي إسحاق الإسْفراييني. والظاهر أنّه خلف شيخه المُتوفّى في 1015/405 في إدارة مجالس التذكير في المدرسة التي تُسمّى باسمه وهي المدرسة القُشيريّة. وحجّ برِفقة أبـي محمد الجُويني ـ والد إمام الحرميْن ـ وجماعة من العُلماء الشافعيّة وتلقّى الحديث في بغداد والحِجاز. وعند رُجوعه إلى نيسابور ـ حسَب المحتمَل ـ أسّس مجلِس الإملاء لتعليم الحديث في 1046/437. وذهب في 1056/448 إلى بغداد حيث كلّفه الخليفة العبّاسي، القائم، بتدريس الحديث في القصْر ورجع إلى نيسابور حيث استقرّ حتّى وفاته في 1072/465. وتآليفه هي في التصوُّف خاصّة. وله تفسير صوفيّ ـ **لطائف الإشارات** ـ ألّفه في 1019/410 وكذلك **ترتيب السُّلوك** وهو مدخَل إلى سُلوك التصوُّف. وله الرِّسالة المشهورة ـ والمطبوعة ـ حرّرها في 1045/438. وقد حاول في كُتُبه التوفيق بين التصوُّف والشريعة.

ويُضاف إلى قائمة المصادر والمراجع التي ذكرها مُؤلِّف الفصل، **طبقات الأولياء** حيث عقد له ابن المُلقِّن ترجمة (ص 257 إلى 261) ذكر فيها ـ بالإضافة إلى عناصر ترجمته ـ مجلس التذكير الّذي كان يُقيمه وكان إمامه (ص 259) كما أورد أشعاراً من إنشاداته (ص 259 و 260) وعرّج على ابنه ـ أبـي نصر عبد الرحيم ـ الذي كان «إماماً كبيراً» كذلك.

ـــ الكِسـائـي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 118) واستشهد بقوله لتقديم التغنّي بمعنى الإستِغناء.

وفي كـ. **الحوادث والبِدع** (ص 198، ف 154) ذكره كذلك للإستشهاد ذاته.

انظر عنه مقال **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بقلم ر. سلْهايمْ R. Sellheim وبعُنوان Al-Kisâ'i. فهو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَن بن

فيروز، من كِبار عُلماء اللُّغة ومن القُرّاء المشهورين، بل إنّ قِراءته لتُعتبَر السابعة المُعترَف بها. وُلد حوالي 737/119 وتُوفّي في 805/189. وهو مولى بني أسد ومن عائلة من سواد فارس. تعلّم بالكوفة ثُمّ تتلمذ على الخليل بالبصرة. وقد أقام بالبادية طويلاً للتمكُّن من اللُّغة. وتتلمذ عليه القُرّاء. وعهِد إليه المهدي بتثقيف الرشيد الّذي عهِد إليه بدوره بتثقيف الأمين والمأمون. وكان من جُلساء الرشيد ومُؤانسيه. وكان يقول بالقِياس اللُّغوي، إلاّ أنّه كان يأخُذ بالشاذّ من اللُّغة ويستشهد بألفاظ العوامّ ـ كما في مِثال الطُّرطوشي في كِلا نصّيْه. وأتمّ عملَه تلميذُه، أبو عُبيد، عندما جمع اثنتيْن وثلاثين من القِراءات. وإن أحصى له ابن النديم في **الفِهْرِسْت** 14 أو 15 مُصنَّفاً إلاّ أنّه لم يصِلنا منها شيء. والناظر في عناوينها يستفيد أنّ مضمونها في مسائل من النحو واللُّغة والقُرآن والشِّعْر. وقد أثبت له بُرُوكلْمانْ ثلاثة كُتب وصلت إلينا مخطوطة ولكن من غير القائمة التي أوردها ابن النديم. وأهمّها **رِسالة في لحن العامّة** ثمّ كـ. **المُتشابِه في القُرآن**.

ـ كَعْـب بن زُهيـر:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن (ف 79 ـ 82) وفي كِليهما تعرّض لإنشاده النبيّ ﷺ قصيدتَه المشهورة والمعروفة بـ**البُرْدَة** وساق في كِلا الموضِعيْن أربعة أبيات بما فيها المَطلَع.

والشاعر هو في الحقيقة غنيّ عن التعريف ونُحيل بشأنه على **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** في مقال بعُنوان Ka'b b. Zuhayr وبقلم ر. بَسّي R. Basset. وهو ابن الشاعر زُهير بن أبـي سُلمى. وأسلم أخوه، بُجيْر، قُبيل السنة 7 من الهِجرة وأصرّ هو على هِجاء النبيّ ﷺ فأهدر دمه فضاقت في وجهه الأرض واتّجه في عام 9 إلى المدينة وفاجأ النبيَّ في مسجدها وأنشده قصيدته المُشار إليها أعلاه. فأُعجِب بما تضمّنته من مديح في حقّه وحقّ القُرشيِّين وألقى على كتِفيْه بُردته فسُمِّيت القصيدة بالبُردَة. ومطلَعها تقليديّ إلى حدّ أنّ حمّاد الرواية كان يفخر بحِفظ 700 قصيدة لها ذات الإستِهلال الغزَلي. وهي في ديوان المطبوع. ولا نعرف تاريخ وفاته والظاهر أنّه مات عن سِنّ مُتقدِّمة.

وبالإضافة إلى الإحالات المذكورة في المقال نذكُر **الإستيعاب** (ج 3، ص 1313 إلى 1317، ر 2191) حيث خصّ ابن عبد البرّ هذه القصيدة بحديث مُفصَّل. وقد قدّم صاحبها على أنّه شاعر مُجوِّد كثير الشِّعر، مُقدَّم في طبقته هو

وأخوه، بُجير، ويُؤكِّد أنّ كعباً أشعرهما وأنّ أباهما زهير فوقهما.

ـ كَعْب الأحْبار:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتين: الأُولى (ف 40) لسُؤال وجّهه رجُل لكعب عن آية تحريم الخمر وعن وُرود ذِكر لها في التوراة وجوابه بالإيجاب. والثانية (ف 119) لقول له: «ليقرأنّ رِجال القُرآن هم أحْسن أصواتاً (...) يوم القِيامة!».

وهو كَعْب الأحْبار، أبو إسحاق ابن ماتِع بن هَيْسُوعْ ـ أو هَيْنُوعْ ـ من يهود اليَمن، حسَب ما أثبت ذلك صاحب مقال **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Ka'b al-Ahbâr وبقلم م. شمِيتْر M. Schmitz. أسلم ـ على أقرب الإحتِمالات ـ في سنة 638/17 ويُعتبَر أقدم حُجّة في الإسرائيليّات.

كان حِبْراً عند اليهود، أي في مقام العالِم عند المسلمين. ويُعَدّ من المُتضلِّعين في التوراة وفي الرِّوايات اليَمنيّة. وهو في عِداد الثِّقات المَرويّ عنهم وإن كان يُتَّهَم بإقحام عناصر يهوديّة في الإسلام وخاصّة في رِواية نقلها الطبري يتّهِم فيها عُمر كَعْباً بالتهويد عند حديثه عن بيت المَقْدِس.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 52، ر 33) اعتبره الذهبي «من أوعية العِلم ومن كِبار عُلماء أهل الكِتاب». ويراه قد أسلم في زمن أبي بكر وقدِم من اليَمن في خِلافة عُمر فأخذ عن الصحابة وأخذوا عنه، كما روى عنه جماعة من التابعين. وتُوفّي في خِلافة عُثمان. ويُؤكِّد الذهبي أنّ له شيئاً في **صحيح البُخاري** وغيره.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 135، ر 53) عدّه ابن حجر «ثِقة». ويراه مات وقد زاد على المائة وينقُل أنّ رِواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح وردت في **صحيح مُسلم**.

وفي **تاريخ التُّراث العربي** (ج 1، ص 487 و 488، ر 2) أرّخ سزْكينْ وفاته بسنة 652/32 أو 34 وأحال لترجمته على ما لا يقِلّ عن 8 كُتب من المصادر والمراجع وعدّ من الآثار التي تُنسَب إليه 6، بعضها وصل إلينا في مخطوطات محفوظة. وفي **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 275 إلى 277، ر 162) يُؤرِّخ المناوي الوفاة بسنة 32 كذلك.

انظر أخيراً **الإسرائيليّات وأثرها في كُتب التفسير** تأليف رمزي نعناعة، ص 167 إلى 183، بصورة خاصّة.

ـ أبو مالك [الأشْعري]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 27) بكُنيته فقط، ونقل بروايته حديث: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ (...) يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وفي **الاستيعاب** (ج 4، ص 1745) ذكر ابن عبد البرّ اثنيْن بهذه الكُنية وبهذه النِّسبة: الأوّل (ر 3158) أبو مالك الأشْعري ـ ويقال: الأشْجعي ـ ودقّق أنّ البُخاري يروي عن أبي مالك الأشْجعي وبإسناد حديث: «أَرْبَعٌ يَبْقَيْنَ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ (...)». والثاني (ر 3159) أبو مالك الأشعري «له صُحبة ورِواية». وقد اختُلف في اسمه: كَعْب بن عاصم، أو: كَعْب بن مالك. يُعَدّ في الشاميّين. وقد روى عنه عبد الرحمان بن غَنَم في من روى.

والّذي يبعث على ترجيح هذا المُسمّى الثاني هو أنّ الحديث الّذي ساقه الطُّرطوشي ورد في **صحيح** البُخاري عن عبد الرحمان بن غَنَم الأشْعري عن أبي عامر ـ أو أبي مالك ـ الأشعري (البيان 9 من الفقرة 27 أعلاه).

ـ مالك بن دينار:

في كـ. **تحريم السماع** (ف 126) روى عنه المُؤلِّف خبر دخُوله السجن على ابن عوْن ومعه عُمّال بني أُميّة مُقيّدون في الحديد وحُضور غَداء هؤلاء ورفض ابن عوْن دعْوتهم إلى مشاركتهم طعامهم.

وقد ذكره سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 427، ر 2) فهو أبو يحيى مالك بن دينار السامي الناجي، من تابعي البصرة، من الزُّهّاد المعروفين. روى عن أنَس بن مالك كما روى عن التابعين الأوائل. وكان يتعيّش من كِتابة نُسخ من القُرآن. تُوفّي في 131/748. وذكر لترجمته 6 من كُتب المصادر والمراجع، كما أشار إلى أنّ أبا نُعيم احتفظ لنا بجُملة من أقواله ومواعظه في **حِلية الأولياء**.

وكذلك احتفظ المناوي في **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 277 إلى 281، ر 163) بعدد من أخباره وأقواله يستشهد بها على تعبُّده وتقشُّفه وصبره على النوائب وتقواه. وهو عِنده «الإمام المِكثار العارف النُّظّار».

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 224، ر 871) اعتبره ابن حجر صدوقاً عابداً وأرّخ وفاته بسنة 130.

ـ مُجـاهـد:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** 5 مرّات (ف 13 ـ 14 ـ 23 ـ 57 ـ 112) واستشهد في كُلّ مرّة بتفسيره لآية قُرآنيّة.

وأحال عليه أيضاً الطُّرطوشي في كـ. **الحوادث والبِدع** 6 مرّات واعتمد عليه كحُجّة في تفسير القُرآن (انظر فهرس التعليقات والأعلام، ص 426).

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 92 و 93، ر 83) أبو الحجّاج المخزومي بالولاء، مُجاهد بن جبْر المكّي المُقرىء. سمع عائشة وأبا هُريرة وابن عُمر وابن عبّاس الّذي لزِمه مُدّة وقرأ عليه القُرآن. روى عنه قَتادة وعَمرو بن دينار والأعمش وأيّوب وغيرهم. وقرأ عليه القُرآن ابن كثير وأبو عَمرِو بن العلاء وابن محيصن. تُوفّي في 103/721 عن 83 سنة.

ـ المَجـوس:

ذكرهم المُؤلِّف في **رِسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي** باسم الجمع هذا أو بصيغة المُفرَد في 11 فقرة. وفي البيان 3 من الفقرة 3 لاحظنا أنّ الطُّرطوشي يضَع المَجوس في منزِلة غير منزِلة أهل الكِتاب، وقد ذكرهم في الفقرة 2.

انظر **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** بعُنوان Madjûs وبقلم ف. ف. بِيشْناز V.F. Büchnèr. وقد بحث الكلمة من حيث تاريخها في الأدب العربـي، ويُفيد أنّها رُبّما كانت قديمة إذ قد وردت في الأدب الجاهلي وأنّ القُرآن قد أوردها مرّة واحدة ولكن في غير سِياق أهل الكِتاب والمُشرِكين. وفِعلاً فالأحاديث النبويّة تضَعهم في مقام دون أهل الكِتاب بدرجة. ويُضيف أنّ قِسماً منها تُوصي بمُعاملة المَجوس مُعاملة أهل الكِتاب وتفرِض عليهم دفْع الجِزْية. وقد سهّلت فتح بِلاد فارس أمام الغُزاة المُسلمين.

ـ المُحاسبـي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 47) ونقل عن **رِسالة الإرشاد**

(انظرها أعلاه في هذه التعليقات العامّة) أنّه قال فيها: «الغِناء حرام كالمَيْتة». وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به.

وفي **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** خصّه ر. أرْنَلْداز R. Arnaldez بفصل عُنوانه Al-Muhâsibî. فهو مُفيد لتحليله الدقيق والعميق لفِكر المُحاسبي التصوّفي ولإحالاته على كُتب المصادر والمراجع. وهو أبو عبد الله الحارث بن أسد، وُلد بالبصرة وانتقل إلى بغداد حيث قضى القِسم الأكبر من حياته وحيث تُوفّي في 857/243. وله من المؤلّفات المُهِمّة كـ. **الرِّعاية لحُقوق الله** وهو مطبوع ثم كـ. **التوهُّم** وهو مطبوع أيضاً.

انظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربي** (ج 2، ص 437 إلى 444، ر 11) ففيه تدقيق لعناصر حياته وإحالة لمصادر ترجمته على ما لا يقِلّ عن 20 عُنواناً وتقديم لما لا يقِلّ عن 32 كِتاباً من آثاره. قدّمها بتفاصيل عن المخطوطات التي وصلتنا من 30 منها.

ـ محمد بن إسْحاق بن يَسار:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 76) وقد اعتمده كمرجِع للحديث عن يوم بُعاث وكانت فيه مقتَلة عظيمة للأوْس على الخَزْرَج (انظره أسفلَ هذا في التعليقات على الأعلام).

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 172 إلى 174، ر 167) خصّه الذهبي ببيان طويل نِسبيّاً. فهو محمد بن إسْحاق بن يَسار، أبو بكر المُطّلِبي المدَني، موْلى قيْس بن مَخرَمة بن المُطَّلِب. وهو مُصنِّف المَغازي. حدّث عن أبيه وعمّه موسى وعن الأعرج وأبي جعْفر الباقر والزُّهْري وغيرهم. وحدّث عنه الحمّادان وإبراهيم بن سعْد وزِياد بن عبد الله البَكّائي وغيرهم.

يرى الذهبي أنّه كان «حِبْراً في معرفة المَغازي والسِّيَر» إلاّ أنّه «ليس بذلك المُتقِن فانحطّ حديثه عن رُتبة الصِّحة» رغم أنّه «صدوق في نفسه، مَرضِيّ». وفِعلاً فقد اختلفت الآراء فيه: فهو «ثِقة وليس بحُجّة» (يحيى بن معين) «حسن الحديث» (ابن حنبل) «حديثه عندي صحيح» (ابن المديني) «ليس بالقوِيّ» (النَّسائي) «لا يُحتَجّ به» (الدارَقُطْني) «هو أمير المُؤمنين في الحديث» (شُعْبة). ويُروى أنّه نال من مالك عندما قال: «اِعرِضوا عليّ عِلم مالك فأنا بيْطاره!» فغضِب الإمام وقال: «أُنظُروا

إلى دجّال من الدجاجلة!». والخُلاصة ـ حسب الذهبـي ـ: «والّذي تقرّر عليه العمل أنّ ابن إسحاق إلَيه المَرجِع في المَغازي والأيّام النبويّة مع أنّه يشُذّ بأشياء وأنّه ليس بحُجّة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يُستشهَد به». وقد تُوفّي في 151/766 ـ أو 152 حسَب ما قيل.

وفي الفصل الهامّ والمُفيد الذي كتبه ج.م.ب. جُونْس J.M.B. Jones بعُنوان Ibn Ishâq لدائرة المعارف الإسلاميّة (ط. 2) (2) E.I. بالإضافة إلى تذكرة الحُفّاظ إحالة على عدد كبير من كُتب المصادر والمراجع ثُمّ تدقيقات مُفيدة عن حياة ابن إسحاق وقيمة رِوايته للحديث من حيث الطرافة والصِّحّة.

وفي سزْكينْ، **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 460 إلى 463، ر 1) ما يُكمِّل ما سبق من كُتب المصادر والمراجع وقد أورد منها ما لا يقِلّ عن 17. وقد تحدّث الباحثُ التُّركي عن المخطوطات التي وصلتنا من آثاره الخمسة وأهمّها كـ. **المَغازي** ولا شكّ.

ـــ محمد بن الحسَن:

تحدّث عنه المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 138) وليس هو أحد صاحبَـي أبـي حنيفة بل هو صاحب يحيـى بن معين (انظره أسفلَه في التعليقات العامّة هذه). وذكر عنه أنّه لم يرفَع رأسه إلى السماء أربعين سنّة وأنّ غُلاماً حدَثاً جاءه فأجلسه من خَلْفه.

وفي ما بين أيدينا من كُتب الرِّجال وطبقات التصوُّف لم نقِف إلاّ على أحمد بن الحسَن بن عبد الجبّار الصُّوفي كراوٍ عن يحيـى المذكور. وقد حدّث عنه محمد ابن الفضل البَلْخي المُتوفّى في سَمرقَنْد سنة 319/931، حسَب بيان ب، ص 212 من تحرير مُحقِّق **طبقات الصُّوفيّة** للسُّلَمي، أي شريبة. وعلى كُلّ فقد ذكر الذهبـي في **تذكرة الحُفّاظ** (ج 2، ص 689، ر 709) وفاة أحمد بن الحسَن بن عبد الجبّار الصُّوفي وهو في عشْر المائة في 306/918.

ـــ محمد [بن الحسَن الشيْباني]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 139) بعد أبـي يوسف وضِمن جماعة من كِبار الفُقهاء والمُحدِّثين، كُلّهم اشتركوا في اعتبار اللِّواط مِثل الزِّنى، من حيث الحَدّ، جَلْداً للبِكر ورجْماً للثيِّب.

وهو أشهر من أن يُعرَّف به، إذ هو أحد مُؤسِّسي مذهب أبـي حنيفة. ونكتفي بالتذكير بما يُفيد عن اسمه ـ فهو عبد الله محمد بن الحسَن بن فَرْقَد الشيْباني ـ وعن وِلادته بمدينة واسط في 750/132 ثُمّ عن سماعه من أبـي حنيفة في الكوفة مُنذ شبابه المُبكِّر وتأثُّره بمذهبه القائم على الرأي خاصّة وكذلك سماعه من أبـي يوسُف ومن غيره كسُفيان الثوْري والأوْزاعي وخاصّة مالك بن أنَس الّذي أخذ عنه **المُوطّأ** في رِواية لها مكانتها البالغة عند الحنفيّة بالخصوص. ومن المُفيد أن نُذكِّر بصِلته بالخليفة هارون الرشيد الّذي ولاّه قضاء الرَّقّة لمُدّة قصيرة في 796/180 ثُمّ قضاء خُراسان في 805/189 وهي السنة التي تُوفّي فيها. وأخذ عنه الشافعي وكان يُجِلُّه.

وانظر سزْكينْ في **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 52 إلى 73، ر 4) لعرْض سريع عن حياته ثُمّ للقائمة الطويلة من كُتب المصادر والمراجع لترجمته وأخيراً لآثاره العديدة الّتي ذكر منها ما لا يقِلّ عن 34 مُؤلَّفاً قدَّم لمُعظمها ما وصلنا من مخطوطات احتفظت بها المكتبات.

وانظر أخيراً في **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** مقالاً بعُنوان Al-Shaybânî وبقلم أ. شُومُونْ E. Chaumont فهو مُفيد لما يُقدِّمه من تدقيقات عن حياة الفقيه وآثاره وفِكره ثم عن الدِّراسات الحديثة الّتي خُصّ بها فِكره وكذلك المصادر الحنفيّة الّتي ظهرت مُؤخَّراً مُحقَّقة كـ ك. **في أُصول الفقه** للآمِشي.

ـ محمد بن مَسلَمة:

ذكره الطُّرطوشي في كـ. **تحريم السماع** (ف 130) ونقل أثَراً عنه يُخبِر فيه عن شظَف العيش الّذي كان يُعاني منه عُمر بن الخطّاب وهو أمير المُؤمنين القادر على رقيق العيْش.

وفي **الاستيعاب** (ج 3، ص 1377، ر 2344) محمد بن مَسلَمة الأنصاري الحارثي، أبو عبد الرحمان ـ أو أبو عبد الله ـ شهِد مُعظَم الغزَوات ومات بالمدينة سنة 663/43 أو 46 أو 47 ولم يستوطن غيرها. ويُعتبَر من فُضلاء الصحابة وقد استخلفه النبـيّ ﷺ على المدينة في إحدى غَزَواته. والمَرويّ في حقّه أنّه اعتزل الفِتنة فلم يشهَد واقعة الجمَل ولا حرب صِفّين.

ـ محمد بن المُنكدِر:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتين: الأُولى (ف 53) باسمه كما أثبتناه

وينسُب فيها إلى رِوايته حديثاً قُدْسياً فيه يُبشِّر بسُكنى رِياض المِسْك المُؤمنون الّذين نزَّهوا أنفسُهم في الدُّنيا عن اللهْو ومزامير الشيطان. والثانية (ف 56) باسم: محمد، فقط لأثَر ينقُل فيه سبب إمْساك سوْدة، زوج النبيّ ﷺ، عن الحجّ والعُمرة معاً مُنذ وفاة الرسول.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 127 و 128، ر 114) خصّه الذهبي ببيان، فهو محمد بن المُنكدِر بن عبد الله بن الهُدير، أبو عبد الله القُرشي التيمي المدَني. سمِع أبا هُريرة وابن عبّاس وجابراً وأنَساً وسعيد بن المُسيَّب وغيرهم. وعنه روى ابنه، المُنكدِر، وشُعْبة ومَعمَر ومالك وغيرهم. أثنى ابن عُيينة على صِدقه والحُميدي على حِفظه وأثبت البُخاري سماعه من عائشة. وذكر عنه مالك أنّه كان سيِّد القُرّاء وأنّه لا يكاد يُسأل عن حديث إلاّ بكى ـ أو كاد يبكي.

وأكّد الذهبي أنّ الإجماع قد انعقد على ثِقَته وتقدُّمه في العِلم وأنّه من طبقة عطاء وإن تأخّر موته عنه. ونقل عن الواقدي سنة وفاته وهي 130/747.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 210، ر 736) اعتبره ابن حجَر ثِقة فاضلاً وعدّه من الطبقة الثالثة إذ تُوفي في 130، أو بعدها حسَب ما يُضيف.

ـ المُـزَنِـي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 58) حِذْوَ أبي حنيفة والثوري وهم جميعاً يَعتبِرون أنّ قَدَم المرأة ليس بعَوْرة، وذلك خِلافاً لمالك والشافعي وهما يريان أنّ المرأة الحُرّة جميعها عوْرة إلاّ الوجْه والكَفّيْن.

هذا وإن لم يتّبع رأي إمامه في هذه النُّقطة بالذات، إلاّ أنّه يُعَدّ من أصحاب الشافعي المُقرَّبين إليه. وهو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، وُلد في 175/791 في مصر وبها عاش. ويُعتبَر فقيهاً له طرافته. وإن ألّف **المُتخصَر** لجمع أقوال الإمام، فهو في الواقع يحترم أُصوله ولو اختلف عنه في عِدّة نُقط فُروعيّة. وفِعلاً فقد ألّف ابن سُريج (ـ 305/917) كـ. **التقريب بين المُزني والشافعي**، حسَب **الفِهْرِسْت**. وقد نشر تلاميذه الآراء الشافعيّة في الشام والعِراق وخُراسان. ومات في مصر في 264/878. ومن كُتبه الّتي لم يصِل إلينا إلاّ ذِكرها **الجامع الكبير ثُمّ الجامع الصغير**. وقد أحصى منها 8 صاحب مقال **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) E.I. (2) بعُنوان Al-Muzanî وهو و. هفّينينْف W. Heffening. وفي هذا المقال الّذي

استفدنا منه بعض التدقيقات الوجيزة المُقدَّمة هنا، قائمة مصادر ومراجع مُفيدة، منها دِراسة عن كـ. **الأمْر والنهْي** مع نشره مُحقَّقاً وترجمته إلى الفرنسيّة بقلم. برنْشفيف R. Brunschvig. ويُرجِّح صاحب المقال أن يكون كـ. **المَسائل المُعتبَرة**. وقد أحال أيضاً على **تاريخ التُّراث العربـي** لسزْكينْ. وهو يُعتبَر ـ في نظرنا ـ أكمل مرجِع عن آثار المُزني والمخطوطات الموجودة منها (ج 2، ص 178 إلى 181، ر 5) وأهمّها بلا مُنازع **المُختصَر** بشُروحه العشَرة وقد طُبع بالقاهرة على هامش كـ. **الأُمّ** للشافعي ثُمّ أُعيد طبعه في مُلحَق له.

ـ ابن أُمّ مَكْتوم:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 63) بخُصوص آية الحِجاب. وقد أمر النبـيّ ﷺ أمّ سَلَمة ومَيْمونة بأن تحتجِبا لمّا أقبل ابن أُمّ مَكْتوم وكان أعمى، مُعلِّلاً أمره بأنّهما تُبصرانه وإن لم يُبصرهما.

وفي **الإستيعاب** (ج 3، ص 997 و 998، ر 1669) خصّه ابن عبد البرّ ببيان ركّزه على اسمه. ورغم شُهرته بالإسم الّذي أثبتناه وأثبته الطُرطوشي في نصّنا هذا، فأصحاب عِلم الرِّجال ـ ومنهم ابن عبد البرّ ـ يُدرجونه ضِمن: عبد الله بن أُمّ مَكْتوم، ويُضيفون أنّه الأعْمى القُرشي العامري. وهو قديم الإسلام وهاجر إلى المدينة. ويعود إليه صاحب **الإستيعاب** في: عَمرِو، «فإنّ أكثر أهل الحديث يقول: اسم ابن أُمّ مكتوم عمرو ابن أُمّ مكتوم» حسَب عبارته. والإختِلاف في اسمه واسم أبيه شديد، وهذا ما يُفسِّر شُهرته بالإسم المذكور. وكان النبـيّ حين قُدومه المدينة يستخلفه عليها في أكثر غَزواته. وكان يُؤذِّن له مع بلال الحَبَشي.

ـ [محمد] بن المَوّاز:

ذكره المُؤلِّف في **رِسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي** 6 مرّات (الفقرات 12 إلى 15ـ 17 ـ 35) ونقل عنه قول أصْبَغ في عدم جواز أكل جُبْن الرُّوم لأكلهم المَيْتة وتقديمهم إيّاها على المذبوحة ثم قول مالك في ترك جُبْن المَجوس إذا تُيقِّن أنّه خالطه بمَيْتة أو دم. وأورد بعد ذلك قولاً لابن المَوّاز يتعلّق باستِعمال الخِفاف والقِرب الّتي تملّكها أهل الذِّمّة وما يُشترط فيها. وأخيراً أورد برِوايته أثَراً عن سعْد بن أبـي وقّاص الّذي كان يأكل الجُبْن ولا يسأل عنه فيَعيب عليه نقْله بدون إسناد.

وقد خصّه عِياض في **ترتيب المدارك** (ج 4، ص 167 إلى 170 من ط.

الرِّباط) ببيان ضِمن أهل مصر. فهو محمد بن إبراهيم بن زِياد الإسكَنْدَراني، المعروف بابن المَوّاز. تفقّه بابن الماجشون وابن عبد الحكَم، واعتمد على أصبغ ـ كما في نصّ الطُّرطوشي (ف 12) ـ وروى عن ابن بُكير ـ صاحِب رِواية **للمُوطّأ** ـ والحارث بن مِسكين وابن القاسم وابن وهْب وغيرهم. وينقُل القاضي في حقّه قول الشيرازي: «والمُعوَّل بمصر على قوله» وكذلك يُورِد عنه أنّه طُلب في المِحنة في القُرآن فخرج هارباً إلى الشام فلزِم حِصْناً بها حتّى مماته. وكانت وفاته ـ نقلاً عن ابن الحارث وابن أبـي دُليم ـ في 269/882. ويتحدّث عِياض عن «كِتابه المشهور الكبير» ويعتبره «أجلّ كِتاب ألّفه قُدماء المالكيّين وأصحّه مسائل وأبسطه كلاماً وأوعبه» لأنّ ابن الموّاز ـ نقلاً عن أبـي الحسن القابسي ـ «قصد إلى بناء فُروع أصحاب المذهب على أُصولهم في تصنيفه وغيره إنّما قصد لجمع الرِّوايات ونقْل منصوص السماعات». والمَقصود هنا هي **المَوازيّة**.

وقد خصّها بحديث مُفيد وطريف الباحثُ م. مُوراني في **دِراسات في مصادر الفِقه المالكي** (بيروت 1409/1988). ونستفيد منه أنّ الفقيه ابن أبـي زيد القيْرواني لم يعرف الكِتاب كاملاً على ما يبدو من مُلاحظته: «وقيل عن ابن الموّاز (. . .) وهذا شيء بلغني عن ابن الموّاز ولم يقَع عندنا في كتاب الصوْم» (ص 153). إلاّ أنّ الباحث يُفيد أنّ الكتاب أصبح في القرن الرابع للهِجرة أحد كِبار كُتب الفِقه المالكي في المغرِب إذ ضمّ كُلّ المسائل العويصة منه، فضلاً عن اهتِمامه بفُروع المالكيّة (ص 152).

وفي **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 148، ر 17) ذكر سزْكينْ من مصادر ترجمته 7 ولم يذكُر ترتيب المدارك وتعرّض إلى قطعة قديمة من **المَوّازيّة** في 35 ورقة من المكتبة العاشوريّة بالمَرْسى قُرب تُونس العاصمة.

ـ نافع [موْلى عبد الله بن عُمر]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 44) ونقل بِروايته خبره مع ابن عُمر وكانا يسيران فسمِعا زمّارة راع استاء من سماعها ابن عُمر فوضع أُصبعيْه في أُذنيْه، إلى نِهاية الخبر.

وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به. وهو نافع بن جُبيْر، أبو عبد الله، موْلى عبد الله بن عُمر، من سادات التابعين. سمِع موْلاه عبد الله وأبا سعيد الخدري وجماعة. ويروي عنه الزُّهْري ومالك الّذي كان يقول عنه: «كُنت إذا سمِعت حديث

نافع عن ابن عُمر ـ رضي الله عنهما! ـ لا أُبالي ألاّ أسمَعه من أحد غيره». وأهل الحديث يُؤكِّدون «رِواية أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عُمر سِلسِلة الذهب لجلالة كُلّ واحد من هؤلاء الرُّواة». بعثه عُمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلِّم الناس السُّنن. تُوفّي في 117/735 أو 120. انظر عنه **شجرة النور** لمَخلوف، ص 48، ر 14.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 99 و 100، ر 92) ذِكر لحديثه عن عائشة وأبـي هُريرة وأُمّ سلَمة وغيرهم وكذلك لمن يروي عنه كأيّوب وابن عوْن وابن جُريج وغيرهم. وأثنى البُخاري أيضاً على صِحّة إسناد مالك عن نافع عن ابن عُمر. ويُؤكِّد تاريخ وفاته بسنة 117. وقد خدم ابن عُمر 30 سنة، حسَب شهادته.

وانظر كذلك **دائرة المعارف الإسلاميّة (ط. 2)** (2) **E.I.** في مقال Nâfi^c وبقلم ج.ه.أ. يُونبُلْ G.H.A. Juynboll فهو مُفيد لتدقيقاته عن حياته وعن تقييم إسناده ولكثرة إحالاته على كُتب المصادر والمراجع.

ـ [إبراهيم] النَّخَعي:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن: الأُولى (ف 5) ضِمن أهل الكوفة الّذين يشتركون في القول بكراهية الغِناء، لا اختِلاف بينهم في ذلك. والثانية (ف 13) ضِمن كِبار المُحدِّثين والمُفسِّرين الّذين اتّفقوا على اعتِبار لهْو الحديث في الآية القُرآنية الغِناءَ ذاتَه.

وهو في الحقيقة أشهر من أن يُعرَّف به. واسمه أبو عِمْران إبراهيم بن يزيد بن قيْس النَّخَعي وأصله من الكوفة. وُلد سنة 50/670. وهو تابعي. وقد روى عن عائشة وأنَس بن مالك كما روى عن كِبار التّابعين. وروى عنه وتتلمذ عليه حمّاد بن أبـي سُليمان، أُستاذ أبـي حنيفة. ويُعتبَر أحد كِبار فُقهاء الكوفة، كما في نصّ الطُّرطوشي هنا وكما في كـ. **الحوادث والبِدع** حيث يُحيل عليه 3 مرّات (انظر **فهرس التعليقات العامّة**، ص 444). وكان يقتدي بعبد الله بن مسعود. ولم يصِلنا شيء من آثاره، إلاّ أنّ **المُدوّنة** وكُتب أبـي يوسُف والشيباني والشافعي احتفظت بالكثير من آرائه وكذلك احتفظت بمجموعة قيِّمة منها **حِلية الأولياء** لأبـي نُعيم الإصبهاني. وقد تُوفّي في 96/715. وفي **تاريخ التُّراث العربـي** الّذي اعتمدنا عليه لتقديم هذه التدقيقات، أحال سزْكينْ على 7 مصادر لترجمته.

وفي **دائرة المعارف الإسلاميّة (ط. 2)** (2) **E.I.** مقال قصير بعُنوان Nakha'i

وبقلم ج. لُو كُونْت G. Lecomte وفيه إحالات عديدة، يُضاف إليها كُتب ي. شخْت ومُؤلِّف سزْكينْ هذا وكذلك **موسوعة فِقه إبراهيم النَّخَعي، عصره وحياته،** في جُزءيْن، تأليف محمد روّاس قلعة جي (ط. 2، بيروت 1406/1986).

ــ ابن الهــاد:

ذكره المُؤلِّف في **رسالة في تحريم الجُبْن الرُّومي** (ف 32) لأنّ اسمه ورد في إسناد رِواية أثَر ينقُله ابن لَهيعة عن ابن الهاد عن زيْد بن أسلم عن عُمر أنّه كتب إلى أبـي موسى [الأشعري] يُفيده أن جُبْن المَجوس غير مُحرَّم إذا لم يكُن من صَنعتهم. ويؤكِّد الطُرطوشي أنّ أهل الحديث يعتبرون ضعيفاً ابن لَهيعة (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة). وفي البيان 1 م من الفقرة 32 لاحظنا أنّ الظاهر أنّ المُؤلِّف قد قسا في الحُكم عليه.

أمّا ابن الهاد ـ وهو يزيد بن عبد الملك بن أُسامة بن الهاد الليْثي، أبو عبد الله المدَني ـ فيعتبره ابن حجَر في **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 367، ر 277) ثِقة ومُكثراً كذلك. ويُؤرِّخ وفاته بسنة 139/756.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 137، ر 126) اقتصر الذهبـي على سرد اسم: يزيد بن الهاد، ولم يخصّه بشيء.

ــ (كِتاب) الهِداية:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 9) وساق منه قولاً يُوجِب فيه صاحبه وهو القاضي أبو بكر [الباقلاّني] (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) تكفير عُبيد الله بن الحَسَن العَنْبري والجاحظ (انظرهما أعلاه في هذه التعليقات العامّة) لقولهما: «إنّ كلّ مُجتهِد مُصيب من أهل الأديان».

وفي **ترتيب المدارك** (ج 7، ص 69 من ط. الرِّباط) ذكره عِياض لأبـي بكر بن الطيِّب الباقلاّني (ترجمته من ص 44 إلى 70) وقال عنه: «وهو كتاب كبير» لا غيرَ.

وفي **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 384 إلى 387، ر 18) خصّ سزْكينْ الباقلاّني ببيان مُفصَّل عن تآليفه وعددها 12 ومنها (رقم 7) **هِداية المُسترشِدين**؛ والظاهر أنّه كتاب ضخْم إذ مخطوطة الأزهر التي تبدأ بالقسم السادس تحوي 248

ورقة. ولم يذكُر سزْكينْ شيئاً من مخطوط القرويّين بفاس، وبه نقص حسَب ما يُلاحِظ. إلاّ أنّ للكتاب مُختصَراً بعُنوان **تلخيص الكِفاية من كتاب الهِداية** (مع وضع نُقطة استِفهام أمام الكلمة الأُولى) لمحمد بن أبي الخطّاب بن خليل الإشبيلي وقد وصل إلينا منه قِسم محفوظ بالمكتبة العتيقة بالقيْروان.

ــ **[محمد] الواسطي**:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 134) بِنسبته فقط وعدّه من كِبار الصُّوفيّة ونقل قوله: «إذا أراد الله ـ تعالى! ـ هَوان عبْد ألقاه إلى هؤلاء الأنْتان والجِيَف». وسنرى في ما يلي من يعني بقوْله!.

وفي **طبقات الصُّوفيّة** (ص 302 إلى 306، ر 12) قدّم السُّلَمي بعض التعليقات عنه وعن حياته. فاسمه هو أبو بكر الواسطي محمد بن موسى وأصله من فَرْغانة فكان يُعرَف بابن الفَرْغاني. ويُعَدّ من قُدماء أصحاب الجُنيْد وأبي الحُسين النُّوري وكذلك «من عُلماء مشايخ القوم» فلم يتكلّم أحد في أصول التصوُّف مِثلَه وكان عِلمه بالأُصول كعِلمه بعُلوم الظاهر. ودخل خُراسان واستوْطن كُورة مَروَ ومات بها بعد سنة 320/932. ولمّا كان قد خرج من العِراق وهو شابّ فكلامه محفوظ بمَرو ثُمّ بأَبِيوَرْد. وعلى عادته، ينقل السُّلَمي بإسنادٍ الكثيرَ من أقوال الواسطي، إلاّ القول الّذي يعنينا في نصّ الطُّرطوشي.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 148 و 149) ذكره ابن المُلقِّن على أنّه من أصحاب الجُنيد والنُّوري واكتفى هو أيضاً بتأريخ وفاته بالتقريب.

وكذلك المناوي في **الكواكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 608 إلى 611، ر 379) أرّخ وفاته بصورة تقريبيّة. وكالسُّلَمي وابن المُلقِّن يُخصِّص المناوي مُعظم البيان لأقوال الواسطي. وقد لفت انتباهنا هذا: «الخوف والرّجاء زمام يمنَع من سوء الأدب». وفي المصدريْن الآخَريْن: زمامان يمنعان.

وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 439 و 440، ر 81) تأريخ الوفاة بسنة 331/942. ولعلّ هذا التأريخ إضافة من المُحقِّقين م. زريق ثُمّ ع.ع.ح. بلطه جي فقد وضعاه بين قوسيْن، هِجريّاً ومسيحيّاً. والظاهر أنّهما خلَطاه بسمِيّ له. وفي هذه الرِّسالة نصّ القول الّذي ساقه الطُّرطوشي في نصّنا هذا وأشرنا إليه منذ قليل. والفرق ضئيل بين النقليْن: فهنا سقطت: هؤلاء، وأضيف تعليق عقَّب به

القُشيري على القول: «يعني إلى صحبة الأحداث».

ـ [عبد الله] بنَ وهْب:

ذكره المؤلِّف في رسالة في **تحريم الجُبْن الرُّومي** (ف 13) ونقل عنه قول مالك: «أكرَه جُبْن المَجوس لِما يجعَلون فيه من الإنْفِحة المَيْتة. ولا خيْرَ فيه!».

وفي **ترتيب المدارك** (ج 3، ص 228 إلى 243 من ط. الرِّباط) خصّه عِياض ببيان مُسهَب فهو عبد الله بن وهْب بن مُسلم القُرشي بالوَلاء. وقد اختُلف في اسم موْلاه اختلافاً كبيراً. روى عن مالك والليث وابن أبـي ذئب والثوْري وابن عُيينة وابن جُريْج وغيرهم وهم خلْق كثير يُعَدّون بالمِئات ومن الحِجاز ومن مصر ومن العِراق. وقرأ القُرآن على نافع. روى عنه الليْث وأصْبَغ بن الفرَج وسَحنون وابن بُكير والحارث بن مِسكين وغيرهم. واتّصلت صُحبته لمالك من سنة 765/148 إلى وفاة الإمام في 795/179 ـ وذلك حسَب أصحّ الأقوال. وكانت له المكانة الرفيعة في نفْس مالك حتّى إنّه ليدعوه بفقيه مصر، أو الإمام أو العالِم. ويُعتبَر فقيهاً ومُحدِّثاً معاً. وكان مُحترَماً مُوثَّقاً من كثير من الفُقهاء والمُحدِّثين في زمنه وفي ما بعده. وكان يقول: «كُلّ شيء في كُتبـي» أو: «وكتب إلـيَّ مالك» أو: «فقد سمِعتُه منه». وكان معروفاً بزُهْده وتقواه. تُوفّي عن 80 سنة في 812/197 أو 198 أو 196. وله التآليف العديدة ومن أهمّها **المُوطّأ الكبير** ثُمّ **الجامع الكبير** ثُمّ كـ. **تفسير المُوطّأ** أي **المُوطّأ** بروايته.

وانظر كذلك **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 134 و 135، ر 4) حيث أحال سزْكينْ على مصادر ترجمته ـ وهي 14 غير **ترتيب المدارك** الّذي لم يذكُره ـ ثُمّ بيّن المخطوطات التي وصلتنا من آثاره وهي 4 وأهمّها بلا مُنازع **المُوطّأ الكبير**.

ويذكر الطُّرطوشي في كـ. **الحوادث والبِدع** (ص 198، ف 154) **مُوطّأ** ابن وهب، والمقصود هو أساساً **مُوطّأ** الإمام مالك.

وقد اطّلعنا في إحدى المكتبات على رِواية **المُوطّأ** لابن وهْب وهي بعيدة عن الرِّوايات المُتعارَفة والمشهورة.

ـ وهْب بن مُنبِّه:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 129) ونقل عنه خبر مُلاقاته لعطاء

الخُراساني (انظره أعلاه في هذه التعليقات العامّة) وتوجيهه الملامة إليه لحمْل عِلمه إلى أبواب المُلوك دون من يرغب فيه.

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 1، ص 100، ر 93) للذهبـي هو وهب بن مُنبِّه الحافظ، أبو عبد الله الصنعاني، عالِم أهل اليَمَن. ويُؤرِّخ وِلادته بسنة 654/34 ويذكر رِوايته عن كِبار الصحابة مِثل أبـي هُريرة ـ يسيراً ـ وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن عُمر وجابر بن عبد الله وغيرهم. ويُلاحِظ أنّ ما عِنده من عِلم أهل الكِتاب شيء كثير «فإنّه صرف عِنايته إلى ذلك وبالغ» حسَب عِبارته. وحديثه عن أخيه هُمام في صحيحي البُخاري ومُسلم. وكان في مقام كَعْب الأحْبار في زمانه. وينقُل عنه الذهبـي قولاً يدّعي فيه أنّه جمع عِلم كَعْب هذا وعِلم عبد الله بن سلّام. ويعتبره الذهبـي ثِقة واسع العِلم. ويُشير المُؤلِّف إلى أنّ له ترجمة طويلة في **تاريخ دمشق** ويُؤرِّخ وفاته بسنة 732/114.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 339، ر 126) اعتبره ابن حجر ثِقة واكتفى بأنّ قال: مات سنة بِضع و 110.

وفي **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 1، ص 488 إلى 491، ر 3) خصّه سزْكينْ ببيان مُفيد أدرجه ضِمن حديثه عن حركة التأليف في العصر الأُموي. وفِعلاً فقد خصّص القِسم الأكبر منه ليُكوِّن فكرة ـ دقيقة قدر ما يُمكن ذلك ـ عن آثاره وعددها 9 وذلك من خِلال مُقتبَسات منها وردت في كُتب معروفة ومنشورة. وتُستثنى من ذلك رِسالة في سيرة النبـي وهي عبارة عن أوراق قليلة في مجموع وصل إلينا في مخطوط. وقبل هذا دقّق سزْكينْ بعض عناصر حياة وهْب فذكر تولّيه القضاء في عهد عُمر بن عبد العزيز ونسب إليه القوْل أساساً بمذهب القدريّة مع الندامة عليه في ما بعد، ولم يُرجِّح لتأريخ الوفاة إحدى السنتيْن المذكورتيْن أعلاه على الأُخرى. وأحال في النِّهاية على ما لا يقِلّ عن 14 من كُتب المصادر والمراجع للتعريف بوهْب هذا.

ـ يحيـى بن سعيد:

في كـ. **تحريم السماع** (ف 138) ورد هذا الاسم في نُسخة دَبْلنْ فقط. وفي مخطوطتيْ الرِّباط ـ الأصل ـ ومدريد: يحيـى بن معين (انظره أسفلَ هذا في التعليقات على الأعلام). وقد عرّف المناوي في **الكوكب الدُّرّيّة** (ج 1، ص 322، ر 201) بيحيـى بن سعيد القطّان البصري وأثنى على عِلمه وعمله وزُهْده، وورَعه. ونقل في شأنه ثناء ابن حنبل عليه وذكَر أنّه كان يقف بين يديه يسأله عن الحديث

«هيْبة له وإعظاماً». وكان ابن المديني وابن معين يفعَلان مِثل ذلك. وأرّخ وفاته بسنة 813/198. فيُعقل أن يكون محمد بن الحسن [لعلّه صاحب أبـي حنيفة الشيْباني المُتوفّى في 805/189] صاحبه، كما يذكُر الطُرطوشي في هذا النصّ في الفقرة المذكورة أعلاه.

ــ يحيـى بن مُعاذ [الرازي]:

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** مرّتيْن: الأُولى (ف 122) لقوله: «لو أنّ الجوع يُباع في الأسواق لما كان ينبغي لطُلّاب الآخِرة أن يشتروا غيْره!». والثانية (ف 124) لقول له آخَر في الجوع: «الجوع للمُريدين رياضة (. . .) مكرُمة».

وقد عرّف به السُلَمي في **طبقات الصُوفيّة** (ص 107 إلى 114، ر 14) وهو يحيـى بن مُعاذ بن جعفر الرازي الواعظ وقد «تكلّم في عِلْم الرجاء». وخرج مع أخيه إبراهيم إلى خراسان. وتُوفّي في نيسابور سنة 872/258 بعد أن أقام مُدّة في بَلْخ. وقد نقل السُلَمي من أقواله قولاً يذكّر ما ورد في الفقرة 124 من نصّ الطُرطوشي: «جوع التوّابين تجربة وجوع الزاهدين سِياسة وجوع الصِّدّيقين تكْرِمة» (ص 111 و 112).

وفي **الرِّسالة القُشيريّة** (ص 414، ر 40) القول باللفظ ذاته كما ساقه السُلَمي.

وفي **طبقات الأولياء** (ص 321 إلى 326، ر 72) يرى فيه ابن المُلقِّن «أحد الأوتاد» بل «أوحد وقته في فنِّه». ويذكُر أنّ «قبره في نيسابور يستسقى به ويتبرك بزيارته».

وفي **الكواكب الدُرّيّة** (ج 1، ص 496 إلى 500، ر 288) ينقُل المناوي أقوالاً كثيرة للصُوفي ومن بينها قول في الجوع ولكنّه بعيد في معناه وصِياغته عن نصّ الطُرطوشي في الموضوع.

وفي **تاريخ التُراث العربـي** (ج 2، ص 448، ر 14) دقّق سزْكينْ أنّ أصله من الرَّيّ وأنّه عاش في بَلْخ وقتاً طويلاً قبل أن يتّجه إلى نيسابور. انظر قائمة المصادر والمراجع التي أحال عليها وعددها 8 ثم إنّه عدّ من آثاره كـ. **المُريدين** وخمّن أن تكون قطع منه احتفظ بها أبو نُعيم في **حِلية الأولياء**.

ـ **يحيى بن مَعين:**

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 138) وعرَضا على أنّه يَعُدّ من أصحابه محمد بن الحسن. ولاحظنا في البيان 2 من ذات الفقرة أنّ المعروف بصُحبته ليحيى هذا هو أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار الصُّوفي لا محمد بن الحسن المذكور والّذي رجّحنا أن يكون الشّيْباني، صاحب أبي حنيفة (انظر أعلاه البيان: يحيى بن سعيد، من هذه التعليقات العامّة).

وفي **تذكرة الحُفّاظ** (ج 2، ص 429 و 430، ر 437) هو أبو زكريّا المرّي بالوَلاء البغدادي. وُلد في 158/774. ويُعتبَر من الأئمّة في رِواية الحديث كثْرة وجوْدة. وينقُل الذهبي العديد من الشهادات لكِبار المُحدِّثين (النَّسائي ـ ابن المَديني ـ يحيى القطّان ـ حُبيش بن مُبشِّر ـ عباس الدوري) وكُلُّها في تفضيل رِوايته هذه. وقد تُوفّي في 233/847. وذكر الذهبي في جُملة من أخذ عنه أحمد بن الحسن الصُّوفي، المذكور مُنذ قليل (انظره في المصدر المذكور، ج 2، ص 689، ر 709). وأرّخ وفاته بسنة 306/928 وهو في عشْر المائة.

وفي **تقريب التهذيب** (ج 2، ص 358، ر 181) يحيى بن مَعين بن عوْن الغَطَفاني بالوَلاء، أبو زكريّا، البغدادي. وقد اعتبره ابن حجَر ثِقة حافظاً إمام الجرْح والتعديل. وأرّخ وفاته سنة 233 أيضاً عن بِضع سبعين سنة بالمدينة المُنوَّرة.

وفي **تاريخ التُّراث العربي** (ج 1، ص 158 و 159، ر 48) ذكر سزْكينْ لترجمته ما لا يقِلّ عن 13 مصدراً ومرجعاً وعدّ من آثاره 7 وذكر ما وصلنا منها من مخطوطات محفوظة في المكتبات.

ـ **أبو يوسُف:**

ذكره المُؤلِّف في كـ. **تحريم السماع** (ف 139) ضِمن كبار الفُقهاء الّذين اشتركوا في القول بأنّ اللِّواط كالزِّنى من حيث الحدّ جَلْداً للبِكر ورجْماً للثيِّب.

وهو صاحب أبي حنيفة، أبو يوسُف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنْصاري الكوفي، قاضي القُضاة. من أصل عربي. وُلد حوالي سنة 113/731 ودرس الفِقه والحديث في الكوفة والمدينة على أيدي أبي حنيفة ومالك والليث وغيرهم. وسُمّي قاضي قُضاة بغداد حتى سنة وفاته في 182/798، أي أنّه تولّى القضاء للمهدي والهادي والرشيد. وكان للرشيد صديقاً وناصحاً. وكان معروفاً بذكائه العمَلي حتّى

أنّه عاب عليه بعضهم اللُّجوء إلى الحِيل الفِقهيّة، خاصّة في كـ. **الحِيل** من تأليفه. وهو أوّل من تسمّى قاضي القُضاة في الإسلام، سمّاه بذلك الرشيد لأنّه قاضي العاصمة العبّاسية، بغداد، أوّلاً ثمّ لأنّ الخليفة كان يستشيره قبل تسمية قُضاة الأمصار والمُدُن. ويذكر له صاحب **الفِهْرِسْت** سِلسِلة من الكُتب لم يصِل إلينا منها إلاّ كـ. **الخَراج**. ولنا منه ثلاثة كُتب لم تذكُرها المصادر القديمة، إلاّ أنّ صِحّة نِسبتها إليه ثابتة، وهي كـ. **الآثار** ثُمّ كـ. **اختِلاف أبـي حنيفة وابن أبـي ليلى** ثُمّ كـ. **الردّ على سِيَرَ الأوْزاعي**. وهي كُلّها مطبوعة. ويُعتبَر من أقرب تلاميذ الإمام أبـي حنيفة وإن خالفه في نُقط مُهمّة يمكن دراستها للتعرُّف على نزعته الخاصّة في التفكير الفِقهي. فهو من جِهة يعتمِد على الحديث في دائرة أكثر ضيقاً من دائرة إمامه، ثُمّ إنّه من جِهة ثانية كان يُقاوم نزعته المُغالية في استِعمال الرأي. وكان في نهاية المطَاف يميل إلى الجدَل أكثر ممّا يميل إليه أستاذه. انظر **دائرة المعارف الإسلاميّة** (ط. 2) (2) **E.I.** في مقال Abû Hanîfa بقلم ي. شَخْت J. Schacht. وقد اعتمدنا عليه لتقديم عناصر حياة أبـي يوسُف وتفكيره الفِقهي.

وانظر كذلك **تاريخ التُّراث العربـي** (ج 2، ص 49 إلى 52، ر 3) حيث قدّم سزْكينْ تدقيقات مُفيدة عن الفقيه وأحال لترجمته على ما لا يقِلّ عن 19 كِتاباً وفصّل القول في آثاره وخاصّة في كـ. **الخَراج**، مخطوطاته المحفوظة في المكتبات، وطبعتيْه المصريّتيْن وترجماته التُّركيّة والفِرنسيّة والإيطاليّة وشرحه المحفوظ في مخطوطات. ثم انتقل سزْكينْ إلى كـ. **المَخارج في الحِيل** وبعده إلى الكُتب الثلاثة المطبوعة والمُشار إليها أعلاه فدقّق القول في طبعة كُلّ واحد منها. وأخيراً أشار إلى **أدب القاضي** ومخطوطته التونسيّة وكِتابيْن آخَريْن لم يصل إلينا إلاّ ذِكرهما في كُتب المُتأخِّرين.

قائمة المصادر والمراجع المُعتمَدة
لتقديم النصّيْن وتحقيقهما والتعليق عليهما

ـ **الأحاديث القُدْسيّة**: جُزْآن في مُجلّد، بيروت، د.ت.

ـ ابن الأزرق أو الأزرقي (أبو عبد الله محمد الأندلُسي) (ـ 896/1491): **بدائع السِّلك في طبائع المُلك**، دِراسة وتحقيق محمد بن عبد الكريم في جُزءيْن، ليبيا ـ تونس 1397/ 1977.

ـ أعراب (سعيد): **مع القاضي أبـي بكر بن العربـي وكتاب ترتيب الرِّحلة للترغيب في المِلّة**، ط 1، بيروت 1987.

ـ الألْباني (محمد ناصر الدين): **سِلسِلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فِقهها وفوائدها**، مُجلَّدان 1 و 2، بيروت ـ دمشق 1405/1985 (ط. رابعة).

ـ الألْباني (. . .): **سِلسِلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأُمّة** (تخريج الألْباني)، بيروت ـ دِمَشق 1405/1985 (ط. رابعة من م 1 ـ ط 1 من 2 م).

ـ الباجي (أبو الوليد سُليمان بن خلَف) (ـ 474/1081): **إحكام الفُصول في أحكام الأُصول**، تحقيق عبد المجيد تركي، ط. 1 بيروت 1407/1986 في م 1 وط 2 بيروت 1415/1995 (في 2 م).

ـ الباجي (. . .): **التعديل والتجريح لِمن خرّج عنه البُخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق أبو لُبابة حُسين، الرّياض في 3 م في 1406/1986.

ـ باكير (أحمد): **تاريخ المالكيّة بالمَشرِق إلى أواخِر العصْر الوسيط**: انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.

ـ البُخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) (ـ 256/869) **الصحيح**، 9 ج في 3 م، القاهرة، مطابع الشعب د.ت.

ـ بُروكُلْمانْ (كارْل) (ـ 1956): **تاريخ الأدب العربـي**، تعريب عبد الحليم النجّار

في 6 ج فقط ـ ولحدّ عِلمنا ـ القاهرة 1961 ـ 1977. وقد صدر الجزء الأوّل من الكِتاب والّذي استفدنا منه ولأوّل مرّة بالألمانيّة في ليدنْ في 1943، كما صدر المُلحَق الأوّل ـ المُستفاد منه ـ ولأوّل مرّة بالألمانيّة في ليدنْ في 1937.
ـ ابن بشكُوال (أبو القاسم خلَف) (ـ 578/1183): **الصِّلة في تاريخ أئمة الأندلُس**، نشر عزّت العطّار الحسيني، 2 ج، القاهرة 1374/1955.
ـ البكْري (أبو عُبيد الله عبد الله بن عبد العزيز) (ـ 487/1094): **مُعجَم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق مُصطفى السقّا، 4 ج في 2 م، القاهرة 1364/1945 و 1368/1949.
ـ بَلاشير (ريجيسْ) وسوفاجي (جانْ): **قواعد لتحقيق النُّصوص العربيّة وترجمتها**: انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأوربيّة.
ـ بَلْتي ڤِيدونْ (ماري جينفياف): «المخطوطات العربيّة في مكتبة فِرنسا الوطنيّة: مُقتنيات حديثة»: انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.
ـ بلاَّ (شارلْ): **الوسط البصْري وتكوين الجاحظ**: انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.
ـ **تاريخ التُّراث العربـي**: انظر: سزْكينْ.
ـ تركي (عبد المجيد): «فتوى الإمام المازَري في المُسلمين المُقيمين بصِقِلّيّة في حِماية النُّزمان» **في قضايا ثقافيّة من تاريخ الغرب الإسلامي (نُصوص ودِراسات)**، بيروت، ط. 1، 1409/1988، ص 61 إلى 80. وقد صدر المقال لأوّل مرّة في بيروت 1984.
ـ التركي (. . .): «مكانة ابن رشد الفقيه من تاريخ المالكيّة بالأندلس» **في أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي**، الرباط 1979، ص 157 إلى 165.
ـ **التِّرمذي** (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوْرة) (ـ 297/909): **السُّنَن أو الجامع الصحيح** تحقيق أحمد محمود شاكر في 5 ج، بيروت 1356/1937 إلى 1408/1987.
ـ ابن تَغْريبِرْدي (جمال الدين أبو المحاسن، يوسُف الأتابكي (ـ 874/1470): **النُّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، 16 ج، القاهرة 1351/1932.
ـ **تهذيب التهذيب**: انظر ابن حجَر.
ـ ابن الجوْزي (أبو الفرج جمال الدِّين) (ـ 597/1201): **أحكام النّساء**، القاهـرة 1988.

ـ ابن الجوزي (. . .): **نقد العِلم والعلماء أو تلبيس إبليس**، نُشر بعِناية محمود مهدي استانبولي، دِمَشق 1396/1976.

ـ حاجّي خليفة (مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجّي خليفة وكاتب جلبي) (ـ 1067/1656): **كشف الظُّنون عن أسامي الكُتب والفُنون** في 2 ج، القسطنطينيّة، 1360/1941 و 1362/1943. وقبلها طبعة أُولى بإستانبول في 1310 هـ. وقد أحلنا على الأُولى منها.

ـ ابن حبيب (عبد الملك) (ـ 238/852): **كـ. أدب النساء الموسوم بكتاب الغاية والنِّهاية**، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت، ط. 1، 1412/1992.

ـ ابن حجَر (شِهاب الدين أحمد بن عليّ العَسْقَلاني) (ـ 852/1448): **الإصابة في تمييز الصحابة**، طبع في 11 ج بكَلْكيتا بالهند في 1854 ـ 1856 ثم بالقاهرة في 1328 هـ. في 4 ج، وقد أحلنا على هذه الطبعة القاهريّة.

ـ ابن حجَر (. . .): **تقريب التهذيب**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف في 2 ج، القاهرة 1380 هـ.

ـ ابن حجَر (. . .): **لِسان الميزان**، ط. حيْدَر أباد الدكَن في 7 ج، في 1329 ـ 1331 هـ.

ـ ابن حزْم (أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد الأندلُسي) (ـ 456/1063):

ـ **جمْهَرة أنساب العرب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1382/1962.

ـ ابن حزْم (. . .): **رِسالة في الغِناء المُلهي أمُباح هو أو محظور من رسائل ابن حزْم الأندلُسي**، تحقيق إحسان عبّاس، ج 1، ص 417 إلى 440، ط. 1 بيروت 1401/1980.

ـ الحكيم (توفيق): **سِجن العُمر**، القاهرة 1964.

ـ حمّاد (نزيه): **الموادّ المُحرَّمة والنجِسة في الغِذاء والدواء بين النظريّة والتطبيق**، نشْر المجلس الفِقهي لأمريكا الشماليّة، هيرنْدن، فيرْجينيا، الولايات المتّحِدة الأمريكيّة، 1416/1996.

ـ الحِمْيري (محمد بن عبد المُنعِم) (من القرنيْن 7 و 8 هـ): **الروض المِعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت 1975.

ـ ابن حنْبل (أحمد) (ـ 241/855): **المُسنَد**، في 6 ج، ط. بولاق 1313 هـ. وقد تمّ بتحقيق أحمد محمد شاكِر في 22 ج، القاهرة من 1372/1958 إلى 1405/1985. وقد أحلنا على كلا الطبعتيْن مع التدقيق في كُلّ مرّة.

ـ ابن خَلدون (عبد الرحمان وليّ الدين) (ـ 808/1406) **المُقدِّمة**، ط. 3، بيروت 1967.

ـ ابن خيْر (أبو بكر محمد بن خيْر بن عُمر الإشبيلي) (ـ 575/1179): **فهْرسة**، بيروت، ط. 2 في 1382/1963 عن أصل مدريد، 1893 بتحقيق ف. قدارة زيدين وتلميذه ربارة طرغوة.

ـ **دائرة المعارف الإسلامية** ط. 1 و 2 باللُّغة الفرنسيّة. انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأوربيّة.

ـ الدارمي (أبو محمد عبد الله بن بهْرام) (ـ 255/868): **السُنن**، تحقيق فواز أحمد زمرْلي وخالد السبع العلمي، 2 م، ط. 1، بيروت 1407/1987.

ـ أبو داود (سُليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني) (ـ 275/888): **السُنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1369/1950.

ـ ابن الدرّاج السبْتي (أبو عبد الله محمد بن عُمر) (من القرنيْن 7 و 8 هـ): كـ. **الإمتاع والإنتفاع بمسألة سماع السماع أو اتجاهات أدبيّة وحضاريّة في عصر بني مَرين**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، الرِّباط 1982.

ـ دوزي (ر.): **مُلحق للمعاجم العربيّة**: انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.

ـ الذهبي (شمس الدين محمد أبو عبد الله) (ـ 748/1347): **تذكرة الحُفّاظ**، ط. حيدر أباد الدكَنْ 1376/1957 في 4 ج، في 2 م ومُجلَّد ثالث للذيل.

ـ **الرِّسالة القُشيريّة**: انظر القُشيري.

ـ السُّبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب) (ـ 771/1369): **طبقات الشافعيّة الكُبرى**، 6 ج، القاهرة 1324 هـ ثم 10 ج بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، القاهرة 1383/1964، والمُحال عليها هي هذه الثانية.

ـ سزْكينْ (فُؤاد): **تاريخ التُّراث العربي**، 2 ج، فقط أحلنا عليهما. وقد نقلهما إلى العربيّة محمود فهمي حِجازي وفهمي أبو الفضل، القاهرة 1977 (ج 1) و 1978 (ج 2). وقد صدر الجُزآن لأوّل مرّة بالألمانيّة في ليدنْ في 1967.

ـ ابن سعيد المغربي (أبو الحسن عليّ بن موسى بن محمد) (ـ 685/1286): كـ. **المُغرِب في حُلى المَغرِب**، القِسم المُتعلِّق بالأندلُس، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة 1953 (ج 1) و 1955 (ج 2).

ـ السلاّمي (محمد المُختار): «التعريف بتحقيق كـ. **الحوادث والبِدع** لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي» مقال نشره بمجلّة **العلم والتعليم**، العدد 11، السنة 2، تونس 1977، ص 9 إلى 22.

ـ السُلَمي (عبد الرحمان) (ـ 412/1021): **طبقات الصوفيّة**، تحقيق نور الدين شريبة، ط. 3، القاهرة 1406/1986.

ـ الشاطبي (أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى اللخمي) (ـ 790/1388): **الإعتصام**، في 2 ج و م 1، نشر محمد رشيد رضا، القاهرة، د.ت.

ـ الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (ـ 476/1063): **شرح اللُّمع** في 2 م، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت 1408/1988.

ـ الشيّال (جمال الدين): **أبو بكر الطرطوشي العالم الزاهد الثائر**، القاهرة 1968.

ـ الصِّدّيقي (عبد الله بن محمد الغماري الحسني): **تخريج أحاديث اللُّمع في أصول الفقه معه اللُّمع في أصول الفقه للشيرازي**، تخريج الأحاديث والتعليق عليها بقلم يوسف عبد الرحمان المرعشلي، بيروت 1405/1984.

ـ الضبّي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) (ـ 599/1202): **بُغية المُلتمِس في تاريخ رجال أهل الأندلُس**، تحقيق ف. كوديرا و ج. ريبيرا، مجريط 1884، تصوير المُثنّى ببغداد د.ت.

ـ ابن أبي الضِّياف (أحمد) (ـ 1291/1874): **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 1 المُحال عليه فقط، تونس 1963.

ـ الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) (ـ 310/923): **جامع البيان في تفسير القُرآن** أو **التفسير**، ط. بولاق في 30 ج القاهرة 1905 ـ 1911.

ـ الطُّرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد) (ـ 520/1126: كـ. **بِرّ الوالديْن**، تحقيق محمد عبد الكريم القاضي، بيروت 1405/1985.

ـ الطُّرطوشي (. . .): كـ. **الحوادث والبِدع**، تحقيق محمد الطالبي (تونس 1959) ثم عبد المجيد تركي (بيروت ط. 1، 1410/1990) ثم عليّ بن حسن (. . .) الحلَبي الأثَري (المملكة العربيّة السعودية 1411/1990) ثم بشير محمد عيون (الطائف ـ دِمَشق) ط. 2، 1412/1991.

ـ الطُّرطوشي (. . .): **سِراج المُلوك**، تحقيق محمد فتحي أبو بكر في 2م، القاهرة 1414/1994.

ـ عبد الباقي (محمد فُؤاد): **المُعجَم المُفهرَس لألفاظ القُرآن الكريم**، القاهرة، مطابع الشعب 1378 هـ.

ـ ابن عبد البَرّ (أبو عمر يوسُف النمِري القُرطبي) (ـ 463/1070): **الإستيعاب في معرفة الأصحاب**، القاهرة 1328هـ. (بهامش الإصابة لابن حجَر) ثم القاهرة في 4 أقسام و 4 م، 1380/1960 وهي الّتي أحلنا عليها.

ـ عبد الرزّاق (أبو بكر بن همّام الصنعاني) (ـ 211/826): **المُصنَّف**، ط. المجلس العِلمي بالهند 1390/1970 بتحقيق حبيب الرحمان الأعظمي.

ـ ابن العربي (أبو بكر) (ـ 543/1148): **قانون التأويل**، دِراسة وتحقيق محمد السليماني، جدّة وبيروت 1406/1986.

ـ عِياض (أبو الفضل عِياض بن موسى) (ـ 544/1149): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد باكير محمود في 4 ج و 2 م مع ثالث للفهارس، بيروت 1387/1967. وكذلك طبع في الرِّباط في 8 ج من سنة 1385/1965 إلى 1403/1983.

ـ عِياض (. . .): **الغُنية**، فِهرسْت شُيوخ القاضي عِياض، تحقيق ماهر زهير جرّار، بيروت 1402/1982.

ـ الغزالي (أبو حامد) (ـ 505/1111): **المُستصفى** في 2 ج، ط. بولاق 1322 هـ.

ـ ابن فرْحون (محمد اليَعْمُري بُرهان الدين إبراهيم بن علي) (ـ 799/1396): **الديباج المُذهَب في معرفة أعيان المذْهَب**، القاهرة 1351 هـ. في جزء، ثم القاهرة أيضاً 1394/1974 في 2 ج، بتحقيق محمد الأحمدي أبو النور، وهي الّتي أحلنا عليها.

ـ فنسِنْك (آرنْت يانْ): **المُعجَم المُفهرَس لألفاظ الحديث النبوي**، ليدنْ في 7 ج من 1936 إلى 1969، والثامن خاصّ بالفهارس تأليف ويم رافان ويانْ يوسْت ويتْكامْ وقد نُشر في 1988 في ليدنْ وفي إسطنبول. انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأوربيّة.

ـ فِيرّو (ماريبال): كـ. **الحوادث والبِدع للطُّرطوشي**، ترجمة إلى الإسبانيّة مع دِراسة، مدريد 1993. انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأوربيّة.

ـ القُشيري (عبد الكريم): **الرِّسالة القَشيريّة في عِلم التصوُّف**، تحقيق معروف زريق وعلي عبد الحميد بلطه جي، ط. 2، بيروت 1410/1990.

ـ ابن القُنفُذ القُسنطيني (أبو العباس أحمد بن حُسين بن عليّ بن الخطيب) (ـ 809/1406): **الفارسيّة في مبادىء الدولة الحفصيّة**، تحقيق محمد الشاذلي النيْفَر وعبد المجيد التركي، تونس 1968.
ـ ابن قيِّم الجوْزيّة (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر الدمشقي الحنبلي) (ـ 751/1350): **كشف الغِطاء عن حُكم سماع الغِناء**، تحقيق ربيع بن أحمد خلَف، ط 1، بيروت 1412/1992.
ـ لاكَرْدارْ (فنْسانْ): «الطُّرطوشي مُوحِّد المالكيّة في القرنيْن الحادي عشر والثاني عشر للميلاد» انظر: قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.
ـ اللامشي (أبو الثناء محمود بن زيد الحنفي الماتُريدي) (من وراء النهر، عاش في أواخر الخامس وأوائل السادس الهجري): كـ. **في أصول الفقه**، بيروت، ط. 1، 1995.
ـ **لسان العرب**، انظر ابن منظور.
ـ ابن ماجه (أبو عبد الله بن يزيد الرَّبَعي القَزْويني) (ـ 273/887): **صحيح السُّنن**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني في 2 م، بيروت 1407/1986.
ـ ابن ماجه (. . .): **ضعيف سُنن ابن ماجه**، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. 1 بيروت، 1408/1988.
ـ مالك بن أنَس (إمام دار الهجرة) (ـ 179/795): **المُوطَّأ** برواية يحيى بن يحيى الليثي (ـ 234/848) بعِناية محمد فؤاد عبد الباقي مُجلَّد في 2 ج، بيروت 1408/1988.
ـ المُحاسبي (الحارث بن أسد) (ـ 243/857): كـ. **العِلم**، تحقيق محمد العابد مَزالي، تونس 1975.
ـ مخلوف (محمد بن محمد): **شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة**، القاهرة 1350 هـ.
ـ مُسلم (أبو الحُسين مُسلم بن الحجّاج القُشيري النيسابوري) (ـ 261/874): **الصحيح** في 2 ج، بيروت 1397/1977 وكذلك بيروت د.ت. في 8 ج وفي 4 م. وقد أحلنا على هذه الطبعة الأخيرة. وانظر أيضاً النشرة بتحقيق محمد فُؤاد عبد الباقي، القاهرة 1374/1955.
ـ **المُعجَم الشامل للتُّراث العربي المطبوع**، جمع وإعداد وتحرير محمد عيسى صالحيّة في 3 ج الّتي وصلتنا، القاهرة 1992 و 1993.

ـ **المُعجَم المُفهرَس لألفاظ الحديث النبوي**: انظر فنْسِنك.
ـ المَدسِي، ابنَ القيْسراني (ـ 507/1113): **صفْوة التصوُّف**، تحقيق غادة المقدم عدرة، ط. 1، بيروت 1416/1995.
ـ المَقَّري (شِهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد التِّلِمْساني) (ـ1041/1692): **نفح الطيِّب من غُصن الأندلُس الرطيب وذِكر وزيرها لِسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عبّاس في 8 ج، بيروت 1398/1968.
ـ مكّي (علي محمود): مقال تعرّض فيه لتحقيق م. الطالبي لـ كـ. **الحوادث والبِدع** للطُّرطوشي ونشره **بصحيفة معهد الدِّراسات الإسلاميّة في مدريد**، م 9 و 10، مدريد 1961 و 1962، ص 389 إلى 393.
ـ ابن المُلقِّن (سِراج الدِّين أبو حفص عُمر بن علي بن أحمد المصري) (ـ 804/1401): **طبقات الأولياء**، تحقيق نور الدين شريبَة، ط. 1، القاهرة 1393/1973.
ـ المناوي (عبد الرؤوف) (ـ 1013/1604): **الكواكب الدُّرّيّة في تراجم السادة الصُّوفيّة أو طبقات المناوي الكُبرى**، تحقيق عبد الحميد صالح حمْدان، 4 ج في 2 م، القاهرة 1994.
ـ المُنجِّد (صلاح الدين): مقال نقْدي لتحقيق م. الطالبي لكـ. **الحوادث والبِدع** للطُّرطوشي نشره **بمجلّة معهد المخطوطات العربيّة في القاهرة** في 1380/1960، م 6، ج 1 و 2، ص 293 إلى 295.
ـ ابن منْظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) (ـ 711/1311): **لِسان العرب**، ط. بيروت 1374/1955 ثم ط. دار لِسان العرب ببيروت أيضاً د.ت. وهي الّتي أحلنا عليها.
ـ المنّوني (محمد): «**إحياء عُلوم الدين** في منظور الغرب الإسلامي أيّام المُرابطين والمُوحِّدين» في **أبو حامد الغزالي ـ دراسات في فكره وعصره وتأثيره**، الرِّباط 1988، ص 125 إلى 137.
ـ النَّسائي (أبو عبد الرحمان أحمد بن شُعيب بن عليّ بن بحر) (ـ 303/915): **السُّنن** بشرح الحافظ جلال الدين السُّيوطي وحاشية الإمام السِّندي في 8 ج و 4 م، القاهرة 1407/1987.
ـ نعْنانة (رمزي): **الإسرائيليّات وأثرها في كُتب التفسير**، دِمَشق ـ بيروت 1390/1970.

ــ ابن وضّاح (محمد القُرطبي) (ـ 287/900) كـ. **البِدع**، ط. 1، دِمَشق في 1349/1928 بعِناية أحمد محمد دهمان، ثم ط. 2 بتحقيق ماري إيزابال فِيرّو وترجمته إلى الإسبانيّة مع دِراسة، مدريد 1988، وأخيراً ط. 3 بعُنوان كـ. **فيه ما جاء في البِدع**، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الرياض 1416/ 1996. وعن الطبعة الثانية، انظر قائمة المصادر والمراجع باللُّغات الأُوربيّة.

ــ ونْسِنْك (آرنت يان): انظر فنْسِنْك.

ــ الونْشَريسي (أحمد بن يحيى): **المِعيار المُعرِب والجامع المُغرِب عن فتاوى عُلماء إفريقية والأندلُس والمَغرِب** في 13 ج (الجُزء الأخير للفهارس) بيروت 1401/1981 إلى 1403/1983 بتخريج جماعة من الفُقهاء بإشراف محمد حجّي.

الفهـرس

رسالة في تحريم الجبن الرومي

كتاب تحريم الغناء والسماع

almoravid Yûsuf b. Tâchfîn", AL-ANDALUS, vol. XIII, fasc. 2, p 341 à 374, Madrid 1977.

WENSINCK(A.J.), Concordances et indices de la Tradition musulmane ou *al-Mu'jam al-mufahras li-alfâz al-hadîth al-nabawî,* Leyde 1936 à 1969 en 7 volumes.

BIBLIOGRAPHIE EN LANGUES EUROPEENNES

BALTY-GUESDON (M.G.), "Les manuscrits arabes de la Bibliothèque Nationale de France: acquisitions récentes" STUDIA ISLAMICA, fasc. 83, Paris 1996, P 131 à 141.

BEKIR (A.), *Histoire de l'école mâlikite en Orient jusqu'à la fin du Moyen Age,* Tunis 1962.

BLACHERE (R.) ET SAUVAGET (J.), *Régles pour éditions et traductions de textes arabes,* Paris 1953.

Dozy (R.), Supplément aux Dictionnaires Arabes, t. 1 & 2, Leyde et Paris 1967.

ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAM, première édition (E.I. 1) et deuxième édition (E.I.2).

FIERRO (M.I. ou M.): Voir IBN WADHDHAH et TURTUCHI.

IBN WADHDHAH (M.), *Kitâb al-bida'* (Tratado Contra las innovaciones). Nueva edicion, traduccion, estudio e indices) por M.I. FIERRO, Madrid 1988.

LAGARDERE(V.), "Al-Turtûchî, unificateur du mâlikisme aux XIè et XII siècle", REVUE DES ETUDES ISLAMIQUES, vol. XLVII, 2, p 173 à 190, Paris 1970.

PELLAT(Ch.), *Le milieu basrien et la formation de Djâhiz,* Paris 1953.

TURTUCHI (Abû Bakr al-) (-520/1126), *kitâb al-hawâdith wa-l-bida'* (El libro de las Novedades y las Innovaciones) Traduccion y estudio por M.FIERRO, Madrid 1993.

ViGUERA (M.), "Las cartas de al-Ghazâlî y al-Turtûchî al Soberano

directement, ou indirectement, à réunir les reproductions photographiques des manuscrits utilisés. Notre gratitude va tout particulièrement aux directeurs des fonds de manuscrits du Caire, de Rabat, de Dublin et de Madrid. Un remerciement à notre ami depuis toujours, H.ELLAMSI, Directeur de DAR AL-GHARB AL-ISLAMI, d'avoir bien voulu accepter la publication de ce travail.

Abdel-Magid TURKI
Paris et Korba (TUNISIE) été 1996



بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
Cellulaire: 009613-638535 :خليوي / Tel: 009611-350331 :تلفون
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم 312 / 1750   10 / 1997

التنضيد : كومبيوتايب للصف الطباعي الألكتروني

الطباعة : دار صادر ، ص . ب . 10 - بيروت

bien précises et variées aux différentes sources de la Loi et son usage immodéré de la dialectique et de la polémique comme instrument de défense et d'illustration. Mais, il ne s'engageait pas moins dans un combat, toujours le même, politico-religieux, mais également économique et social. Il écrivait alors en pleine période des Croisades dont il avait vécu-et certainement enduré-les divers épisodes. Ce fut, d'abord la chute de Tolède, ancienne capitale wisigothique de son Espagne natale, en 478/1085. Ce fut ensuite la reconquête de la Sicile en 484/1091. Ce fut enfin en 492/1098 la chute de Jérusalem, grande métropole proche d'Alexandrie où il se trouvait depuis très peu d'années.

La troisième facette de cet engagement est à rechercher dans le livre édité avec cette épître et qui porte sur l'interdiction de l'usage actif ou passif, de la musique, aussi bien conventionnelle que soufie. On peut supposer que dans le climat particulier qui vient d'être évoqué, l'auteur cherchait à faire prendre conscience à ses coreligionnaires de la nécessité d'affronter un genre de vie de combat, sobre, austère et dur, à la manière des moines-guerriers installés en permanence dans les forteresses (ribâts) pour la défense de Dâr al-Islâm. A cet effet, il utilisait tous les arguments à sa disposition, juridiques scripturaires ou d'ordre rationnel.

Le *Kitāb birr al-wâlidayn* dont l'édition est presque achevée, ne fera cependant pas partie de cet ensemble. C'est qu'il a déjà paru à Beyrouth dans sa première édition en 1986, bien qu'il ne nous soit parvenu que dans sa troisième édition de 1991.

Par contre, en fera partie et en premier, l'édition de la *Risâla* sur l'interdiction du fromage. A vrai dire, nous n'avions entamé ce travail qu'après 1990, mais bien avant 1993, année de la parution de l'ouvrage de M.Fierro à Madrid. Le fait que, dans son étude riche et introductive à sa traduction espagnole du *Kitâb al-hawâdith wa-l-bida'* de TURTUCHI, elle signale la parution prochaine de l'édition du texte de cette épître par les soins de J.Sadan, nous a donné à réfléchir sur l'opportunité de la publication de notre travail. Mais après nos récents entretiens à Paris avec le chercheur israélien, nous ne pouvons pas confirmer qu'il pense réellement à publier son édition du texte arabe. Si jamais il se décidait à publier son étude de la *Risâla*-accompagnée ou non du texte arabe!- ce serait certainement un apport intéressant et utile.

Un dernier mot pour remercier tous ceux qui nous ont aidé,

PREFACE

En 1990, à Beyrouth et par les soins de DAR AL-GHARB AL-ISLAMI, il nous a été donné de publier l'édition du *Kitâb al-hawâdith wa-l-bida'* de TURTUCHI, d'après quatre manuscrits. Trois de nos manuscrits nous offrant, en plus, le *Kitâb fî Tahrîm al-ghinâ''wa-l-samâ'* et deux seulement le *Kitâb birr al-wâlidayn*, nous avions, alors et sur notre lancée, largement entamé l'édition de l'un et de l'autre des deux textes.

Nous sommes heureux de pouvoir présenter, aujourd'hui et par l'intermédiaire du même éditeur, notre travail, du moins pour le premier texte. Ce qui nous a incité à mener à son terme notre entreprise, c'est le souci de présenter de l'auteur une autre facette de son engagement politico-religieux, engagement que nous avions tenté de mettre en valeur dans la préface de notre précédente édition.

Nous avions alors considéré que sa dissertation, largement développée, sur les innovations - supposées blâmables - était une manière de s'engager dans un combat idéologique contre la dynastie 'ubaydite-fâtimide - et donc chi'ite - d'Egypte et dont l'enjeu n'échappait guère au théologien-juriste mâlikite salafite. Ici, nous devons accorder crédit à la déclaration de l'auteur faite à ce sujet et que rapporte le juriste IBN FARHUN.

L'autre facette de cet engagement, nous est livrée par l'épître traitant d'un sujet bien curieux, en tout cas peu banal, celui de l'interdiction de la consommation du fromage des chrétiens. Inédite jusqu'à nos jours, malgré son authenticité et son intérêt incontestables, nous la présentons aujourd'hui dans ce recueil. C'est que l'auteur traite bien son sujet à la manière des grands juristes du Moyen Age musulman, avec ses références